جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق

من اعداد الأستاذة:

وفـاء بحاش

السنة الجامعية :2023-2024

مقدمة:

الاقتصاد السياسي هو تحليل المجتمع الحديث من خلال إطار يجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية. وبما أننا جميعنا تقريبا متفقون على وجود ارتباط معقد بين السياسة والاقتصاد لا يمكن معه فصل أحدهما عن الآخر.

نظرا لأن السياسة تؤثر على الاقتصاد والاقتصاد يؤثر على السياسة، لذا فإن هذا المنهج يبدو طبيعيا. فقد ثبتت فعاليته في فهم الحكومات والمجتمعات، كما يمثل أداة فعالة للراغبين في تغيير الحكومات والمجتمعات، وينبغي في الوقت الحالي أن يعي صناع السياسات هذه الدروس المهمة.

فخلال الخمسين عاما الأخيرة، تزايدت أهمية الاقتصاد السياسي في مجال الاقتصاد ومجال العلوم القانونية والسياسية من خلال ثلاثة محاور:

يحلل الاقتصاد السياسي القوى السياسية المؤثرة على الاقتصاد. يؤثر الناخبون والمجموعات ذات المصلحة تأثيرا قويا على جميع السياسات الاقتصادية تقريبا اذ ويعمل خبراء الاقتصاد السياسي جاهدين على تحديد هذه المجموعات ومصالحها، ودور المؤسسات السياسية في إدارة نفوذ هذه المجموعات على السياسة .يقيم الاقتصاد السياسي تأثير الاقتصاد على السياسة .

فالاتجاهات الاقتصادية الكلية إما أن تؤدي الى تحسين فرص السياسيين أو الى القضاء على فرصهم تماما، اما على لمستوى الاقتصادي الجزئي يمكن أن تؤثر خصائص التكتل الاقتصادي أو النشاط الاقتصادي لشركات أو صناعات معينة على طبيعة نشاطها السياسي وتوجهه.

وتحديد علم الاقتصاد السياسي ليس بالأمر الهين نتيجة لتميزه بالتطور عبر العصور هذا من جهة ، وبتأثر المفكرين الاقتصاديين بالبيئة المحيطة خاصة منها السياسية والاجتماعية التي عايشوها مما جعلهم نظرتهم إلى علم الاقتصاد تتأثر بهذه المحددات البيئية وهو ما يفسر تعدد النظريات التي استهدفت دراسة هذا العلم ذو الأهمية الكبرى في حياة المجتمعات ، حيث أصبح يحتل مكانة هامة في ومتميزة بين مختلف العلوم الأخرى وتأثر بها وتجاوزها في نفس الوقت ، وذلك باعتبار أن الظروف والعوامل الاقتصادية هي الأساس الحيوي الذي تقوم عليه كافة العلوم الاجتماعية بما فيها

العلوم القانونية.

ونظرا لهاته الأهمية التي يكتسيها علم الاقتصاد السياسي كان من الضروري جدا التطرق إليه بالدراسة والتدقيق وتلقين مبادئه المختلفة للطلبة وفي مختلف التخصصات بما فيها العلوم القانونية بغية تزويدهم بأبجديات هذا العلم الذي يدرس كيفية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة استخداما مثاليا بما يحقق أرقى درجات الإشباع للحاجات الإنسانية ، حيث أن الإحاطة بموضوع علم الاقتصاد السياسي

ومبادئه سيمكن الطالب من الإحاطة بكل ما يدور حوله من أحداث خاصة منها ذات الطابع الاقتصادي ومحاولة إسقاطها وربطها بالمواضيع القانونية ذات الأبعاد الاقتصادية ، لأن علم القانون هو في الأصل يتأثر ويؤثر في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية الأخرى وبدرجة كبيرة جدا ، وفي هذا يقول رينيه سافتيه و وجورج ريبر باستحالة عزل علم القانون عن مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع ، وتطورت الصلة بين القانون وعلم الاقتصاد السياسي حتى نتج عن هذا التناغم بينها عدة علوم كالقانون العام الاقتصادي ، فالقانون هو الأداة والأسلوب الذي أثبت فعاليته في تنظيم مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والأفراد وبين الأفراد أنفسهم.

لذا يتوجب على الطالب أن يلم بمفاهيمه ومصطلحاته الأساسية التي تمكنه من محاولة فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية فيجب معرفة علاقته بالعلوم الأخرى وتداخله معها، وعليه أيضا معرفة تاريخ هذا الفكر الاقتصادي وكيف تطور عبر الحضارات والعصور المتعاقبة ، فالاقتصاد بمعانيه ومبادئه لم يكن وليد اللحظة بل كان منذ القدم، و عليه أيضا معرفة مضمونه وماذا يدرس وعلاقته بالمشكلة الاقتصادية والتي تقتضي منا تحديد طبيعتها وأركانه وصولا للحلول لمقترحة من النظامين الرأسمال والاشتراكي ، بالإضافة لمعرفة المدارس الفكرية المختلفة والمتعاقبة التي أسست لهذا العلم والمنهج ومبادئ كل منها وأفكار روادها والنظريات المختلفة التي قدموها والتي ساهمت في تطوير هذا العلم واحداث نقلة نوعية أسسه ومبادئه، بالإضافة لدراسته للأنظمة المختلفة كالنظام الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي والنظام الاقتصادي الذي يعتبر الأكثر نجاعة من خلال تعاليمه ومبادئه المأخوذة من القرآن الكريم والسنة النبوية والقياس والإجماع.

أما الصعوبة التي صادفتها بالنسبة أثناء تحضيري لهذا المقياس هي مشكلة الوقت، لأن هذا الأخير يعد مقياسا سداسيا (السداسي الثاني)، فمن جانب كمية المعلومات اللامتناهية في هذا العلم، ومن جانب أخر احترام الزمن المسموح به لتحضيره.

وتأسيسا على ما تقدم ارتأيت طرح الإشكالية التالية عن: ماهية الاقتصاد السياسي؟ والمدراس الفكرية التي ساهمت في بلورة مبادئه والتأسيس لنظرياته؟

وحاولت الإجابة عنها من خلال خطة بسيطة وسهلة وفي متناول الطالب:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد السياسي

الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد السياسي

المبحث الأول: عموميات حول علم الاقتصاد السياسي

المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية

تمهيد:

مع التقدم السريع في العالم الحديث، يصبح الاقتصاد السياسي أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث تحظى هذه الموضوعات بالكثير من الاهتمام والتركيز، نظرًا لأن التفكير في المجال الاقتصادي يؤثر على جميع مناحي الحياة، وعلى هذا الأساس فإن الاقتصاد يعتبر علما، له لغته ومصطلحاته الخاصة به، ليتميز بها عن العلوم الأخرى، وليتعارف عليها أهل هذا العلم، مثل: الطلب، العرض، الاستثمار، السوق، البورصة، التضخم...الخ .وباعتباره علما فله أيضا قواعد وأسس ونظريات يقوم عليها، وبالتالي علينا معرفة هذه الأخيرة لنطبقها على الواقع، كما له أيضا أدوات نعتمد عليها في دراستنا له كالتحليل وقياس النتائج، ولأنه علم من العلوم الاجتماعية مثله مثل: علم الاجتماع، علم النفس، علم السياسة والحقوق...الخ، فهو يتعلق موضوعه بالمجتمعات، وبالتالي تتغير وتتبدل الحلول الاقتصادية بتغير الحالة الاجتماعية، فما يصلح كحل اقتصادي لمجتمع ما قد لا يصلح لآخر، وهذا عكس العلوم الأخرى.

المبحث الأول: عموميات حول علم الاقتصاد السياسي

تضاربت الآراء واختلفت حول إعطاء مفهوم دقيق لعلم الاقتصاد السياسي وهذا نظرا لاختلاف وجهات النظر الفكرية والفلسفية، فكل اتجاه يعرف الاقتصاد السياسي من وجهة نظره ويدافع عنها بتحاليلهم أولا وقبل الدخول في اتجاهاتهم الفكرية ومناهجهم، الابد أن نعلم أن علم الاقتصاد السياسي من العلوم الاجتماعية حديثة النشأة، فقد ظهر هذا العلم منذ أكثر من قرنين بالرغم من أن البحث فيه كان قبل ذلك.

وسيأتي توضيح ذلك من خلال المطلب الأول والمتعلق ببيان نشأة الاقتصاد السياسي ومفهومه، والمطلب الثاني

المطلب الأول: نشأة ومفهوم علم الاقتصاد السياسي

من خلال هذا المطلب سنحال التطرق لأصل نشأة علم الاقتصاد السياسي ومفهومه بالتعرض إلى أصل نشأة مصطلح "الاقتصاد السياسي" ضمن (الفرع الأول)، ولمختلف التعاريف التي تناولتها مختلف المدارس الفكرية (التعريف الكلاسيكي، الماركسي....) ضمن (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أصل نشأة علم الاقتصاد السياسي

يعود أصل نشأة مصطلح "الاقتصاد السياسي" تاريخيا إلى الكلمات الإغريقية التالية: Oikos, Nomos, Politikos والتي تعني على التوالي "منزل"، "قانون" و"اجتماعي"، وهو مصطلح يوناني[1]. ولم يدخل اصطلاح "الاقتصاد السياسي" في الاستعمال دفعة واحدة، فاصطلاح "الاقتصاد" جاء ذكره من طرف "أرسطوطاليس" Aristote، الذي قصد باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية" أي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل[2]، وبالتالي فإنّ علم الاقتصاد عند الإغريق يقصد به "مجموعة القوانين أو القواعد التي تسير الذمة المالية للمنزل"[3].

لم يبدأ استعمال مصطلح "الاقتصاد السياسي" بصورة مستقلة حتى أوائل القرن السابع عشر، وهو ما تحقّق في فرنسا على يد Antoine de Montchrétien، حيث يعد أول من استخدم تعبير "الاقتصاد السياسي"، وقد نشر في سنة 1615 كتاب بعنوان "المطول في الاقتصاد السياسي" Traite d'économie politique، والذي أهداه إلى أمير الشام "لويس الثالث عشر" وأمه الوصية على العرش، وكان يهدف من

---

[1]– حسان بقة، "محاضرات حول الاقتصاد السياسي "، موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية ،2021–2022.

[2] - نفس المرجع.

[3]– رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **مبادئ علم الاقتصاد**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 25–26.

خلاله تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثرواتها. كما أنه أضفى على الاقتصاد صفة "السياسي" لانشغالات شخصية يتطلع من خلالها إلى خلق علم جديد هو "فن الحصول على إيرادات الدولة"[4]، وبالتالي فإن إضافة كلمة "سياسي" إلى كلمة "اقتصاد" يدل على إخراج الاقتصاد من

النطاق الجماعي المتعلق بالدولة، فكلمة "السياسي" مرادف لكلمة "الدولة Etatique"، فهو علم إدارة الشؤون المالية للدولة قصد زيادة ثروتها، فكان هَمُّ رجال الدولة هو زيادة قوة الخزينة العامة للدولة التي كانت تختلط في معظم الأحيان بخزينة الأمير[5].

انتقل مصطلح الاقتصاد السياسي من فرنسا إلى بريطانيا على يد اقتصاديين مثل: "وليام بيتي"، "وجون ستيوارت ميل"، ولكن مع تطور النظام الرأسمالي والاهتمام بالفرد حذف الاقتصاديون كلمة "السياسي" للدلالة على أن الدراسة تتعلق بالفرد وليس بالدولة. وأول من ندى بذلك هو الفرنسي Alfred MARSHALL سنة 1890، وبهذا انتشر علم الاقتصاد بدل علم الاقتصاد السياسي في الدول الأنجلوسكسونية[6].

إلا أنه مع زيادة تدخل الدولة في الحياة العامة، ظلت الصلة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة، وأصبح تعبير "الاقتصاد السياسي" مقبولا في الفكر والتطبيق، وخير دليل على ذلك هو عودة العديد من الاقتصاديين المعاصرين مرة أخرى إلى استعمال مصطلح "الاقتصاد السياسي"، وعلى سبيل المثال نذكر: الفقيه الفرنسي Raymond BARRE في كتابه "الاقتصاد السياسي" لسنة 1959، وOskar Lange في كتابه "الاقتصاد السياسي" سنة 1962، وكذلك الاقتصادي المصري "محمد دويدار" في كتابه "مبادئ الاقتصادي السياسي" سنة 1993، والاقتصادي الجزائري "عبد اللطيف بن أشنهو" في كتابه "مدخل إلى الاقتصاد السياسي" سنة 1984[7].

ولكن مهما تعددت هذه التسميات، فإن المتفق عليه بين فقهاء الاقتصاد هو أن موضوع علم الاقتصاد يتعلق بممارسة كل نشاط اقتصادي في المجتمع سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا. وبالتالي التأكيد على أن موضوع علم الاقتصاد يهتم في النهاية بالفرد وليس الدولة[8]

---

[4]– ساقور عبد الله، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 9.

[5]– حسان بقة، مرجع سابق.

[6]– خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001، ص 51.

[7]– بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

[8]– البطراوي تامر، أبحاث في الاقتصاد السياسي، دار بيبول الأزاريطة، الإسكندرية، 2017، ص 8.

الفرع الثاني: مفهوم الاقتصاد السياسي

سنحاول فيما يلي ابراز أهم المفاهيم والتعاريف التي أعطيت لعلم الاقتصاد السياسي من قبل مختلف المدارس الفكرية والمفكرين.

1-التعريف الكلاسيكي

أراد الكلاسيكيون بناء معرفة موضوعية للواقع الاقتصادي وإنشاء قوانين لنظام اقتصادي ينظم رأس المال وتوزيع المدخولات بين طبقات المجتمع، إذ عرفوا الاقتصاد السياسي على أنه: **"علم يهتم بدراسة إنتاج السلع وتوزيعها وتوزيع المدخولات وكذلك الاستهلاك"**[9]، ومن بينهم **Jean Baptiste Say** الذي عرف في كتابه "**المطول في الاقتصاد السياسي**" الذي نشره سنة 1830، علم الاقتصاد بأنه: **"هو ذلك العلم الذي يدرس كيفية تشغيل وتوزيع واستهلاك الخيرات التي تلبي رغبات المجتمع"**. أو بتعبير أخر هو: **"معرفة القوانين التي تحكم تكوين، توزيع واستهلاك الثروات"**[10].

النطاق الجماعي المتعلق بالدولة، فكلمة "السياسي" مرادف لكلمة "الدولة Etatique"، فهو علم إدارة الشؤون المالية للدولة قصد زيادة ثروتها، فكان هَمُّ رجال الدولة هو زيادة قوة الخزينة العامة للدولة التي كانت تختلط في معظم الأحيان بخزينة الأمير[11].

انتقل مصطلح الاقتصاد السياسي من فرنسا إلى بريطانيا على يد اقتصاديين مثل: "وليام بيتي"، "وجون ستيوارت ميل"، ولكن مع تطور النظام الرأسمالي والاهتمام بالفرد حذف الاقتصاديون كلمة "السياسي" للدلالة على أن الدراسة تتعلق بالفرد وليس بالدولة. وأول من ندى بذلك هو الفرنسي Alfred MARSHALL سنة 1890، وبهذا انتشر علم الاقتصاد بدل علم الاقتصاد السياسي في الدول الأنجلوسكسونية[12].

إلا أنه مع زيادة تدخل الدولة في الحياة العامة، ظلت الصلة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة، وأصبح تعبير "الاقتصاد السياسي" مقبولا في الفكر والتطبيق، وخير دليل على ذلك هو عودة العديد من الاقتصاديين المعاصرين مرة أخرى إلى استعمال مصطلح "الاقتصاد السياسي"، وعلى سبيل المثال نذكر: الفقيه الفرنسي Raymond BARRE في كتابه "الاقتصاد السياسي" ،وOskar Lange في كتابه "الاقتصاد السياسي" ، وكذلك الاقتصادي المصري "محمد دويدار" في كتابه "مبادئ الاقتصادي السياسي" سنة

---

[9]– محمد أحمد الرزاز، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 11–13.

[10]- SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique (1803), Œuvre diffusée par l'Institut Coppet, Paris, décembre 2011, p. 8. Disponible en linge sur: www.institutcoppet.org (Consulter le: 05/05/2022).

[11]– البطراوي تامر، المرجع السابق، ص 7.

[12]– خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، ط2، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001، ص 51.

1993، والاقتصادي الجزائري "عبد اللطيف بن أشنهو" في كتابه "مدخل إلى الاقتصاد السياسي" سنة 1984[13].

ولكن مهما تعددت هذه التسميات، فإن المتفق عليه بين فقهاء الاقتصاد هو أن موضوع علم الاقتصاد يتعلق بممارسة كل نشاط اقتصادي في المجتمع سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا. وبالتالي التأكيد على أن موضوع علم الاقتصاد يهتم في النهاية بالفرد وليس الدولة[14].

2- التعريف الماركسي

أسست المدرسة الماركسية أفكارها على التيارات السائدة في القرن التاسع عشر، ومن بينها:

أ- الفلسفة الكلاسيكية الألمانية: ومن بين أصحابها Ludwig Feuerbach *فـي* كتابه **"نقد التاريخ"** سنة 1840، ونشر **"كارل ماركس"** كتاب تحت عنوان **"حول مسألة اليهود"**.

ب- الاقتصاد السياسي الإنجليزي: ومن بين أنصاره نذكر على سبيل المثال: **David Ricardo** والاسكتلندي **Adam Smith** الذي صدر له أول بحث منظم كتب في علم الاقتصاد بعنوان **"بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها"** ونشره في عام 1776، وهو يرى أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي بفضله يؤثر على الطبيعة ويسبب في ثراء أمة معينة[15].

ج- الاشتراكية الفرنسية المثالية: وهي المرتبطة بتعاليم الثورة الفرنسية، ومن بين أنصارها ***Saint-Simon*** الذي أصدر كتاب بعنوان **"نقد الاقتصاد السياسي"**، وكان يرمي من وراء ذلك إلى وضع قوانين وقواعد تحكم عملية الإنتاج ، كما نجد أيضا **Frédérich Engels** الذي عرف علم الاقتصاد السياسي على أنّه: **"علم القوانين التي تهيمن على الإنتاج والوسائل المادية وتبادلها في المجتمع البشري"**، ومن خلاله يتضح أن علم الاقتصاد عند الماركسيين هو ذلك العلم الذي يهتم بالعلاقات الاجتماعية والخيرات المادية في إطار التطور التاريخي للمجتمعات البشرية.

---

[13]– بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

[14]– البطراوي تامر، مرجع سابق، ص 8.

[15]– أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 8.

3- التعريف الكلاسيكي الحديث

ابتداء من سنة 1870 حاول الكلاسيكيون الجدد[16] خاصة المدرسة النمساوية تكوين فكرة طالما كانت توصف بأنها فردية، وعلى عكس الكلاسيكيين والماركسيين فإنهم لا ينطلقون من وضع نظام اقتصادي لأنهم يرون أن هذا النظام هو نتيجة عن تجمع السلوكات العقلانية للأفراد في استعمال الوسائل المحدودة، فالأعوان الاقتصاديين يبحثون عن إشباع رغباتهم إذا كانوا مستهلكين وتحقيق أقصى ربح ممكن إذا كانوا منتجين، حيث يرون أن السوق هي التي تخمد هذه السلوكيات الفردية، وعلى هذا الأساس عرف الكلاسيكيون الجدد الاقتصاد أنه: **"علم الاختيارات (المفاضلات) الفعالة"**[17].

تعددت التعاريف لمصطلح "**الاقتصاد السياسي**"، إلا أن التعريف الأعم والأشمل لخصائص الاقتصاد الحديث هو تعريف **Lionel ROBBINS** في مقالة نشرها عام 1932 تحت عنوان "**طبيعة ومعنى علم الاقتصاد**"، فالاقتصاد هو: "**العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة**" .

يتصور هذا التعريف الاقتصاد السياسي كعلم يهتم بالعلاقات بين الإنسان والأشياء وليس بالعلاقات الاجتماعية.

4- تعريف الاقتصاد باعتباره علم الثروة:

يختلف الاقتصاديون بشأن تعريف الاقتصاد السياسي تعريف اصطلاحيا، فهناك من يحدد موضوع الاقتصاد بالبحث في الثروة وهذا الاتجاه القوي في الاقتصاد وعلى الأخص "آدم سميث" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" ليس فقط بما يدل على ذلك، فالموضوع الأساسي للاقتصاد في كل دولة هو في زيادة ثروتها وقوتها. ومن بعده نجد الإنجليزي "ألفرد مارشال" يعرف الاقتصاد باعتباره دراسة للثروة من ناحية ، كما يكون جزءا من دراسة الانسان من ناحية أخرى.[18]

أما الفرنسي "جون باتيست ساي" نظر في الاقتصاد على أنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها.

---

[16]– إيمون باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013، ص 12.

[17]– حسان بقة، مرجع سابق.

[18] –آدم سميث، ثورة الأمم ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2008، ص5.

5- تعريف الاقتصاد باعتباره علم المبادلة:

من أبرز الاقتصاديين الذين يحددون موضوع الاقتصاد السياسي "بالنظر الى الوسيلة وهو التبادل هو " جيتون بيرو" فنجده يعرف الاقتصاد السياسي على أنه دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ماهو بحوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه وأن عملية التبادل هي التي تسمح بقيام صلة بين انتاج الأموال والسلع و اشباع الحاجات.[19]

6- تعريف الاقتصاد باعتباره علم الاختيار

من أهم الاقتصاديين الذين أولو اهتمام كبير بفكرة الاختيار في تحديد موضوع الاقتصاد السياسي هو الانجليزي "ليونيل روبنز" اذ يحدد منشأ هذه الفكرة بالنظر الى الغايات والوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق الغايات التي يسعون اليها.[20]

7- تعريف الاقتصاد باعتباره علم إدارة الموارد النادرة

يعتبر الاقتصاد السياسي علما اجتماعيا يهتم بإدارة الموارد النادرة هذا الاتجاه يصدر متأثر بتعريف الاقتصاد الفرنسي "ريمون بار" اذ يعرف الاقتصاد بأنه " علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري ودراسة طرق التكييف التي يجب على البشر اتباعها كي يعادلوا بين حاجاتهم غير المحدودة وبين وسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة والنادرة ".[21]

8- تعريف الاقتصاد باعتباره العلم الذي يدرس ظواهر الإنتاج والتوزيع

يتحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفق تعريف البولندي "أوسكار لانج" فهو يعرفه بأنه " العلم الذي يعنى بقوانين الإنتاج والاستهلاك الاجتماعية فيعالج من ناحية القوانين التي تحكم انتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين، أي على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية والجماعية، فهو يصل الى التقرير بأن الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية".

ومن هنا ننتهي بعبارة عامة هي أن علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية التي يتوافر على دراسة سلوك الأفراد في محاولتهم لتوزيع المواد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة، وكيفية بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات المبادلة في السوق.

---

[19] –الحامض خالد، الاقتصاد السياسي (أسس ومبادئ)، منشورات جامعة حلب،سوريا ،2006، ص33.

[20] – زكري مريم، محاضرات في مدخل الاقتصاد السياسي، سلسلة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان –، 2019–2020.
ص12.

[21]– نفس المرجع، ص12.

الفرع الثالث: خصائص علم الاقتصاد السياسي

من خلال التعاريف المتعددة لمختلف المدارس الاقتصادية، نحاول أن نستنتج بعض الخصائص التي يتميز بها علم الاقتصاد وهي كما يلي:

- علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بتحليل الأنشطة التجارية، وبمعرفة كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتوزيع المدخولات، وكذلك الاستهلاك.
- يتميز علم الاقتصاد بأن قوانينه تدرس تطور نمط الإنتاج لفهمه ويقدم لنا في نفس الوقت تفسيرات حول تطور المجتمعات البشرية، فالبعض يردها لقوى غيبية منفصلة عن واقعنا والبعض يقول إن التاريخ يحركه الزعماء والرؤساء والملوك بشكل أساسي، بينما رأى ماركس أن أصل التطور يعود إلى العمل والإنتاج والعلاقات التي تتشكل في ظل العملية الإنتاجية.
- إن الحاجة إلى علم الاقتصاد تعود إلى حتمية ارتباط الإنسان في أي مكان وزمان بالمشكلة الاقتصادية.
- تسهل مصطلحات علم الاقتصاد وتوضح المشكلات الاقتصادية وتساعد على إيجاد فهم موحد للظواهر الاقتصادية.
- إنه العلم الذي يتتبع قوانين الظواهر الاقتصادية في المجتمع، وينشأ عن العمليات المشتركة للبشرية لإنتاج الثروة بقدر ما لا يتم تعديل هذه الظواهر من خلال السعي وراء أي شيء آخر.
- الاقتصاد هو دراسة للشخص في الأعمال العادية للحياة، حيث يستفسر عن كيف يحصل على دخله وكيف يستخدمه، وهكذا فإنه من جانب دراسة الثروة وعلى الجانب الآخر والأهم، جزء من دراسة الإنسان.
- الاقتصاد علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المختلفة.

المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الأخرى

هناك ارتباط وثيق بين أوجه المعرفة العلمية المختلفة، فهناك علاقة تفاعل متبادل تترجم في شكل تأثير وتأثر بين علم الاقتصاد ومختلف العلوم الأخرى، سواء كانت اجتماعية أو تطبيقية، فكل علم يترك بصمات واضحة في ميدان الاقتصاد سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية[22].

وعليه سوف نتناول العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، سواء كانت علوم اجتماعية ، أو علوم تطبيقية .

[22]– أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 12.

الفرع الأول: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

تهدف دراسة العلوم الاجتماعية الأخرى في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي إلى إيضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بينها وبين علم الاقتصاد. وعليه يلاحظ المرء أن هناك تداخلا كبيرا بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، مثل علم الاجتماع (أولا)، والقانون (ثانيا)، وعلم السياسة (ثالثا)، والتاريخ (رابعا)، وعلم النفس (خامسا).

1- علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع

بَيَّنَ الأستاذ **Joseph A. Schumpeter** العلاقة القائمة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع، فقال أن "**التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه**"[23]. فعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي، مثل دراسة حالة الفقر لمناطق الريف في أي بلد، فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ والجو الاجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم وحل مشاكلهم.

يلتقي علم الاقتصاد وعلم الاجتماع في أكثر من موضوع، فالثروة التي هي بؤرة علم الاقتصاد لا توجد إلا في مجتمع ولا تنتج إلا عن طريق الأيدي العاملة ولا تتناول إلا بين أفراد تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية، كما يهتم علماء الاجتماع بدراسة العلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال أي بين العمل ورأس المال، والذي أصبح قوة اجتماعية لأنه ثمرة الجهد الذي يبذله أفراد المجتمع منذ القدم، ومن هنا نشأت النظريات الاشتراكية التي مهدت لقيام نظم سياسية واجتماعية تستند على أسس اقتصادية[24].

2- علاقة الاقتصاد بالقانون

تقوم في كل المجتمعات الإنسانية مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقات المتولين مختلف وظائف السلطة على مستوياتها المختلفة، ويصير الحديث عندئذ عن ما يسمى بالقانون العام، ثم علاقة الأفراد فيما بينهم ويصبح الأمر حينئذ داخلا في نطاق ما يعرف بالقانون الخاص. والقانون في الحالتين يعتبر إطارا يتم في داخل النشاط الاقتصادي، فعملية بيع وشراء سلعة معينة، لها مضمونها الاقتصادي الذي يتمثل في الكمية المتعامل عليها ونوع السلعة والثمن الخاص بها، كما

---

[23]– جوزيف أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، الجزء الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، القاهرة، 2005، ص 67.

[24]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 59.

أن لها في نفس الوقت إطارها القانوني المتعلق بمدى شرعيتها، وتنظيم حقوق أطراف العقد والتزاماتهم، وأثر هذه العملية في حقوق الغير، والفصل فيما قد ينشأ عنها من منازعات ... الخ[25].

فمثلا ما يجوز وما لا يجوز انعقاده بين الأفراد من تعامل يحدده القانون، ما يسود وما لا يسود من تشريع يحدده الواقع الاجتماعي ومن عناصره الأساسية الواقع الاقتصادي، والصلات المتقدمة بين الاقتصاد والقانون لا تجري في كافة المجتمعات على وتيرة واحدة، فلكل مجتمع تنظيمه القانوني الذي يعكس إلى حد بعيد الضرورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه، بقصد الوصول إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الذي يأخذ به، ومن هنا عد التنظيم القانوني عنصر مكون للنظام الاقتصادي[26].

3- علاقة علم الاقتصاد بالسياسة

تبحث العلوم السياسية طبيعة السلطات العامة ووظائفها والعلاقات بينها ومبادئ الحكم والمهام التي تقوم بها السلطة الحاكمة للجماعة، ومما لاشك فيه أن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق الصلة، ذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثرا بها ومؤثرا فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف لمدة طويلة "بالاقتصاد السياسي" . كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية، كما وأن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر تأثرا واضحا بالأوضاع الاقتصادية[27].

4- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

لعلم الاقتصاد ارتباط وثيق بعلم التاريخ لمعرفة ماضي المجتمعات المعاصرة، وذلك بقدر احتياج الاقتصاديين للتعرف على تطور النظم والأفكار الاقتصادية المختلفة ومعالم كل من هذه النظم. فعالم الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد وتجارب الأمم الماضية في المجال الاقتصادي وتلمس مواطن القوة والضعف في التجارب الماضية، وأن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والاجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الاقتصادية[28].

---

[25]– ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 34.

[26]– زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 40.

[27]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 59.

[28]– ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 31.

كما دعت أهمية علم التاريخ المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية. والتحليل الاقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة إلى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الاجتماعي من حروب ومعاهدات وعلاقات دبلوماسية وسياسية مع الآخرين[29].

5- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

يهتم علم الاقتصاد كثيرا بمعرفة السلوك الخارجي للأفراد في الإنفاق والاختيار وتلبية حاجاتهم، لذلك فهو يستعين بعلم النفس لكي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، لأن سلوك الأفراد في المجتمع وتصرفاتهم بشكل معين يؤثر إلى حد بعيد في التطورات الاقتصادية في هذا المجتمع، مما يتعين معه أخذ التحليل النفسي في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية.

إن أكبر دليل على ذلك هو تأثير الشائعات على الحياة الاقتصادية في بلد معين، فلو تصورنا انتشار شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ونقدية سوف تحل بالمجتمع، فإننا سوف نرى أن الناس يهرعون إلى البنوك لسحب أموالهم وشراء الذهب مثلا، فبعد الانخفاض السريع الذي حدث في بورصة نيويورك تزاحم الناس على صناديق البنوك لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوفاً من انهيار قيمة الدولار، لكن عملهم هذا ساهم في تخفيض سعر الدولار. ومن هنا تبدو مهمة الباحث الاقتصادي، فهو يهتم بدراسة انعكاسات رغبات المستهلكين في مقدار ما ينفقونه من دخول للحصول على السلع والخدمات المختلفة[30].

الفرع الثاني: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم التطبيقية

بالإضافة إلى التداخل الكبير بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، يعتمد كذلك علم الاقتصاد بشكل كبير ومتزايد على بعض العلوم التطبيقية كالمنطق (أولا)، والإحصاء (ثانيا)، والرياضيات (ثالثا).

1- علم الاقتصاد والمنطق

يستفيد علم الاقتصاد بما يقدمه المنطق من مناهج بحث مختلفة لتفسير الظواهر الاقتصادية، فيستفيد الاقتصاد بما يقدمه له المنطق من أدوات استنباط واستقراء، لفهم وتفسير الظاهرة والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه ظاهرة اقتصادية ما. ومن ناحية أسلوب البحث العلمي المتبع يرتبط علم الاقتصاد بعلم المنطق ارتباطا وثيقا، وهناك صعوبة يواجهها أي دارس للاقتصاد إن لم يكن قد سبق له التعرف على

---

[29]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

[30]– رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 69.

قواعد علم المنطق، أو إن لم تكن له على الأقل تلك القدرة الطبيعية على استيعاب المناقشات المنطقية المبنية على استخراج وترتيب الأسباب والنتائج[31].

إن النظريات العلمية الاقتصادية لا تكون صحيحة إلا إذا كانت منطقية ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف تستعمل المقدمات والمسلمات، ويبني عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج. لأن الفرضيات التي لا تكون منطقية تقود إلى نتائج خاطئة، فإذا لم يكن هناك فعلا مشكلة اقتصادية أو اجتماعية لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية[32].

2- علم الاقتصاد والإحصاء

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بدراسة الإحصاء، وذلك لأن تحليل الظواهر الاقتصادية يستدعي جمع البيانات عنها، فإن توافر البيانات في شكل عددي والجداول الإحصائية ومختلف أنواع الحسابات تعتبر بمثابة المادة الأساسية التي يعتمد عليها أي باحث اقتصادي. وجدير بالذكر هنا أن نقرر أسلوب الوصف في الاقتصاد أقل دقة وتحديداً من مجموعة العلوم الطبيعية.

نفهم مما سبق، أن طبيعة علم الاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية يختص بالتصرفات الإنسانية والاجتماعية والتي تعد في غاية التعقيد. وهذا بالطبع عكس علم الإحصاء الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، وقد ساعد التقدم المستمر في جمع البيانات الإحصائية والقدرة على تصنيفها وعرضها بطريقة علمية على جعل أسلوب الوصف في الاقتصاد أكثر دقة. فهنا يظهر الربط حيث أنّ دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها. ولكن الاقتصاديين بالخصوص في الدول النامية ما زالوا يعانون إمّا من عدم وجود البيانات الإحصائية المطلوبة أو من عدم دقتها، مما يؤثر بلا شك عل دقة الوصف العلمي للظواهر الاقتصادية[33].

3- علم الاقتصاد والرياضيات

يستخدم علم الاقتصاد الأساليب الرياضية لقياس معدل النمو، أو تتبع نمو الدخل وغيره من الظواهر الاقتصادية، ليتمكن من تفسيرها وعرضها بصورة رقمية توضح درجتها بشكل مفهوم. وعليه، يعتمد الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلا عند حساب

---

[31]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

[32]– نفس المرجع، ص 64.

[33]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 61.

تكاليف المشروع أو الدخل يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك، ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي، وكذلك الاقتصاد القياسي الذي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء[34].

فالرياضيات كما لا يخفى على القارئ الذي درس مبادئها تنتمي لعلم المنطق، واستخدام الأسلوب الرياضي في الاقتصاد يجعل تحليل بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة أمراً سهلاً كما يتيح التوصل إلى نتائج محددة في شكل كمي[35]. ومن خلال دراسة علم الاقتصاد سوف يتضح للقارئ أن الالتجاء إلى الأسلوب الرياضي في بعض الأحيان يسهل الوصول إلى النتائج المتوقعة.

المطلب الثالث: منهج علم الاقتصاد وموضوعه

المنهج العلمي هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة علم ما للوصول إلى القوانين التي تحكم ذلك العلم، وأن الهدف من البحث العلمي هو الوصول إلى حقيقة الشيء موضوع البحث، والوصول إلى الحقيقة لا يمكن أن يتم دفعة واحدة، بل لا بد من إتباع خطوات معينة تعرف بالتحليل العلمي، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على منهج علم الاقتصاد وموضوعاته.

الفرع الأول: منهج البحث في علم الاقتصاد

يراد بمنهج البحث الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع معين للوصول إلى قانون عام، أو هو المنهج الذي تختلف فيه الطرق المستخدمة لاستخلاص المعرفة الاقتصادية عن طريق البحث العلمي[36]. ويعتمد علم الاقتصاد في تحليل ومناقشة النشاط والقضايا الاقتصادية على تطبيق مناهج فكرية وعلمية عديدة، أهمها المنهج الاستنباطي (أولا)، والمنهج الاستقرائي (ثانيا).

1- المنهج الاستنباطي

يقوم هذا المنهج أو الطريقة على أساس التجريد، أي أن الظاهرة الاقتصادية المراد بحثها تجرد من العوامل الكثيرة التي تؤثر فيها لكي تسهل دراستها. وتسمى هذه الطريقة أحياناً بالطريقة الاستنتاجية، وهذه الطريقة في البحث العلمي تستند على فروض عامة كلية تقبل صحتها بصفة مسبقة، والتي نستخرج منها قوانين وأحكام جديدة، فهي عملية استخلاص منطقي ينتقل بمقتضاها الباحث من فروض عامة إلى حالات

---

[34]– حسان بقة ، المرجع السابق.

[35]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

[36]– نفس المرجع، ص 63.

خاصة أو وسائل جزئية[37]. فموضوع الاقتصاد السياسي محدّد بأمر يتعلق بعلاقات اجتماعية تأخذ المكانة بواسطة الأشياء المادية والخدمات، مثلا: تحديد سلع ما يعود إلى عدة عوامل (حكم عام) ـ العوامل المؤثرة ـ (حكم خاص) - العرض والطلب – النقد – التقنية.

يشترط للتأكد من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها أن تكون نقطة البداية واقعية وحقيقية ثبت وجودها في ظروف معينة، وينبغي دائما مراعاة توافر هذه الظروف أثناء عملية التحليل والاستنتاج. وفي جميع الأحوال ينبغي عند تقدير النتائج بهذه الطريقة الأخذ بعين الاعتبار أنها تقوم على أساس افتراضي، هذا فضلا عن أنها طريقة سهلة لاستخلاص النتائج حين نكون بصدد مقدمات بسيطة لا تحتوي على عدد كبير من المتغيرات[38].

2- المنهج الاستقرائي

المنهج الاستقرائي في البحث هو خلاف المنهج الاستنباطي، يبدأ بملاحظة ودراسة الوقائع بتفاصيلها لكي يتم التوصل بطريق التحليل المنطقي إلى القواعد العامة، وهذا المنهج الاستقرائي يستبعد الفروض المبسطة المتعلقة بالظاهرة نظريا، وهذه الطريقة تبدأ من الواقع وتحرص على أن تبقى وثيقة الصلة به، فالاستقراء يعد من قبيل الاستدلال الذي يرتقي فيه الباحث من الحالة الجزئية إلى القواعد العامة، وعليه، نكون بصدد الطريقة الاستقرائية عندما يصلنا البحث في طبيعة عدة جزئيات إلى معرفة حقيقية عامة، مثلا من خلال ملاحظة تطورات أسعار السلع وكمية النقود يمكن التوصل إلى أن الأسعار بصورة عامة تميل للارتفاع في البلد الذي تزيد فيه كمية النقود المتداولة عند بقاء الإنتاج على حاله[39].

غير أن الواقع يشير إلى أن من الصعوبة الاختيار بين الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية، حيث أن تغليب إحداهما على الأخرى يتوقف على عدة أمور منها، الظاهرة موضوع البحث وطبيعة عناصرها وتكوين الباحث واتجاهه. لذا فإن أفضل طريقة هي تلك التي تجمع بين طريقتي الاستنباط والاستقراء ما أمكن ذلك، فكلتاهما متكاملتان لا متعارضتان وضروريتان كمنهج للبحث في علم الاقتصاد، لأنه من الممكن وبواسطة إحدى هاتين الطريقتين مراقبة النتائج التي يتم التوصل إليها بالطريقة الأخرى[40].

---

[37]– بقة حسان، المرجع السابق.

[38]– أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 16–17.

[39]– نفس المرجع، ص 17–18.

[40]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 66–67.

الفرع الثاني: مواضيع علم الاقتصاد

تتعدد مواضيع علم الاقتصاد بتزايد وتطور الحياة الإنسانية في جميع المجالات، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فقد تعترض الإنسان في نشاطه اليومي عراقيل ومعوقات، لا بد عليه من مواجهتها، ومنها قلة الموارد والوسائل اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، وهذا ما يسمى "المشكلة الاقتصادية". ولمواجهتها والحصول على السلع لتلبية حاجيات الإنسان، فهو يقوم بنشاط اقتصادي. والمشكلة الاقتصادية تدور حول ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان[41].

النشاط الاقتصادي هو العملية التي يسعى الإنسان من خلالها إلى تكييف الموارد الطبيعية النادرة مع احتياجاته المتعددة، والذي يقصد به مجموعة الأعمال والتصرفات التي يقوم بها الإنسان قصد استخراج الثروات الطبيعية وتحويلها، حتى تصبح صالحة للاستهلاك. فهدف الإنسان هو إشباع رغباته باستهلاك السلع والخدمات التي يرغب فيها، وعليه أن يقوم بإنتاج هذه السلع ثم يقوم بعملية التبادل مع الآخرين لاستهلاكها، لأن الفرد لا يمكنه أن يقوم بمفرده بإنتاج كل السلع والخدمات التي يحتاجها. ويتكون النشاط الاقتصادي من:

1- الإنتاج:

تقوم عمليات الإنتاج على تجميع العوامل الطبيعية او الادوات الفنية مع العمل من اجل الحصول على سلع وخدمات تخصص للاستهلاك، فالإنتاج يتضمن عمليات تحويل وعمليات نقل الموارد الاقتصادية . والانتاج يكون إما إنتاج سلع مادية او خدمات غير مادية، وقد استبعد الفكر الاقتصادي في وقت من الأوقات الحصول على خدمات من نطاق الإنتاج. ففي كتاب "ثروة الأمم " وضع آدم سميث بين المهن غير المنتجة الجيش و الحكومة و بعض المهن الأخرى ... و نتيجة لذلك يمكن القول إن كل تصرف يوجد منفعة يعتبر تصرفا منتجا و العمل المنتج قوامه الحصول على تيار من المنافع و عوامل الانتاج و فكرة المنفعة فكرة محايدة في علاقاتها بالأخلاق او الصحة، فأي سلعة او خدمة تعد نافعة طالما ان هناك مستهلكا يرغبها لإشباع حاجة له و لو كان هذا الاشباع متعارضا مع الاعتبارات الصحيحة او الأخلاقية، فالخمور و السجائر تعتبر سلعا نافعة من وجهة نظر مستهلكيها لأنهم يضحون في سبيل الحصول عليها رغم أنها سلع ضارة42 .

[41]– عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 15.

[42] مريم زكري، المرجع السابق.

✓ **عناصروعوامل الإنتاج هي:**

بحكم التقليد الذي يعود إلى الاقتصاديين الأوائل، تم تمييز ثلاثة عناصر أو عوامل للإنتاج، وهي: الأرض أو الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم.

أ- الطبيعية (الأرض):

يقصد بها كل الثروات الموجودة فوق سطح الأرض من مائية وحيوانية أو في جوفها من ثروات معدنية وكل الثروات المناخية وكل الثروات الموجودة خارج نطاق الكرة الأرضية والتي فتح غزو الفضاء إمكانية استغلالها. وهذه الموارد لا دخل لعمل الإنسان في إيجادها ويتمكن الإنسان بفضلها من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته[43]. كما أن هذه الموارد لا قيمة لها دون تدخل الإنسان ببذل الجهد الواعي لاستغلالها وتهيئتها لإشباع حاجاته، فالقطب الرئيسي في الظاهرة الاقتصادية بصفة عامة هو تلك العلاقة بين الإنسان والطبيعة[44].

والموارد الطبيعية قد تعتبر اقتصادية أو غير اقتصادية، إذا كانت متوفرة بكثرة كما هي صنفان:

- موارد طبيعية تتميز بسهولتها وقابليتها للتجدد، مثل الأنهار، النباتات، الغابات، الحيوانات...الخ.

– موارد طبيعية صعبة التجدد، تحتاج لوقت طويل، مثل المعادن باختلاف أنواعها[45].

ب- العمل:

يقصد به الجهد الإنساني اللازم للقيام بعملية الإنتاج، وذلك في شكل جهد عضلي أو ذهني يبذله الفرد من أجل الإنتاج، فلا يدخل فيه عمل الآلات. ويتميز العمل كعنصر من عناصر الإنتاج بأنه نشاط واع وإرادي من الإنسان بغرض المساهمة في الإنتاج[46].

---

[43]– محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 39.

[44]– عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 99–100.

[45]– زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 342–343.

[46]– مختار عبد الحليم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عامل الإنتاج)، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007، ص126.

- **أنواع العمل:**

للعمل نوعين أساسيين هما:

عمل عضلي: هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل جهد بدني أكثر من الجهد الفكري.

عمل فكري: هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل جهد فكري أكثر من الجهد البدني.

هنا ينبغي الإشارة إلى أن هذا التقسيم للعمل لا يعني الفصل الكامل بين كل نوع من أنواع العمل، إذ غالبا ما يكون هناك تدخل بين الأنواع بعضها البعض. فمثلا لا يوجد نوع العمل الذي يعتمد على الجهد العضلي فقط دون استخدام الملكات الذهنية، وبالمثل لا يوجد عمل ذهني تماما لا يتطلب بعض الجهد العضلي.

- **التخصص وتقسيم العمل**:

إنه مع تطور البشرية وتطور الحاجات الإنسانية كما ونوعا زادت درجة تقسيم العمل ليس فقط بين الأفراد بل حتى بين الجماعات والأقاليم. وأن الكفاءة الاقتصادية للعمل تزيد مع زيادة التخصص، والذي يأخذ صورتين. أولا التخصص في مهنة معينة، يقتصر فيها الفرد على إنتاج سلعة أو خدمة واحدة فقط، ويتحصل على باقي السلع والخدمات التي يحتاجها عن طريق التبادل. كذلك قد يتم التخصص داخل المشروع معين تُقسم فيه العملية الإنتاجية إلى العديد من العمليات الجزئية، يقتصر فيها كل عامل على عملية جزئية واحدة عناصر الإنتاج.

بحكم التقليد الذي يعود إلى الاقتصاديين الأوائل، تم تمييز ثلاثة عناصر أو عوامل للإنتاج، وهي: الأرض أو الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم.

وهذا ما يعرف بظاهرة تقسيم العمل. فكلما زاد تقسيم العمل كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنتاجية .

بالإضافة إلى أن لتقسيم العمل مظاهر متعددة تتمثل في تقسيمه إلى: التركيب الفيزيولوجي، حيث على أساسه تم تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، والمظهر المهني الذي على أساسه تم تقسيم العمل بين الأفراد إلى عمل زراعي، وعمل صانعي، ورعي، وتجارة، والمستوى العلمي الذي على أساسه تم تقسيم العمل بين الأفراد

كل حسب اختصاصاته وقدراته، بحيث يقوم كل عامل بمهمة متميزة عن المهام التي يقوم بها باقي العمال داخل المشروع[47].

ت- الاستهلاك:

الاستهلاك هو العملية التي تشبع بها الحاجات الاقتصادية الذي يأخذ صورة أنها سلعة أو خدمة واستفادة ما فيها من منفعة، فالخبز يستهلك بأكمله ليخفف إحساسنا بالجوع .و بالإضافة لسلع الاستهلاك المعمرة او غير المعمرة و المخصصة لإشباع عن طريق استنفاذ ما فيها من منفعة توجد كسلع المتعة كاللوحات و التحف و هي بطبيعتها سلع دائمة تساهم في إشباع جانب من حاجات الانسان.[48]

أ- أنواع الاستهلاك

يمكن تقسيم الاستهلاك إلى عدة أنواع، ومنها ما يلي[49]:

- الاستهلاك النهائي: هو الذي يتم بفعل الأفراد ويوجه مباشرة لإشباع الحاجات، مثل: الملابس.2- الاستهلاك الوسيط: هو ذلك الاستهلاك الذي يتم بفعل المؤسسات التي تقتني السلع والخدمات لتدمج بعد ذلك في العملية الإنتاجية بغرض الحصول على سلع وخدمات نهائية.

- الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي:

- الاستهلاك الخاص: هو الاستهلاك الذي يقوم به الأفراد والعائلات.

- الاستهلاك الحكومي: هو ذلك الاستهلاك الذي تقوم به السلطات العامة في المجتمع على اختلاف أشكالها، وهو يشمل السلع والخدمات التي تحتاجها هذه السلطات لمواصلة تسيير المرافق العامة التي تتولى إدارتها، مثل: المدارس، المستشفيات.

- الاستهلاك الجماعي: يتمثل في استهلاك المتعاملين والأفراد للخدمات غير السلعية أو غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

---

[47]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 143-144.

[48] مريم زكري ،المرجع السابق.

[49]– حسان بقة ، المرجع السابق.

ج- رأس المال:

يمثل رأس المال عنصر أساسي من عناصر الإنتاج غير البشرية (المادية)، والذي يزداد دوره وأهميته باضطراد في الاقتصاديات الحديثة. ورأس المال هو نتيجة الاقتصاد والتقتير، بمعنى أنه يمكن الحصول عليه بالسعي وراء جمع الأموال وعدم استهلاكها دفعة واحدة[50].

- تعريف رأس المال بالمعنى الفني:

يختلف مدلول رأس المال باختلاف الموضوعات التي يتناولها، ويمكن أن نميز بين عدة معاني لرأس المال. فقد يقصد به مجموعة الأموال المنتجة التي لا يراد بها إشباع حاجة مباشرة بل يقصد به المعاونة في إنتاج أموال أخرى، ومثال ذلك مجموع الآلات والمباني والمواد الأولية والتحسينات التي تجرى على التربة، والسلع نصف المصنعة. وهي مجموع الأموال التي يملكها شخص معين أو هيئة معينة في لحظة معينة51. وبصفة عامة يقصد برأس المال مجموعة غير متجانسة من الأموال التي سبق إنتاجها والتي تستخدم في عملية الإنتاج، من أجل خلق وزيادة إنتاجية المنتجات بنوعيها الاستهلاكي والإنتاجي. وتشمل أدوات العمل مثل الآلات، والمدخرات النقدية المخصصة للاستثمار .

إلى جانب رأس المال الفني ظهرت مفاهيم أخرى لرأس المال، منها رأس المال المحاسبي، والذي يقصد به تلك القيمة النقدية لأموال المشروعات (رأس المال بالمعنى الفني)، والتي تستهلك إما ماديا أو اقتصاديا. أو هو مجموع الأموال المنقولة أو غير المنقولة لشخص ما أو لمشروع ما، وهي تبقى ثابتة على ما هي عليه دون نقصان .

- أقسام رأس المال:

لقد تم تقسيم رأس المال إلى أقسام عديدة، من أبرزها تقسيمه إلى رأسمال ثابت ورأسمال متداول. ويقصد برأس المال الثابت ذلك الذي لا يستهلك باستعماله مرة واحدة في الإنتاج، ولكن يستهلك مرات عديدة مثل المباني والآلات والعتاد، حيث يدخل في أكثر من عملية إنتاجية. أما رأس المال المتداول فهو الذي يستهلك بالاستعمال مرة واحدة فقط، مثل المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج كالبذور والأسمدة والفحم والقطن وغيرها من المواد.

---

[50]– ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013، ص 49.

[51]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 163.

للتفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول أهمية كبيرة لحساب نفقات الإنتاج، فرأس المال المتداول تحسب قيمته بالكامل ضمن نفقة إنتاج السلعة، أما رأس المال الثابت فلا يحتسب ضمن هذه النفقة إلا جزء فقط من قيمته الذي يستهلك فعلا في عمليات إنتاج السلعة أو الخدمة[52].

كيفية تكوين رأس المال: يتكون عن طريق الادخار والاستثمار. وأنه لا غنى عن هذين الطريقين من تكوين رأس المال داخل العملية الإنتاجية أو داخل المجتمع.

✓ **الادخار:**

يعني الادخار اقتطاع جزء من الدخل الذي يحصل عليه الفرد وعدم إنفاقه أي الامتناع عن استهلاكه، ويكون ذلك إما باكتنازه أو بإيداعه في إحدى البنوك أو شراء سندات أو أسهم[53].

كما يمثل الادخار الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك ، وبالتالي فهو تأجيل الاستهلاك .[54]

- أنواع الادخار: هناك نوعين من الادخار:

- الادخار الإجباري: هو ادخار عن طريق ما تفرضه الدولة من ضرائب، مثل الضرائب المفروضة على أملاك المواطنين، وممارسة الأنشطة الاقتصادية، ... الخ.

- الادخار الحر: هو الفرق ما بين الدخل الصافي (اقتطاع الضرائب) والاستهلاك، مثل ادخار الأفراد ما يزيد عن الاستهلاك لوقت الحاجة أو من أجل إقامة مشروع ما.

ويتأثر الدخل بعدة عوامل مثل : مستوى الدخل ، سياسة الدولة في مجال الضرائب وغيرها وعوامل أخرى ذاتية مرتبطة بالمدخر نفسه ، وهذه العوامل هي نفسها العوامل المؤثرة على الاستهلاك.[55]

✓ **الاستثمار:**

لا يكفي الادخار وحده لتكوين رأس المال، وإنما يجب أن توجه المدخرات إلى مشروعات تعمل على إنتاج رؤوس الأموال باستثمار ادخاره في مشروع خاص أو مشترك.

---

[52]– نفس المرجع، ص 164.

[53]– عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 119.

[54] - بن عزة هشام، خذير أسامة، محاضرات في الاقتصاد السياسي، سلسلة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، (د.س).

55– نفس المرجع.

- تعريف الاستثمار:

- التعريف القانوني للاستثمار: عرف الأستاذ Ph. FOUCHARD الاستثمار بأنه كل استخدام لأموال منقولة أو غير منقولة تهدف إلى إنشاء مشروع أو التوسع في مشروع قائم. وعرفه المعهد الدولي بأنه: "توريد الأموال أو ربما الخدمات بهدف تحقيق ربح مادي أو سياسي ويمكن أن يتكون الاستثمار من أموال معنوية"[56].

كما عرّف الاستثمار بأنه: "استخدام أصول مالية، مهما كانت طبيعتها أو نوعها، من شخص اعتباري أو طبيعي في نشاط اقتصادي خارج حدود دولته، وسواء خوله الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط الاقتصادي أو لا، بهدف عائد مجز"[57].

- التعريف الاقتصادي للاستثمار: يقصد بالاستثمار كل زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع، مثل إقامة المصانع والمباني والمزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي تعد تكثيرا للرصيد الاقتصادي للمجتمع. كما ويعتبر الاستثمار كل تضحية مادية أو غير مادية بشرط أن تتجسد في التدفق المالي من وإلى المؤسسة من أجل تحقيق هدف معين، كما تشمل الاستثمارات المادية وغير المادية كشهرة المحال التجارية، براءة الاختراع، تكوين العمال من أجل تطوير التكنولوجيا المستخدمة.

يلاحظ من خلال ما سبق إن الاستثمار يتعلق بإضافة طاقات إنتاجية إلى الطاقات الموجودة أو التوسع في مشروعات جديدة، وينتظر من الاستثمار خلق عائد من العملية.

ولما كان الاستثمار يتعلق بالإنفاق الرأسمالي على مشروعات المرافق العامة والبنية التحتية بصفة عامة يمكن القول إن هناك عدة أشكال لهذا الإنفاق نذكر منها:

- بهدف التغير في المخزون السلعي مثل المواد الأولية والبضائع.
- الانفاق على الموارد الإنتاجية مثل المعدات والآلات ووسائل النقل المستخدمة في العملية.
- الإنفاق على المباني والعقارات

وهذه الاشكال كلها تعتبر جزء من التكوين الرأسمالي الضروري للاستثمار والنمو الاقتصادي وأخيرا يمكن القول بأن هناك عدة محددات يتوقف عليها الاستثمار نذكر منها:

- الدخل
- الاستهلاك

56– صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 22.

57– معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 33–35.

- سعر الفائدة
- الكفاية الحدية لرأس المال
- التقدم التكنولوجي
- توقعات المستثمرين والارباح
- السياسة الاقتصادية
- بيئة الاعمال

ويمكن القول ان النشاط الاقتصادي لابد له من مقومات أساسية تتوفر له مثل التخصص وعلاقته بزيادة الإنتاج وما يرتبط بالتبادل مثل وجود النقود كوسيط ودورها في التراكم الضروري للتنمية وأيضا وجود تكنولوجيا عالية [58]، اذ يساعد التقدم العلمي والتكنولوجي على استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الاقتصادي الأمثل لها وبفضل ذلك استطاع الإنسان أن ينتقل من حرف عرفها في حياته البدائية إلى ح أخرى متطورة59. وبفضل التقدم العلمي والتكنولوجي عمل الإنسان على:

- كشف معادن جديدة وزيادة الإنتاج من المعادن الحالية.
- التوسع في استخدام موارد القوى (المياه الجارية، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية، ...).
- استصلاح مساحات واسعة من الصحاري وبناء السدود والخزانات وشق الأنفاق وحفر القنوات.
- اختراع الآلات التي تقوم مقام الكثير من الأيدي العاملة.
- ربط أجزاء العالم ببعضها البعض باستخدام وسائل المواصلات المختلفة.[60]
- كلها متطلبات ضرورية لقيام النشاط الاقتصادي الهادف الى انتاج السلع والخدمات.

المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية

تحتل المشكلات الاقتصادية في الوقت الحاضر أهمية كبيرة على المستويين الداخلي والدولي. ومن الثابت أن لهذه المشكلات انعكاسات سياسية واجتماعية لا يمكن إنكارها، حيث يصعب إهمال دور التطورات الاقتصادية في فهم هذه الجوانب السياسية والاجتماعية لأي جماعة من الجماعات.

بصرف النظر عما يكون قد بلغه التطور الاجتماعي للفرد، فإنه يتحتم عليه مواجهة ما اصطلح على تسميته بالمشكلة الاقتصادية، وذلك من خلال تحديد مفهوم المشكلة الاقتصادية والحاجات الاقتصادية التي يحتاج الفرد لإشباعها.

58- بن عزة هشام، المرجع السابق.

[59]- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 85-86.

[60]- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 379-384.

المطلب الأول: طبيعة المشكلة الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية تشكل جزءا من المشكلة الإنسانية العامة، اذ الاقتصاد يمثل جانبا من شؤون الحياة لا كلها، غير ان تحديد هوية و حقيقة هذه المشكلة لا زالت نقطة اختلاف بين المذاهب المختلفة.

الفرع الأول: تحديد مفهوم المشكلة الاقتصادية

فالرأسمالية تعتبر ان المشكلة الاقتصادية هي نقص الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا الى محدودية الطبيعة نفسها و التي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان، التي تبدو في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة حول كيفية التوفيق بين الإمكانات الطبيعية المحدودة و الحاجات الإنسانية المتزايدة .

في حين ان الماركسية تؤمن ان المشكلة الاقتصادية تتمثل بالتناقص المستمر بين الشكل والنظام الذي يتم به الإنتاج في المجتمع وبين نظام التوزيع.

أما الإسلام فهو يكشف عن حقيقة المشكلة بنحو آخر و بخلاف ما تطرحه الرأسمالية و الاشتراكية، فإن المشكلة الاقتصادية تكمن في الإنسان نفسه.[61]

كما تعرف على أنها : " محدودية الموارد، و كثرة الحاجات التي تفرض على المجتمع الاختيار و وضع الأولويات، و من ثم التضحية فالموارد محدودة عبر الزمن بالمقارنة بين حاجات و رغبات الإنسان المتعددة و المتجددة.[62]

وتكمن المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى "مشكلة الندرة" في محدودية الموارد الاقتصادية، وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل إلى يومنا هذا[63].

ومن هنا فإنه يرى ان موضوع المشكلة الاقتصادية وعلاجها هو موضوع الاقتصاد كله، ممثلا في ضرورية كفاية الإنتاج، وتكافؤ التبادل، وسلامة التوزيع ورشادة الاستهلاك.

والمشكلة الاقتصادية على اختلاف منطلقاتها الفكرية فإن الأنظمة الاقتصادية تختلف في موقفها من مبدأ الحرية الاقتصادية، حيث تصل في بعض الأحيان إلى حد التباين والتناقض، إذ أن هذا الأمر جعل من تحديد حجم التدخل الحكومي ومجال الحرية الاقتصادية محورا قائما للجدل فيما بينها حتى الساعة.

---

[61] –هايل عبد المولى طشطوش ، المشكلة الاقتصادية بين التوصيف و الحل، من منظور اقتصادي إسلامي، بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الاسلامي، دبي، 2015، ص6 .

[62]– نفس المرجع، ص8.

[63]– السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص30.

وفي المقابل فإنه يلاحظ أن كل من هذه المنظومات الاقتصادية تسعى إلى ابتكار الطريقة الأكفأ لحل جميع المشاكل الاقتصادية بتحديد الكيفية التي يتم فيها استخدام الموارد الطبيعية والتصرف في ندرتها بشكل سليم من أجل إنتاج، لأن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية بالدرجة الأولى يتسبب فيها الإنسان وذلك من عدة وجهات:

- حين يفرط بالاستهلاك بشكل لا قيود له فيغرق في الترف.
- حينما يسود الظلم والطغيان فيحدث نهب الدول.
- حين يركن الإنسان الى الكسل و الخضوع و ترك العمل.[64]

ويبقى مفهوم المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي مختلفا بينما هناك اتفاق حول وجودها على المستوى الكوني.

الفرع الثاني: أركان المشكلة الاقتصادية[65]

لأن المشكلة الاقتصادية لا تطرح بالنسبة للفرد فقط وإنما تطرح بالنسبة للمجتمع ككل فإنه وفي ظل تشعب النشاط الاقتصادي وتعقد الحياة الاقتصادية التي تتطلب التعاون بمفهومه الاقتصادي الذي يقوم على تقسيم العمل وتبادل السلع والخدمات فإنه في ظل هذا لابد من وجود إدارة اقتصادية واعية لمواجهة المشكلة الاقتصادية باتخاذ القرار الصائب الذي تفرضه ندرة الموارد أمام الحاجات غير المحدودة وهذا من خلال الجواب على أسئلة ثلاث في وقت واحد وهذا بناء على النظام الاقتصادي القائم داخل المجتمع وهي:

أ- **ماذا ننتج**؟ (عملية تخصيص الموارد): والمقصود به التعرف على رغبات وتفضيلات أفراد المجتمع وتحديدها نوعا أي ماهي السلع والخدمات المراد إنتاجها، وكما أي ماهي كمية كل نوع منها، أي على المجتمع أن يتخذ قرارا، مثلا: هل ينتج ملابس أقل وغذاء أكثر، هل ينتج كمية أكبر من السلع الاستهلاكية كالسيارات والآلات الكهربائية ... على حساب نقاء الهواء والبيئة، وكل هذا في ظل تنوع الحاجات الإنسانية وتجددها وتزايدها وعامل الزمن الذي يزيد من حدة المشكلة بفعل النمو السكاني مما يزداد في تعدد وتغاير حاجاتهم واختلافها من وقت لآخر .

ب-**كيف ينتج؟ (تنظيم الإنتاج):** أي كيف ينتج السلع والخدمات التي استقر عليها قرار المجتمع عندما يحدد الحاجات الأولى بالإشباع وهذا يعني أن على المجتمع أن يتخذ قرار آخر يحدد أنسب طرق الإنتاج

---

[64] باية خديجة شراقي، محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2018-2019، ص20-22.

[65] سعيد غزلان، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزئي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2017-2018، ص8-9.

بأقصى كفاءة ممكنة بحيث يتدنى وينقص حجم الضياع الاقتصادي للموارد النادرة أصلا إلى أقل قدر ممكن، فمثلا إذا استقر قرار المجتمع على أن حاجته إلى الكهرباء كبيرة وأضحت من الحاجات ذات الأولوية في الإشباع، فإنه يجب عليه في نفس الوقت أن يتخذ قرارا آخر يحدد من خلاله كيفية توليد هاته الطاقة الكهربائية، هل باستخدام البيترول أو الفحم، أم من مساقط المياه، أم الطاقة الذرية، أم من الطاقة الشمسية، أم من طاقة الرياح؟ هاته الطاقة تتولى إنتاجها شركات الدولة ذاتها أم شركات خاصة مملوكة للأفراد. وعليه فإنه من المهم جدا لندرة الموارد الاقتصادية معرفة أيا من الطرق الفنية في الإنتاج هي التي يجب أن تستخدم لإنتاج ما يحتاجه المجتمع، أي عن طريق إنتاجية كثيفة العمالة أم طريقة إنتاجية كثيفة رأس المال أم طريقة إنتاجية كثيفة التكنولوجيا، وتحديد كل هذا أي تنظيم عملية الإنتاج يدخل في نطاق الدراسات الخاصة بنظرية الإنتاج في علم الاقتصاد .

ت-لمن ننتج؟ (توزيع الإنتاج): أي لمن يتم إنتاج هذه السلع والخدمات وهذا بعد أن يتعرف المجتمع على رغباته كما ونوعا ويقوم بإنتاج السلع والخدمات المختلفة اللازمة لإشباع هذه الرغبات يتعين عليه التوصل إلى طريقة يتم بها توزيع هذا الإنتاج علبى مختلف الأفراد الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، أي كيف يقسم الناتج أو الدخل القومي بين مختلف الأفراد والطبقات في المجتمع، وهذا ما نتناوله بالدراسة في علم الاقتصاد (نظرية التوزيع) .

ث- **الامكانيات الإنتاجية المتاحة للمجتع**: عرفنا أن موارد المجتمع محدودة بالنسبة للحاجات، وأن هذه الموارد ذات استخدامات متعددة وأنه يجب الاختيار بين تلك الاستخدامات وهذا الاختيار يكون له تكلفة تسمى تكلفة الفرصة البديلة، فمثلا إذا كان يمكن استخدام الموارد المتاحة للمجتمع في إنتاج السلع الصناعية فإنه يكون قد ضحى بإنتاج السلع الأخرى البديلة التي يمكن لهذه المو ارد أن تستخدم في إنتاجها وهي السلع الزراعية. وبالتالي تكون تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع الصناعية هي السلع الزراعية التي ضحى بها وضاعت عليه بسبب اختيار توجيه الموارد لإنتاج السلع الصناعية، أي تكلفة الفرصة البديلة، إنما يقصد بها الفرصة البديلة التي تم التضحية بها بسبب اختيار معين دون اختيار آخر.

المطلب الثاني: عناصر المشكلة الاقتصادية وحلولها

تتمثل عناصر المشكلة الاقتصادية فيما يلي :

*- الحاجات المتعددة التي يشعر بها الإنسان (مشكل الاختيار بين الحاجات عند عملية الإشباع).

*- الموارد أو الأموال المحدودة (مشكل الندرة).

الفرع الأول: الحاجات الاقتصادية[66]

يراد بالحاجة في معناها اللغوي الحرمان من شيء ضروري، أما الحاجة الاقتصادية فهي كل رغبة تساور النفس من السلع والخدمات التي تساهم الموارد الاقتصادية في إنتاجها بحيث يولد عدم إشباع هاته الحاجات الإحساس بالألم والحرمان مما يدفع الإنسان إلى النشاط الاقتصادي أي إحداث عملية الإنتاج لهذه السلع والخدمات بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أي عن طريق عملية الشراء بواسطة الثمن وهو ما يعبر عنه بالطلب.

1- **خصائصها** :تتميز الحاجات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي:

أ -الحاجة لا نهائية :فرغبات الإنسان وحاجاته متعددة في مجموعها كما ونوعا وتتزايد باستمرار فكلما قام الفرد بإشباع حاجة معينة تظهر له حاجة أخرى جديدة يسعى لإشباعها.

فحاجات الإنسان متعددة بحسب درجة أثرها وأهميتها حيث منها ما هو ضروري لحياته كالطعام والشراب ضروري ليسير حياته وراحته كالحاجة للتعلم والمواصلات ووسائل الترفيه بل إنها تتعدد بحسب طبيعة البيئة فحاجات مجتمعات المناطق الباردة تختلف عن حاجات المناطق الحارة بل تتعدد حتى حسب المراحل العمرية للإنسان فحاجات مرحلة الطفولة تختلف عن بقية حاجات المراحل العمرية الأخرى وهكذا ، بل إن الحاجات تزداد وتتعدد باختلاف العصر فما هو كمالي في عصر قد يصبح من الحاجات الضرورية في عصر آخر حيث مع التطور تتولد لدى الإنسان رغبات جديدة لم تكن سابقا كالحاجة حاليا إلى السيارة ومختلف الآلات الكهربائية والحاجة لاقتناء الهاتف النقال.... وهكذا فالإنسان في سعي مستمر نحو هدف متحرك يبعد عنه باستمرار وذلك لأن هذا الهدف مرتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي هي بطبيعتها متحركة وغير ثابتة.

وخاصية تزايد وتعد الحاجة الإنسانية تعد من أهم دوافع التقدم والرقي الاجتماعي فلولاها لبقي إنسان القرن الواحد والعشرين يعيش في نفس مستوى معيشة إنسان العصور السابقة قانعا بما لديه مادام محققا لإشباع حاجاته إلى المأكل والمشرب والملبس.

ويمكن إرجاع تعدد الحاجات وتزايدها مع الزمن لعدة عوامل من أهمها:

-الزيادة السكانية السريعة التي تؤدي مع افتراض ثبات أنواع الحاجات على حالها إلى زيادة كمية الحاجات المطلوب إشباعها.

---

[66]- العربي مجيدي، مدخل الى علم الاقتصاد ، سلسلة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ، علوم إسلامية ، جامعة المسيلة ،تم الاطلاع بتاريخ :2023/11/4. https://www.scribd.com/document/526927252/ %B1

-التقدم التكنولوجي الهائل التي تعرفه البشرية خاصة منذ مطلع القرن العشرين حيث أن زيادة معدلات التقدم التكنولوجي وسرعته أدت إلى ظهور حاجات جديدة لم تكن معروفة بل قد أدت إلى جعل الكثير من الحاجات التي كانت في وقت سابق تعتبر كمالية أصبحت ضرورية.

-عامل الدعاية والإعلان والإشهار والتي أدت إلى خلق حاجات جديدة وذلك عن طريق أثرها في تنمية عامل الذوق لدى الإنسان وهذا بغض النظر عن اتفاق الحاجة مع القيم الاجتماعية ومصلحة المجتمع وعدمه. فإنها تعود وتفرض نفسها دوريا بعد فترة قصيرة أو طويلة من الزمن.

-أثر المحاكاة والتقليد وذلك من خلال قيام الأفراد بتقليد أنماط استهلاك قائمة لدى أفراد جماعات أو دول أخرى ومرد هذا تطور وسائل الإعلام بأنواعها.

ب-قابلية الحاجة للإشباع : أي أن هناك قدرا محددا من الموارد والأموال يكفي لإشباعها ،ويقل حدة الشعور بالحاجة كلما تلقت قدرا من الإشباع ،فكلما زادت نسبة الإشباع تناقص الشعور بالحرمان والألم كالشعور بالجوع أو العطش فكلاهما يعطي الشعور بالحرمان والألم ومن ثم فإن تناول كميات متتالية من الطعام أو الشراب يؤدي إلى زوال الشعور بالجوع أو العطش تدريجيا- وهذا ما يعبر عنه في علم الاقتصاد بقانون تناقص المنفعة الحدية-مما يجعل الحاجة قابلة للانقسام والتجزؤ فقد يقوم الفرد بإشباع قدر من الحاجة ويظل قدرا آخر دون إشباع وهذا كون الإنسان محدود القدرة في دائرة الإشباع أي يمكن للإنسان حسب إمكانياته أن يشبع حاجته إشباعا جزئيا فمثلا حاجة الإنسان للمأوى تخف حدتها قليلا لو وجد منزلا صغيرا وإن لم يشبع كل حاجته في اقتناء منزل كبير.

ج -قابلية الحاجة للإحلال :أي إمكانية أن تحل حاجة محل حاجة أخرى سواء كان إحلالا كاملا أو ناقصا حسب تقديرات المستهلك ومستوى الإشباع .وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الحاجات في تحقيق الإشباع كإحلال حاجة الإنسان إلى شرب القهوة بشرب الشاي أو كإحلال العمل بالآلات محل العمل اليدوي أو العكس.

ولظاهرة الإحلال أهمية بالغة في حل المشكلة الاقتصادية على اعتبار أن هذا البديل للمستهلك فرصة التحول من سلعة إلى أخرى وهذا من شأنه أن يؤثر أيضا على المنتج عند تحديد الثمن لأن هذا التحول يؤثر على إيراده.

د - الحاجة ظاهرة اجتماعية :فالحاجة تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر بحسب ما يحكمه من دين وعادات وتقاليد ومستوى تقدم حضاري، فالحاجة إلى الأكل مثلا هي حاجة طبيعية لكل إنسان لكن طبيعة ونوع الأطعمة تختلف حسب الأوضاع الاجتماعية.

وهكذا فإن بخاصية تعدد الحاجات وتزايدها واستمرارها نعد السبب في وجود المشكلة الاقتصادية وفي جميع المجتمعات البشرية على اختلاف نظمها الاقتصادية.

وعموما فالحاجات الإنسانية على نحو ما تقدم هي المحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي، فالتفسير النهائي لهذا النشاط هو إشباع الحاجات الإنسانية.

2- **أنواع الحاجات الإنسانية** :تنقسم الحاجات الإنسانية التي يشعر بها الإنسان ويرغب في إشباعها وتتنوع

إلى الأنواع التالية:

أ- الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية :الحاجات الضرورية هي الحاجات الأساسية التي تتوقف حياة الإنسان على إشباعها كالمأكل والملبس والمسكن والعلاج..... بينما الحاجات الكمالية فهي الحاجات التي تحسن حياة الإنسان ويساهم إشباعها في إثراء حياة الفرد وتمتعه بها وتضفي عليها طابع الرفاهية فهي حاجات لا يتوقف على إشباعها حياة الإنسان كوسائل الترفيه المتنوعة والفنون والملابس الفاخرة.....

غير أن هذا التقسيم يعد تقسيما نسبيا لأن أهمية الحاجة وضرورتها محكومة بالتغير والتفاوت بين الأشخاص أنفسهم ومن زمان إلى ومن مكان لآخر فما هو كمالي في زمن ما أو مكان ما قد يصبح أو يعد ضروريا في زمن آخر أو مكان آخر.

ب- الحاجات الفردية والحاجات الجماعية :الحاجات الفردية هي التي ترتبط بشخصية الفرد و يستطيع تلبيتها وإشباعها بمفرده كالحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن..... أما الحاجات الجماعية فهي التي ترتبط بوجود الجماعة ولا يمكن إشباعها إلا بصورة جماعية مثل الحاجة إلى الأمن و العدالة و الدفاع و التعليم وكذلك الحاجات الأخرى التي تباشرها الدولة عادة بأجهزة تمثل الصالح العام.وعليه فمعيار فردية الحاجة أو جماعيتها هو تنظيم الدولة لعملية الإشباع أو عدم تدخلها في تنظيمه.

وتظهر أهمية هذه التفرقة في وجوب تدخل الدولة في عملية الإشباع أم لا لأنه بناء عليه يتم تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تتولاها الدولة (النشاط العام) وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد(النشاط الخاص).

ج- الحاجات المادية والحاجات المعنوية : الحاجات المادية هي التي تستوجب موارد ووسائل مادية ملموسة لإشباعها فالشعور بالجوع يحتاج إلى طعام لسد هذه الحاجة والحاجة إلى الإيواء تستلزم وجود مسكن.....

أما الحاجات المعنوية فهي الحاجات التي لا تعتمد في إشباعها على وسائل مادية بل على تقديم خدمة فالتعليم والعلاج مثلا حاجات تشبع لا عن طريق أشياء ملموسة وإنما عن طريق تلقي معارف عبر خدمة الأستاذ أو المعلم أو تشخيص طبي من خلال خدمة الطبيب.

وعلم الاقتصاد يهتم بكلا الحاجتين معا وهذا بتحقيق الوسائل المحققة لإشباعهما وهذا لأن إشباع الحاجات المعنوية أي الخدمات قد يستدعي في الكثير من الأحيان استخدام وسائل مادية كاستخدام الهاتف لإشباع حاجة الاتصال بالأهل.

الفرع الثاني: الموارد الاقتصادية[67]

يراد بالمال أو المورد بالمعنى العام الشيء النافع أو أي شيء قابل لإشباع حاجة إنسانية بطريق مباشر أو غير مباشر ويكون تحت التصرف ليستخدم في هذا الإشباع. وبهذا المعنى فالأموال أو الموارد متعددة ومتنوعة فالهواء مثلا مال ومورد لأنه يشبع حاجة الإنسان إلى التنفس والشمس مال لأن أشعتها وحرارتها ضرورية للإنسان والحياة والأرض مال لأنها تشبع حاجات متنوعة للإنسان من خلال سطحها أو مما هو في باطنها وكذلك أنواع الخدمات كخدمة الطبيب والأستاذ والقاضي والإعلامي.....

غير أن هذه الأموال والموارد تختلف فيما بينها من حيث كميتها المتوفرة والحاجات المتعلقة بها حيث هناك موارد وأموال ما هو متاح منها يزيد عن الحاجة إليها وهذا ما يصطلح عليه بالأموال الحرة ومنها ما هو أقل من حيث حجم الحاجات المتعلقة بها وهذا ما يعرف بالأموال الاقتصادية ، وبهذا تنقسم الأموال أو الموارد إلى:

1- أنواع الموارد الاقتصادية:

أ- الأموال أو الموارد الحرة: وهي التي توجد بكميات وفيرة تكفي لإشباع حاجات الناس جميعا فهي لا تتصف بخاصية الندرة النسبية ولا تشكل أي مشكلة اقتصادية لذا يحصل عليها الفرد دون بذل أي جهد أو تقديم أي مقابل.

ب- الأموال أو الموارد الاقتصادية : وهي التي تتميز بكون الكميات المتاحة منها محدودة وتعتبر نادرة نسبيا بالنسبة إلى الحاجات التي تصلح لإشباعها مما يستدعي الاقتصاد في استعمال هذه الموارد سواء كانت أشياء مادية أو خدمات لذا فهي أموال غير مجانية بل لها مقابل يظهر من خلال الثمن- مهما كان تافها -الذي يدل على أن الحاجات التي يصلح لإشباعها كثيرة بالمقارنة بكميته ، أو يظهر من خلال التضحية بسلعة أو خدمة

[67] – العربي مجيدي، المرجع السابق.

أخرى وبالتالي يمثل الحصول على هذه الأموال أو الموارد مشكلة اقتصادية لذا فهي محور الدراسة الاقتصادية.

وتتمثل الموارد الاقتصادية التي تدخل في العملية الإنتاجية وتسمى أيضا بعناصر الإنتاج فيما يلي:

- **الأرض أو الطبيعة: وتشمل** كافة الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها ،سواء كانت ثروات طبيعية فوق سطح الأرض كالأنهار والغابات والمحاصيل الزراعية والمعادن البارزة أو ثروات طبيعية في باطن الأرض كالمعادن الكامنة في باطن الأرض مثل الغاز والنفط والفحم.

- **العمل**: أو الموارد البشرية ويشمل كافة المجهودات التي تساهم في العملية الإنتاجية سواء كانت مجهودات وأعمال بدنية أي يغلب عليها المجهود البدني مثل أعمال البناء والزراعة والنظافة أو أعمال ومجهودات ذهنية يغلب عليها المجهود الذهني كعمل الطبيب والأستاذ والمهندس.....

- **رأس المال**: ويشمل الأموال والأصول التي يساهم الإنسان في إنتاجها وإيجادها.

- **التنظيم :** ويقصد به العملية التي من خلالها يتم التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج بنسب معينة أي تنسيق العملية الإنتاجية من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مع تحمل المخاطرة في العملية الإنتاجية ، ويسمى الشخص الذي يقوم بالتنظيم المنظم . ويرى البعض أن التنظيم هو نوع متقدّم من العمل فيدخلونه ضمن العنصر الإنتاجي الثاني.

2- **خصائص الأموال أو الموارد الاقتصادية** : تتميز الأموال والموارد الاقتصادية بعدة خصائص من أهمها :[68]

- أن تكون محدودة الكمية : أي نادرة نسبيا بالنسبة للحاجات التي تصلح لإشباعها بشكل مباشر أو غير مباشر وقد يكون مصدر هذه الندرة ظروفا طبيعية لا يستطيع الإنسان التحكم فيها كالخامات الموجودة في باطن الأرض.

و قد تكون الندرة راجعة لظروف غير طبيعية كالظروف الاجتماعية مثل تحريم الدين أو منع التقاليد تناول واستعمال سلع معينة.

- أن تكون نافعة: أي قابلة لإشباع حاجات إنسانية سواء بطريق مباشر كأموال الاستهلاك أو بطريق غير مباشر كأموال الإنتاج، فالمنفعة خاصية في المال تجعل استعماله يزيل الإحساس بالألم ويولد الإحساس

[68] – العربي مجيدي، المرجع السابق.

باللذة. فالمنفعة إذا ليست خاصية مادية في المال ولكنها علاقة بين المال والحاجة. ويكفي لاعتبار المال نافعا أن يكون مرغوبا فيها.

- أن تكون محلا للمبادلة: أي ذات قيمة تبادلية ،بمعنى أن الذي يرغب في الحصول عليه يكون مستعدا لمنح شيء آخر في مقابله سواء من خلال تقديم الثمن مهما كان ضئيلا أو عن طريق التضحية بسلعة أو خدمة أخرى في سبيل الحصول عليه. ولهذا فإن وجود الثمن للمورد يدل على أن الحاجات التي يصلح لإشباعها كثيرة بالمقارنة بكميته وانعدام الثمن للشيء يدل على أن كميته تفوق الحاجة إليه لذا لا يكون المال الحر محلا للمبادلة.

- القابلية للإحلال: حيث تقبل الأموال الاقتصادية عادة وفي حدود معينة للإحلال محل بعضها البعض إحلالا كاملا أو جزئيا، فالأموال الاقتصادية تنافس بعضها البعض إلى حد بعيد سواء بالنسبة لطلب المستهلكين حيث تتنافس وتتزاحم الأموال الاستهلاكية على دخل المستهلك وكذلك الأموال الإنتاجية قد تحل محل بعضها البعض وتتنافس فيما بينها على طلب المنتجين.

3- أنواع الأموال الاقتصادية :تعد الأموال الاقتصادية مناط اهتمام علم الاقتصاد حيث تشكل المصدر الذي تتدفق منه كافة السلع والخدمات التي يستخدمها الإنسان في إشباع حاجاته المختلفة .فالسلع هي الوسيلة المباشرة لتحقيق الإشباع .وتتنوع الأموال الاقتصادية وتنقسم إلى عدة أنواع أهمها:

أ-أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج: أموال الاستهلاك هي تلك السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة أي التي تعطي للإنسان منفعة مباشرة كالغذاء والشراب والملابس الجاهزة والسيارة وخدمات الأستاذ والمحامي والطبيب والمواصلات. فهي تعتبر محصلة الجهد والنشاط البشري في تعامله مع الموارد وهي الهدف النهائي من أي نشاط اقتصادي سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي للدولة ككل.

أما أموال الإنتاج أو السلع الإنتاجية فهي التي لا تشبع الحاجات الإنسانية مباشرة ولكنها تستخدم في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية وذلك مثل الأرض والآلات والمعدات والموانئ والمطارات والمواد الأولية ومحطات الكهرباء والمصانع وخدمات التدريب والتوجيه المهني حيث أنها تزيد من الكفاءة المهنية للعامل وبالتالي تزيد من قدرته وعطائه على إنتاج سلع أو خدمات أخرى فكل هذه سلع إنتاجية لأنها لا تحقق ولا تصلح لإشباع حاجات الإنسان مباشرة فهي سلع لا تطلب لذاتها وإنما تطلب لإنتاج غيرها من السلع والخدمات الأخرى إنتاجية كانت أو استهلاكية.

غير أن هذا التقسيم أيضا يعد تقسيما نسبيا حيث لا يمكن الفصل تماما بين ما هو من السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية حيث أن هناك من السلع ما يعد سلعا استهلاكية أو

سلعا إنتاجية وهذا بحسب طريقة استخدامها فالسكر مثلا يعتبر سلعة استهلاكية إذا ما استخدمه الإنسان مباشرة في إشباع حاجته من تناول القهوة أو الشاي بينما يعد سلعة إنتاجية إذا ما استخدمه مصنع لصناعة الحلويات.

ولهذا التقسيم أهمية كبيرة في علم الاقتصاد عند التفرقة بين النظم الاقتصادية المختلفة فيما تعلق بحق بالملكية حيث في النظام الاشتراكي ليس للفرد حق التملك إلا للأموال والسلع الاستهلاكية دون وسائل الإنتاج بينما يقر النظام الرأسمالي للفرد بحق تملك جميع الأموال استهلاكية كانت أو إنتاجية.

ب -الأموال المعمرة والأموال غير المعمرة : الأموال أو السلع المعمرة هي الأموال التي لها القدرة على إشباع الحاجة الإنسانية لمرات عديدة خلال فترة ممتدة من الزمن تطول أو تقصر حسب طبيعة المال أي لا يتم استهلاكها مرة واحدة إذا كانت سلعة استهلاكية كالملابس والمنازل والأجهزة الالكترونية أما السلعة الإنتاجية المعمرة فهي التي تشارك في العملية الإنتاجية مرات كثيرة خلال فترة طويلة من الزمن مثل الآلات والمعدات هذا وبقاء السلعة الاستهلاكية أو الإنتاجية مدة من الزمن في استهلاكها أو مساهمتها في الإنتاج متوقف على طبيعة السلعة ذاتها، وكذا مدى المحافظة عليها في استخدامها أو صيانتها إلى غير ذلك من الظروف المحيطة بها حيث تفقد السلعة تدريجيا قدرتها على الإشباع أو قدرتها في استخداماتها في العملية الإنتاجية.

أما الأموال أو السلع غير المعمرة أي السلع الفانية فهي السلع التي تشبع حاجة الإنسان لمرة واحدة وتفنى بمجرد استخدامها، أي تعطي منفعتها مرة واحدة بإفناء الشيء فلا يمتد استهلاكها لفترة طويلة من الزمن مثل مختلف الأطعمة والسلع الإنتاجية غير المعمرة هي السلع التي تستخدم لمرة واحدة في العملية الإنتاجية وتفنى بمجرد استخدامها وهي ما تسمى بالسلع الوسيطية مثل المواد الأولية والوقود والخامات.

ج -السلع والخدمات المتنافسة والسلع والخدمات المتكاملة: يقصد بالسلع والخدمات المتنافسة أو البديلة السلع والخدمات التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض فكلا منها يصلح لإشباع نفس الحاجة مثل الشاي والبن ،الأقمشة الحريرية والأقمشة القطنية الفواكه المختلفة فكلها سلع متنافسة لقدرة كلا مناه الحلول محل الأخرى عند الحاجة. وكذا بالنسبة للخدمات المتنافسة كخدمات القطار و الحافلات وسيارات الأجرة كلها خدمات متنافسة أو بديلة حيث يمكن لإحداها أن تحل محل الأخرى في إشباع الحاجة الإنسانية إلى النقل.

هذا وتكون سلعتين أو خدمتين متنافستين أو بديلتين عندما تؤدي الزيادة في استهلاك أو استخدام إحداهما إلى نقص في استهلاك الأخرى.

بينما يقصد بالسلع والخدمات المتكاملة تلك السلع والخدمات التي يلزم استهلاكها معا في وقت واحد لإشباع نفس الحاجة. وهذا التكامل قد ينشأ من أسباب فنية موضوعية وذلك حينما يتوقف تحقق

الإشباع أي حصول المنفعة إلا باستخدام المالين أو السلعتين معا كاستخدام البنزين مع السيارة واستخدام الكهرباء مع الأدوات الكهربائية. وقد يكون هذا التكامل في بعض الأحيان ناشئا عن عوامل شخصية نفسية كاستهلاك الفرد بحسب طبيعة المجتمع لمادة الحليب مع القهوة . وفي قطاع الخدمات تعتبر خدمة الطب وخدمة التمريض خدمتان متكاملتان يلزم توافرهما معا للحصول على إشباع الحاجة إلى العلاج.

د-السلع والخدمات الضرورية والسلع والخدمات الكمالية : وتتوقف هذه التفرقة على على حدة الحاجة التي يستخدم المال في إشباعها فالأموال الضرورية هي التي تشبع الحاجات الأساسية الملحة واللازمة للمحافظة على الحياة كالحاجة إلى الغذاء واللباس أما الأموال الكمالية فهي التي تشبع حاجات أقل إلحاحا ، وغالبا لا يقوم الأفراد باقتنائها إلا بعد إشباعهم لجل ومعظم الحاجات الضرورية.غير أن هذه التفرقة تبقى تفرقة نسبية على نحو ما ذكرناه في الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية.

الفرع الثالث: حلول المشكلة الاقتصادية[69]

تختلف النظم الاقتصادية فيما بينها باختلاف أدواتها وسياستها التي تقرر انتهاجها بخصوص مواجهة المشكلة الاقتصادية، كما تختلف حلول هذه المشكلة باختلاف الأنظمة الاقتصادية السائدة .

1- بالنسبة للنظام الاقتصادي الرأسمالي: إن هذا النظام يعتمد على آلية السوق، ومن خلال جهاز الأسعار أو تحديد ثمن السلع والخدمات الخاصة في مواجهة المشكلة الاقتصادية المرتبطة بها، كما يتم تحديد أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وفقا لتفاعل قوى الطلب و العرض المتاحة. كما يضمن هذا الجهاز أيضا تحقيق التوازن بين موارد الدولة ذات الندرة النسبية وحاجات ورغبات الأفراد المختلفة والمتشعبة اللامتناهية .إن الدور الذي تلعبه السياسة الاقتصادية من خلال مسألة تحديد الأسعار فيما يتعلق باختيار طريقة الإنتاج عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض من شأنه اختيار التوليفة المثلى من عناصر الإنتاج وفقا لأسعارها المحققة لإنتاج ذو كفاءة و جودة عالية وبأقل التكاليف و تحقيق أقصى ربح ممكن، أين يعتبر الفرد أو ما يعبر عنه بالقطاع الخاص المسؤول الأول عن الإنتاج في المجتمع.

كما يحصل كل فرد شارك في العملية الإنتاجية على عائد أو دخل مقابل إسهامه في الإنتاج. ويتحدد هذا العائد بعاملين :مقدار ما يمتلكه من عناصر إنتاجية؛ وسعر عنصر الإنتاج السائد في السوق .

2- **بالنسبة للنظام الاشتراكي**: اعتمد النظام الاشتراكي على منطق التخطيط المركزي كأداة رئيسية و وحيدة لمواجهة المشكلة الاقتصادية، حيث تقوم الدولة من خلاله بالدور الأساسي في وضع السياسة الاقتصادية من خلال هيئة التخطيط.

[69] - باية خديجة شراقي، مرجع سابق، ص36-37.

وذلك بوضع خطط شاملة تحدد الأولويات من السلع والخدمات التي ترى أهميتها القصوى للمجتمع ثم يتم بعد ذلك توزيع الموارد على القطاعات الإنتاجية بما يتناسب مع تلك الأولويات وهكذا تكون الدولة الاشتراكية قد أجابت على السؤال الأول من أركان المشكلة الاقتصادية "ماذا ينتج؟ ."

كما يتم تحديد نسبة الموارد التي توجه للقطاع الإنتاجي من خلال الخطة التي ترسمها الدولة الاشتراكية بشكل واضح لنسبة الموارد اللازمة لقطاع الاستثمار و سلع الاستهلاك، كما يتم تحديد أسلوب الإنتاج لكل وحدة إنتاجية وهذا من خلال الاعتماد على عنصرين اثنين:

- العنصر الأول: مدى توفر العنصر الإنتاجي؛
- العنصر الثاني: مدى قربه من الوحدات الإنتاجية .

وبخصوص ثاني أركان المشكلة الاقتصادية "كيف ينتج؟". فإن النظام الاشتراكي يبحث في كيفية توزيع الناتج الوطني على أفراد مجتمعه، إذ أن الدولة هي التي تمتلك جميع عناصر الإنتاج، ويعتبر عنصر العمل هو العنصر و المعيار الوحيد الذي يتم من خلاله توزيع الدخل الكلي على أفراد المجتمع .

إن نمط توزيع الدخل الوطني لدى النظام الاشتراكي يكو ن محددا مسبقا بناء على قرارات السلطة المركزية، فالفرد داخل هذا النظام يطلب منه أن يبذل ما يستطيع في حين أنه لا يحصل إلا على ما يحتاجه وفقط .يتفق النظام الرأس مالي والنظام الاشتراكي في أن حل المشكلة بصفة نهائية غير ممكن ولكن يتم التعامل معها عن طريق وضع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية قصد معالجة الوضع الراهن لها.

الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

المبحث الثالث: مدارس الاقتصاد السياسي

تمهيد:

قد يثار تساؤل مفاده ، متى بدأ التفكير الاقتصادي عند الانسان ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال يتطلب التمييز بين مسألتين تتعلق بمفهوم المشكلة التكنيكية ومفهوم المشكلة الاقتصادية ، حيث ان المشكلة التكنيكية هي في الواقع مشكلة طبيعية تتجسد في مشكلة السيطرة على الطبيعة والتي تعبر من ناحية اخرى عن العلاقة بين الانسان والطبيعة، وهنا فان هذه المشكلة موجودة دائما طالما كان هناك انسان وهناك طبيعة مقترنة برغبة في السيطرة المستمرة من قبل الانسان على الطبيعة ،وبهذا المعنى فالمشكلة التكنيكية موجودة منذ الازل وموجود فكر يتعلق بها منذ بداية الفكر الانساني .

اما المشكلة الاقتصادية فهي مشكلة اجتماعية في جانب كبير منها ، والمشكلة الاجتماعية لا تعبر عن العلاقة بين الانسان والطبيعة وانما تعبر عن العلاقة بين الانسان والانسان ،فتأريخ ظهور الفكر الاقتصادي يرتبط بتأريخ ظهور المشكلة الاقتصادية بمعناها الانساني لا التكنيكي , اذ لا نجد مشاكل اقتصادية بهذا المعنى في المجتمع البدائي واول بداية لهذه المشكلة هي في بداية مرحلة المجتمع العبودي اي الاهتمام بالفكر اليوناني كونه يمثل فكر المرحلة العبودية . فالإنسان البدائي لم يعرف الملكية الفردية بمعناها الصحيح في المراحل البسيطة الأولى من حياته، بل كان يسود هذه الحياة نوع من التضامن والمشاعية ، ناشئ عن صعوبة الظروف التي لم يكن الفرد قادرا على مواجهتها وحده, وعن ضآلة الانتاج وبساطته وعدم وجود أي فائض إنتاجي يسمح باستغلال عمل الآخرين لأن العمل كان كله موجها نحو تلبية الحاجات الضرورية المباشرة .

وبهذا فعندما كانت حاجات الانسان بسيطة، وكان صراعه مع الطبيعة من أجل بقاءه وأساليب الانتاج كانت بدائية هي الأخرى لم تكن هناك ضرورة اجتماعية لتقسيم العمل، ولم يتطلب في ذلك الوقت وجود نظرية اقتصادية او اجتماعية محكمة تفسر وتوجه الحياة الاقتصادية للإنسان, ولا تظهر الحاجة الى فكر اقتصادي معين ، ولم يتطلب ذلك ايضا وجود اقتصاديين ،طالما اعتمدت مشكلة البقاء على العرف والتقاليد او على القهر من جانب سلطة عليا ، اذ كان الأمر متروكا لرجال الدين والفلسفة والسياسة في اصدار حكمهم ووضع القواعد الدينية او النظرية السياسية والفلسفية والأخلاقية التي تنظم حياة المجتمع . ولكن مع تعقد الحاجات الانسانية وتعددها وبتطور اسلوب الانتاج وتطور المجتمع وتشابك المصالح، تنشأ عندئذ الحاجة الى مثل هذه النظرية، وتنشأ الحاجة الى وجود تفكير اقتصادي منظم بما يتلاءم والحاجات التي أفرزها ذلك التطور .

ومن هنا يمكن القول ان بداية الاهتمام بالفكر الاقتصادي تعود الى مرحلة المجتمع العبودي، اي بداية الاهتمام بالفكر اليوناني كونه يمثل فكر المرحلة العبودية، كما أن عدم وجود افكار اقتصادية هامة خاصة

بالرومان في تركة الفكر الروماني ساهم في الانتقال بسرعة في روما القديمة من المجتمع العشيري الزراعي البسيط الى المجتمع العبودي .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول ابراز المحطات الرئيسية لتطور الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة والعصور الوسطى، وصولا للمدارس الفكرية الاقتصادية التي ساهمت في بلورة الفكر الاقتصادي بنظريات مفكريها.

المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العصر القديم

إذا كان الإنسان قد مارس النشاط الاقتصادي منذ القدم وانشغاله بتحقيق حاجاته وحاجات أسرته وأقرانه في المجتمع، فإن الفكر الاقتصادي على العكس من ذلك لم ينشأ لا مع استقرار الإنسان ولا بممارسته للنشاط الاقتصادي، بل وإنه لم يفكر تفكيرا اقتصاديا في العصور القديمة إلا في إطار فلسفي، ثم بدأ البحث عن حل المشكلات الاقتصادية بطريقة عقلية في العصور الوسطى، ولكن تحت تأثير الدراسات الدينية. لينطلق الفكر الاقتصادي الفعلي بأكثر شمولية وتعمق بعد القرن الخامس عشر.

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

ظل الفكر الاقتصادي و حتى بداية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني و الفلسفي و الأخلاقي، و كانت ميزة الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية مرتبطا بأفكار غيبية جملة من الانطباعات البسيطة التي حاولت أن تقدم وصفا للواقع الاقتصادي في كل مرحلة معينة، و لذلك يصعب القول أن ثمة فكر اقتصادي علمي قد قام في هذه المرحلة .

الفرع الأول: الحضارات الشرقية :

تميزت الحضارات الشرقية القدمية بالتطور والتنظيم المركزي والاقتصادي والاجتماعي، فسواء الحضارة المصرية أو البابلية أو حتى الصينية القديمة كلها كانت حضارات منظمة بدقة، وكانت السلطة موضوعة في يد واحدة وهي التي تسيطر على الوضع والحياة الاقتصادية وتتحكم فيها .

عرفت الحضارة المصرية والعراقية نموا واضحا في مجال الزراعة والري، وهذا ما يعكس اهتمام هذين الحضارتين بتنظيم دقيق لها، وهذا ما أبعد عنها المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخطيرة، لم يكن هناك مفهوم محدد للملكية والقيمة لدى هذه الحضارات، حتى الكتابات المصرية القدمية كانت ذات طابع فلسفي ديني وكانت الحياة الاقتصادية تستند على السيطرة الأبوية، وكان النفوذ الديني والسياسي لطبقة الحكماء ورجال الدين اللاهوتي كبير جدا.

واهتمت هذه الحضارة بالزراعة والأرض باعتبار هذه الأخير هي المظهر الأساسي للثروة والملكية.

أما التجارة فقد حظيت باهتمام كبير وكانت متطورة أيضا ومرتبطة بالتعاليم الدينية آنذاك، والتي لا تبيح الفائدة (الربا) فيما بين اليهود القدماء في مصر، وتجيزه لغيرهم. [70]

وهكذا نخلص الى انه لم يكن هناك فكرا اقتصاديا واضحا، يحدد معالم النظام الاقتصادي في تلك الفترة.

الفرع الثاني: الحضارة اليونانية : عند الإغريق وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة، و في هذه المرحلة عرف الاقتصاد بأنه علم إدارة المنز ل (الاقتصاد العائلي) و بالرغم من ازدهار الفلسفة و السياسة و الاخلاق لدى الاغريق، فإننا لا نجد بناءا فكريا متكاملا عن المشاكل الاقتصادية، و يرجع السبب في ذلك الى ان الاقتصاد الاغريقي كان عبوديا قائما على اساس الرق، و كانت النظرة الى العمل بشكل عام نظرة احتقار من طرف المفكرين [71].على العموم يمكن التماس معالم فكر اقتصادي لدى الفلاسفة اليونان :

1- افلاطون (374-427)

تناول بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفية و بوجه خاص في كتاب " الجمهورية" و " القوانين "، و يرجع أفلاطون سبب نشأة الدولة الى اعتبارات اقتصادية فحاجات الانسان متعددة، و لابد من اجتماع الافراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات . دعا أفلاطون في " الجمهورية " الى إقامة مدينة مثالية قوامها تقسيم العمل و الاختصاصات و المزايا بين طبقات المجتمع و العمل على تحقيق المساواة بين المواطنين و قد قسم أفلاطون المجتمع الى ثلاثة طبقات تختص كل منها في تأدية عمل محدد حسب فكرته حول تقسيم العمل، فالحكم يجب ان يترك لطبقة الفلاسفة و الحكماء، و يدخل في طائفة الحكام أيضا النبلاء و المحاربون الذين يشكلون الطبقة الثانية، اما طبقة المحكومين فتتضمن العمال اليدويين و الزراعيين و الصناع . وتجدر الاشارة هنا ان فكرة تقسيم العمل عند أفلاطون ليس داخل العملية الانتاجية كما دعا لذلك آدم سميت لاحقا، بل بين فئات المجتمع المثالي لأن العملية الإنتاجية أصلا لم تكن متسعة حتى تقتضي التقسيم.

ويدعو أفلاطون الى إلغاء الملكية الخاصة والميراث والأسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوفر لديهم الرغبة في الاستمرار في الأداء والحفاظ على المصلحة العامة لأن من أسباب انحراف البشر حب الملكية الفردية و الرغبة في توريث الأولاد.

بينما أكد في المقابل على أهمية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الصناع و الحرفيين و المزارعين لأنهم يهدفون الى تحقيق إلى مصالحهم الخاصة. كما يعتبر الرق عند أفلاطون .عنصر دائم و ضروري لبقاء الإنسانية .

---

[70]- محي محمد مسعد ، الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد ، بدون طبعة ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ،2004،ص99.

[71] - إبراهيم مشروب ، الاقتصاد السياسي مبادئ –مدارس– أنظمة ، دار المنهل اللبناني، بيروت ، 2002،ص24.

2- **ارسطو (322-384)**

في إطار الفكر الاغريقي ينفرد أرسطو بمقدرة فائقة على التغلغل في تحميل الظواهر الاقتصادية، و قد ضمن أرسطو أفكاره الاقتصادية في كتابه القيم " السياسات " الذي وقف فيه وقفات تحليلية عميقة لبعض المشكلات والظواهر الاقتصادية،، و لذلك يعتبر لدى البعض اول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته " ببذور نظرية اقتصادية " تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، بل يذهب البعض أبعد من ذلك بالقول أن الفضل يرجع لأرسطو في دفع علم الاقتصاد دفعة قوية و لأول مرة في التاريخ الإنساني، ليصبح علما مستقلا عن العلوم الفلسفية و المنطقية التي سادت في عصره [72].

و يرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات و إشباعها عن طريق الحصول على الأموال، عبر ممارسة الزراعة و الصناعة و تربية المواشي و الصيد، الى جانب التجارة. و يعتقد أرسطو ان العائلة هي الوحدة الانتاجية التي تعمل عمى تحقيق اكتفاءها الذاتي.

أقر ارسطو حق الملكية الخاصة منددا بما ذهب اليه أفلاطون، و بهذا يعتبر أرسطو اول من أرسى دعائم الرأسمالية، و قد استخدم أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاث براهين:

3- الملكية سبب في تحقيق السعادة البشرية
4- الملكية تؤدي الى الارتقاء و النهوض بالنفس البشرية
5- الملكية الخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية كأرقى مطلب تسعى اليه النفس البشرية .

و يرى ارسطو انه من الممكن التوفيق بين المصالح الخاصة و العامة، و أن البواعث الشخصية هي من أقوى البواعث و قد تكون من أهم الأسس لتحقيق المصلحة العامة كما رفض فكرة إلغاء الأسرة . كما ناقش ارسطو موضوع " النقود " من حيث نشأتها فهي ظهرت نتيجة نتيجة عيوب المقايضة، و من حيث وظائفها باعتبارها الوسيلة الطبيعية للتبادل و مخزن للقيمة، بطريقة تحليلية تشبه الطرق الحديثة كما فرق ارسطو بين قيمة الاستعمال التي تعني منفعة الشيء للمستهلك، و قيمة المبادلة التي تهدف الى تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها ببعض. و فيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل فقد اهتم ارسطو بتحديد فكرة الثمن العادل بالرجوع الى اعتبارات اخلاقية ولهذا السبب أدان أثمان الاحتكار باعتبارها غير أخلاقية و غير عادلة [73].

كما تطرق ارسطو الى موضوع الربا، فانتقده اشد الانتقاد فالنقود عنده لا تلد النقود اي انها غير منتجة لذاتها، و لذلك فإن الفوائد مذمومة اخلاقيا، لأن الربا اشد الطرق مجافاة للطبيعة البشرية . يتفق ارسطو مع افلاطون حول قضية العبيد، و لا ينادي بإلغاء الرق اذ يعتبره جزء لا يتجزأ من تكوين المجتمع

---

[72]– إبراهيم مشروب: مرجع سابق، ص26.

[73] - عبد الله إسماعيل صبري ، دروس في الاقتصاد السياسي ، جامعة الإسكندرية ، ص333.

اليوناني القديم، بل هو نوع من الملكية الخاصة و يضيف بأنه لا مناص من وجود فئة من الناس قضت الطبيعة عليهم منذ ميلادهم ان يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين.

الفرع الثالث: الحضارة الرومانية

تتميز الثقافة الرومانية بالغموض بالمفهوم الفلسفي، فقد ظلت روما تابعة لليونان من الناحية المعرفية و الفكرية باستثناء بعض الاعمال القانونية لا نجد فكرا رومانيا خالصا . و على الصعيد الاقتصادي حدثت بعض التحولات ادت الى ظهور أوضاع جديدة أدت الى تحول الاقتصاد العائلي الى اقتصاد زراعي مغلق، ثم اقتصاد استعماري إمبراطوري، هذا على الصعيد العملي، اما على الصعيد الفكري فلم يصاحب ظهور مشكلات اقتصادية مثل التضخم، اسهامات و أعمال فكرية اقتصادية او نظريات لحل المشكلات الاقتصادية، فلا نجد سوى بعض الإشارات عن الفن الإنتاجي في مجال الزراعة، و اثر تنظيم الاسواق على التضخم مع معارضة صور الاستغلال الكبير للأرض و اثره على توافر المواد الغذائية، إضافة إلى استنكار أسعار الفائدة .

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

خلال العصور الوسطى (Moyen âge) ظهرت تغيرات عديدة على المجتمع بعد توسعه، وكذا بعد انتشار الأديان السماوية التي لعبت دوراً في بلورة الفكر الاقتصادي. ونخص بالذكر كل من الدين المسيحي الذي كان له تأثير كبير في أوروبا ، والدين الإسلامي الذي تعدّت أفكاره حدود الرقعة الجغرافية الإسلامية لتصل حتى أوروبا

الفرع الأول: الفكر الاقتصادي في أوروبا

إن حالة أوروبا في القرون الوسطى لا تمت بأي صلة لحالتها المزدهرة والمتطورة في العصر الحالي، حتى وإن كانت بعض دولها قد استطاعت أن تبلغ مبلغا كبيرا من الحضارة خلال الفترة التي سبقت العصور الوسطى، فإن هذه المرحلة تعتبر أحلك العصور التي مرت بها أوروبا التي كانت تعيش في جهل وصراع في ظل النظام الإقطاعي ، وتحت سيطرة الكنيسة ،وهما العاملان اللذان ساعدا على ترسخ بعض الأفكار الاقتصادية في ذلك الوقت.

1- النظام الإقطاعي

يمتاز النظام الإقطاعي، الذي ظهر في فرنسا ثم انتقل إلى إنجلترا ليشمل كل القارة الأوروبية، بنوع من التعقيد في العلاقات التي تربط الأفراد بدولهم من جهة وبالإقطاعي من جهة أخرى، إذ كانت كل دولة مقسمة إلى عدد من الإقطاعيات (دويلات)، وكل واحدة منها تكون مشكلة من مزارع وغابات يتوسطها قصر السيد أو الإقطاعي الذي يمتلك القطعة الأرضية أو يمارس عليها سلطاته، والنشاط الاقتصادي الغالب هو

الزراعة التي يمتهنها العبيد (هم فئة متناقصة)، والأقنان الذين يمثلون الأغلبية، وأخيراً الفلاحون الأحرار وهم فئة قليلة تعيش في صراع دائم مع الإقطاعي[74].

وبمعنى أخر، كان النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد العصور الوسطى في أوروبا هو النظام الإقطاعي، ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين. فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين، وهم الحكام، وتنقسم أرض كل سيد إلى قسمين، قسم يحتفظ به لنفسه، ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر، كما يلتزمون كذلك بتقديم بعض الخدمات له مثل العمل في قصره، وقسم آخر يوزعه على الفلاحين ويلتزم كل منهم بزراعته والاستفادة من محصوله في نظير أن يقدم جزء منه لسيده، ويلتزم السيد بحمايتهم[75].

2- سيطرت الكنيسة على الأفكار الاقتصادية

هذا وكانت الزراعة في العصور الوسطى تمثل كل شيء تقريبا وكانت المبادلات محدودة وضئيلة، كما كانت مبادلات عينية تتم باستبدال سلعة بأخرى دون الحاجة إلى نقود. وفوق كل ذلك كانت توجد هناك الكنيسة التي احتفظت بمركزها في النظام الإقطاعي واندمجت فيه، حيث أصبحت جزءا من هذا النظام في العصور الوسطى، ولكنه جزءا متميزا له سلطات وقوى كبيرة، وإن كان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية فإن الكنيسة كانت تمثل السلطات الدينية أو الروحية[76].

وقد ساهمت الكنيسة كثيرا في الوضعية التي عاشتها أوروبا آنذاك فقد جاءت في صف الطبقة الضعيفة بعد أن تلاشت هيمنتها تدريجيا أمام زحف مبدأ "اللائكية"، وحاولت أن تضع بعض الأفكار العادلة لنصرة طبقة الأقنان، منها :

- مبدأ العدالة المتكافئة، والذي يعني ضرورة التكافؤ في التبادل الاقتصادي.
- الثمن العادل، والذي يهدف إلى حماية المشتري من تعسف البائعين. وهو يدل على أن لكل سلعة يوجد ثمنا عادل يرتكز على نفقة الإنتاج، أي لزوم اتفاقه التام مع قيمة السلعة أي نفقتها.
- الأجر العادل، هو الأجر الذي يُمكّن العامل عائلته من العيش في كرامة معقولة في المستوى الحياتي المناسب لمركزه الاجتماعي الخاص، حيث يجب أن يكون هناك مقابل عن الجهد الذي يبذله العامل في شكل أجر يضمن الحياة الكريمة لصاحبه ولأسرته.

---

[74]– رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 18.

[75]– حسان بقة ، المرجع السابق.

[76]– نفس المرجع.

- تحريم الربا والفوائد على أسس تشبه تلك التي قدمها أرسطو، وهذا لأن الفوائد التي تأخذها الطبقة المالكة على القروض هي إجحاف في حق الضعفاء.

الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي عند المسلمين

على عكس أوربا ، العصور الوسطى كانت عصر الحضارة بالنسبة للدولة الإسلامية وازدهار العلوم وتمكين الاعتماد على إبن خلدون لدراسة الفكر الإسلامي عند المسلمين في ذلك العصر.

1- **ابن خلدون (1332- 1406)**

هو أبوزيد عبدالرحمان ابن خلدون تقلد مناصب السياسة والقضاء في تونس والمغرب ومصر من أهم مؤلفاته كتاب " العبر وديوان المبتدأ والخبر " ومقدمة هذا الكتاب تعرف بمقدمة ابن خلدون يعتبر من مؤسسي علم الاجتماع وأفكاره الاقتصادية كانت لدراسة المجتمع وتاريخ العرب والبربر ومن أهم هذه الأفكار الاقتصادية يمكن أن نذكر:

أ- **العمران** : المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاجتماعي ويقسم العمل أي أن الأفراد في حاجة لبعضهم البعض لتحقيق ما حاجاتهم من هنا تظهر أهمية تقسيم العمل.

ب-**فكرة السوق** : يعتبر ابن خلدون أن ثروة البلد ودرجة تقدمه في العمران يحددان نوع وثمن ما يطلب من السلع وهذا الطلب يؤثر في الصناعات وتقدمها . حجم السوق عند ابن خلدون يعتمد على زيادة عدد السكان ويقسم العمل وهذا يقترب من التفكير الحالي .

ت-**الدولة :** بالنسبة لابن خلدون فإن الدولة لها عمر معين مثل الاشخاص وفي الغالب لا تتجاوز ثلاثة أجيال وهذا يعني أن ابن خلدون وضع نموذج لتطور المجتمع يقوم فيه السكان بدور هام إذ أنهم يتزايدون مع زيادة العمران إلى أن تنتهي الدولة واسباب نهاية الدولة تعود إلى بعض الأشياء الاجتماعية التي تفكر الدولة.

ث-**الإنتاج** : أعطى ابن خلدون أهمية كبرى للعمل الذي هو أساس الكسب . لكن الكسب قد يتحقق بدون عمل (الربع) وقد أشار ابن خلدون إلى هذه الفكرة عندما اعتبر أن بعض الأموال تزيد قيمتها لأسباب لا ترجع إلى عملها وحائزها وأشار في هذا الجانب إلى ما يعتبره معاش غير طبيعي .

ج- **تطور هياكل أو الأنظمة الاقتصادية** : ابن خلدون يرتب الشعوب حسب أساليب الانتاج فيها ويضع في المقام الأول الحياة الحضرية أي الصناعة ثم الفلاحة ثم البدو وكما يشير إلى علاقة الصناعة بالزراعة وهذه إشارة إلى فكرة النمو الاقتصادي وتطور الاقتصاديات من هيكل اقتصادي إلى آخر وما أشار إليه ابن خلدون لايبعد كثيراً عما يسمى نظرية التنمية والتخلف .

ح- **الصناعة :** أولى ابن خلدون الصناعة دور كبيراً حيث تناول القضايا العامة للصناعة وخصائص بعض الصناعات وأشار إلى تخصص بعض الدول في صناعات معينة في إطار تقسم العمل على المستوى الدولي

والتخصص وهو ما يناسب نظرية التجارة الدولية أو التخصص الدولي ويفسر ذلك باختلاف ظروف الإنتاج من بلد لآخر، والتخصص يؤدي إلى المهارات والمزايا النسبية وقد حلل هذا بعد ذلك ريكاردو بأكثر دقة ولكن بذور نظرية المزايا

النسبة تعود لابن خلدون.

وفي دراسة للصناعة أشار ابن خلدون إلى العديد من مشاكل الأسواق إذ ميز بيع السلع الضرورية والسلع الكمالية وحذر من الاحتكار وأشار إلى أهمية التدريب والتعليم في الصناعة ونشرها .

- كما أشار إلى أهمية الطلب (مثل كاينز) لازدهار الصناعة.

خ- **المالية العامة** : من أهم أفكار ابن خلدون التي لها صلة بالاقتصاد والحديث حيث اهتم بالضرائب والنفقات وكان ذلك ضمن نظرته العامة للدولة وتطورها من الشباب والحيوية إلى الهرم والكهولة ويرى ابن خلدون أن العمران

البشري لا بدله من سياسة تنظمه.

د- كما كان يعتقد بأن تخفيض الضرائب يحفز على العمل والإنتاج وهذا يزيد من وعاء الضريبة بالنسبة للدولة. وهذه الفكرة تعتبر الآن من أهم النظريات التي تعرف بنظرية العرض المرتبطة بالضرائب : تخفيض الضرائب يؤدي إلى الزيادة في الجباية ومداخيل الدولة. [77]

ذ- **العقلانية :** توجد مقتطفات في مقدمة ابن خلدون تدل على أساس السلوك الاقتصادي مثل العقلانية والرشد ومقارنة بين التكلفة والعائد وقد ذكر هذا من خلال تصور من خلال رد فعل الأفراد إذا أفرطت الدولة الضرائب وقد ذكر ذلك في عبارة " النفع والغرم " وهذا ما قدمته بعد ذلك المدرسة التقليدية الحديثة.

- يفرق إبن خلدون بين آثار الضرائب على الاقتصاد القومي وعلى الخزينة العامة ويعتبر أن الأهم هو تأثير الضرائب على الاقتصاد (استثمار ، إنتاج ، ....إلخ) .

- هناك بذور لفكرة المرونة لما تحدث عن انخفاض الضرائب التي يسميها الأعباء العامة والأسعار ما يصاحبه من زيادة في الانتاج والاستثمار.

ر- **تدخل الدولة في الاقتصاد** : اعتبر ابن خلدون أن تدخل السلطات في السوق يلحق مضار لأن السلطات يستعمل نفوذه لتطويع آلية السوق لصالحه (الدولة لا تخضع للسوق) حيث :

ز- حذر من خلط السلطة بالتجارة وانغماس الدولة في النشاط الاقتصادي العادي ويعتبر أن تجارة السلطات مضرة بالرعاية ومفسدة للجباية.

---

[77] -محمد بن إبراهيم علي آل الشيخ ، أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ،الجامعة الإسلامية الامام محمد بن سعود، الرياض ، العربية السعودية، تاريخ الاطلاع ، 2022/5/6.

https://members.imamu.edu.sa/staff/dahamrouni/courses/Documents

س- الدولة تلجأ إلى مزايا السلطة العامة وقهرها وبذلك تفسد السوق والذي لاينجح إلا إذا توفرت المساواة والمنافسة الشريفة بين جميع المتعاملين.

ش- اعتبر ابن خلدون ان تدخل الدولة في السوق يكون بسبب في غم ونكد بالنسبة للعامة وكسب غير مبرر للدولة.

ص- تحدث أيضاً ابن خلدون على خطورة انعدام الخبرة في القطاع العام وكذلك خطورة انعدام الثقة وهو ما تلاحظه اليوم من فساد إداري ورشوة غيرها.

2- **المقريزي** (1364-1442م)

هو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ولد بالقاهرة سنة 766هـ تولى عدة وظائف خاصة في التعليم والقضاء ودرس والأزهر.

يعتبر من رواد الفكر الاقتصادي الإنساني قبل وأثناء عصره بالرغم من تأثر المقريزي بأستاذه إبن خلدون إلا أنه سلك مسلكاً آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية حيث أن ابن خلدون اهتم بالقيمة في تفسير الظواهر الاقتصادية بينما أهم المقريزي بالجانب النقدي وقد أشار في تحليله إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع الإسلامي وطالب بضرورة إعادة توزيعه لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهة الاقتصادية .

أ- وزاد اهتمام المقريزي بالمشاكل الاقتصادية في الفترة من 1392 إلى 1404 حيث مر العالم الإسلامي بأزمات اقتصادية كبرى خاصة المجاعة في مصر والتي كان تسببها سوء توزيع الدخل وضعف الانتاج وارتفاع الأسعار وفسر المقريزي هذه المجاعات بفساد سياسة الحكم التي كانت تخص نفسها بكمية كبيرة من الإنتاج الذي كان يتراكم عندها بسبب التوزيع الغير عادل والضرائب المرتفعة حتى أنها كانت تعرض المخزون عندها من الإنتاج في الأسواق وبأسعار مرتفعة. [78]

ب- وكذلك لاحظ المقريزي سوء الإدارة الاقتصادية وزيادة تكلفة عوامل الإنتاج معا أدى إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية. ويفسر المقريزي هذا التضخم بزيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الإسلامي وبهذا يكون قد وضع أول نظرية في التاريخ الاقتصادي والنقدي يتعرض لكمية النقود وأثرها على المتغيرات الاقتصادية. حيث لاحظ أن زيادة كمية النقود مع طاقة إنتاجية محددة تؤدي إلى التضخم وهوما يؤثر على التشغيل ودرجة الإشباع وطريقة توزيع الدخل مما يضر بمصلحة الطبقات الفقيرة والمنتجين الصغار مما يساعد على ظهور الاحتكارات والتكتلات في الإنتاج والتوزيع وبالتالي يمكن اعتبار المقريزي مؤسس النظرية النقدية التي قدمها بعده إيفزبح فيشر والكلاسيك إلا أن فكر المقريزي كان

[78] –محمد بن إبراهيم علي آل الشيخ ، المرجع السابق.

أعم وأدق من الكلاسيك حيث أنه اكد ضمنياً بأثر النقود على المتغيرات الاقتصادية وبالتالي اعترف بعدم حياد النقود على عكس الكلاسيك الذين يرون أن تغير كمية النقود ويؤثر فقط في الأسعار لأنهم يعتقدون ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود.

ت- حاول المقريزي أن يجد حلاً لمشكلة زيادة النقود وطالب بأن تصك النقود من المعادن النفيسة حتى نتمكن تحديد كميتها لأن عرض هذه محدود وهذا تجد أيضاً في قدرة الدولة على التوسع في الإصدار النقدي وطالب المقريزي أن تكون العملة من معدن واحد فقط لأنه لاحظ تداول النحاس والفضة وبالتالي نجد أن الفكر النقدي للمقريزي قد وضع أساس لكل من قاعدة الذهب وقانون جريشام.

ث- بالنسبة لقاعدة الذهب فقد ساعد نظام قاعدة الذهب فقد ساعد نظام قاعدة الذهب في اوروبا وأمريكا وبعض الدول النامية في إعادة تخصيص الموارد وتوزيعها وتحقيق التوازن الاقتصادي في ظل المنافسة الكاملة والاقتصاديات الحرة حيث تحقق الاستمرار النقدي وثبات الأسعار بقدر محترم جداً.

ج- كان المقريزي ببسا في الابتعاد عن المعادن الرخيصة كنقود والتي كانت سبباً في ارتفاع الأسعار. لان اعتماد الذهب أو المعادن النفيسة كما اقترح المقريزي يحد من ارتفاع الأسعار لأن هذه المعادن نادرة ومكلفة وبالتالي فإن كمية تداولها تحدد تلقائياً من خلال السوق وليس طبقاً لرغبة الحكام وهذا يؤكد ان المقريزي كان من أنصار الحرية الاقتصادية والليبرالية النقدية.

ح- أما قانون جريشام الذي يقول بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول (فإن جذوره توجد عند المقريزي عندما أكد بأن اختفاء العملات الفضية (العملة الجيدة) من التداول تاركة الساحة للعملات النحاسية (الرديئة) كان سبباً في ارتفاع الأسعار.

3- **الإمام أبو حامد الغزالي**[79]

ولد في طوس من عائلة بسيطة وكان أبوه يعمل في الغزل لذلك لقب بالغزالي. أهم ما ساهم به فكرته عن المجتمع فقد تأثر بالإغريق في نظرتهم إلى المدينة الفاضلة وكيف يظل المجتمع متماسك ونظرتهم إلى الأرباح ومن أهم أفكار الغزالي الاقتصادية نجد :

أ- اهتم الإمام الغزالي أن يعيش المجتمع في وئام والعمل على توفير ضرورات الحياة ويقع ذلك في دالة الرفاهية الاجتماعية بالمفهوم الحديث وقامت فكرته على المصلحة والمفسدة ، لكل عمل وبالتالي يجب على المجتمع والأفراد القيام به بالأعمال الصالحة وتفادي الأعمال المفسدة وتعتمد مصلحة المجتمع على الحفاظ على ما يلي : الدين ، النسل ، الأسرة ، العقل ، النفس (الحفاظ على التعليم) ، المال.

ب- أما النواحي الاقتصادية دلالة الرفاهية الاجتماعية فتتمثل في توفر الضروريات المادة مثل المأكل والملبس والمشرب .

[79] -محمد بن إبراهيم علي آل الشيخ ، المرجع السابق.

ت-ضرورة أن يكون هناك عدل وامن واستقرار داخلي وخارجي.

ث-ضرورة توفر الحاجات هي تشمل جميع الأشياء التي تسهل الحياة ، وكذلك التحسينات وهى الأشياء الترفيهية إذا لم تخالف الشريعة الإسلامية.

ج- وكما يرى الإمام الغزالي ان الإنسان يجب عليه ان يعمل ليحسن من مستواه ولايكتفى بمايسد رمقه لأن التخاذل يجعل الأجساد تضعف وإنتاجيه الأفراد تضعف أيضا.

ح- مقارنة بالإغريق (ارسطو) الذين قاموا بتوفر الاحتياجات فإن الإمام الغزالي أضاف المحسنات ، يرى الإمام ان على الدولة توفير الضروريات وهى حد الكفاية وهو حد متغير مع الزمن.

خ- **الثروة** : توصل الإمام الغزالي إلى تقسيم النشاط الإنتاجي إلى :

- نشاط أولى : يضم الصناعات مثل الصناعات الغذائية (ملبس ، تشييد المساكن : يعني الصناعات الأولية – صناعات تخدم الصناعات الأولية مثل صناعة الحديد والتجارة.

- الأنشطة التكميلية مثل صناعة الخبز وطحن الحبوب دور الدولة هو التنسيق بين جميع الصناعات.

- وتوصل إلى مبدأ تقسيم العمل من خلال العملية الإنتاجية وأعطى مثال للإبرة بأنها تمر بـ 25 مرحلة إنتاجية قبل أن تصل للمستهلك وهو يشبه ماقاله آدم سميث عن الدبوس وبالتالي يمكن اعتبار أن سميث طور فكره الغزالي بخصوص تقسيم العمل لكن سميث كان أوضح عندما تحدث عن التخصص بشكل واضح.

- واهتم الإمام الغزالي بالتعاون في العملية الإنتاجية واعتبر أن الإنتاج يتبعه الاحتياج لعملية المبادلة واعتبر أن النقود تنقسم إلى ذهب وفضة (مثل ارسطو).

- شبه النقود بالمرأة له لون وتجلي كل لون.

د- عمل السوق:

ان الطريقة التي حلل بها الإمام الغزالي عمل السوق جعلت من المؤرخين يعتبرونه أول من أسس الروح الرأسمالية فقد نادى بالحرية الكاملة في عمل الأسواق وحرية التسعير وان الثمن العادل هو الناتج من التقاء ثمن البائع مع المشترى والذي عرف بسعر التوازن فيما بعد دعى الإمام الغزالي إلى ضرورة وجود مراقبة على السوق لمحاربة التخزين والبيع بسعر مرتفع محاربة الغش والتدليس.

ذ- دور الدولة:

من واجبات الدولة الأساسية عند الغزالي هي المراقبة على الأسواق والأنشطة الأساسية سواء زراعية أو صناعية والنمو الاقتصادي يستلزم تدخل الدولة لإقرار العدالة والأمن والاستقرار .

هـ-المالية العامة: أهمية إدارة أموال الدولة بكفاءة ، أي لابد ان تكون الضرائب عادلة اى تصاعدية والإنفاق يكون على تقديم الخدمات.

المبحث الثاني: مدارس الاقتصاد السياسي

المطلب الأول: المدرسة التجارية أو الماركنتيلية [80]

لقد أدى زوال النظام الاقطاعي في أوروبا وظهور حركة الإصلاح الديني وميلاد الدولة القومية في بداية القرن السادس عشر، إلى بر وز طبقة بورجوازية في المجتمعات الاوروبية التي كانت تدعوا إلى المزيد من التفتح على العالم الخارجي مدفوعة بحركة الاكتشافات الجغرافية وما صاحبها من تكثف التيارات التجارية. ولقد ساير هذه التحولات التيار التجاري أو الماركنتيلي، حيث دعى أنصار هذا الاتجاه إلى تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التي اعتقدوا أنذاك أنها الكفيلة بتحقيق الرفاه والاستقرار للدولة الحديثة، لتشهد بذلك ميلاد مرحلة جديدة من الفكر الاقتصادي عرف بالرأسمالية التجارية.

الفرع الأول: تعريف المدرسة التجارية

يطلق مصطلح التجارية أو الماركنتيلية على مجموعة الأفكار والاتجاهات الاقتصادية التي طبقها أنصار الدولة القومية في أوروبا، في الفترة الممتدة ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، والتي كان هدفها الأساسي توفير فائض في الميزان التجاري للدولة، وهذا الفائض هو الوسيلة الوحيدة في نظرهم لاستقطاب المعادن النفيسة اللازمة لجعل الدولة قوية ولا سيما الدولة المحرومة من مناجم الذهب والفضة .تتميز هذه الفترة من الزمن باحتلال التجارة المرتبة الأولى في النشاط الاقتصادي، واستحوذ هذا النشاط اهتمام المفكرين، وقد اعتبروه كنشاط جديد قادر على تحقيق غنى الدولة و ثرائها، ولقد اقتضى نمو التجارة وازدهارها الاهتمام بالصناعة باعتبارها عاملا من عوامل تطور وازدهار النشاط التجاري (صناعة السفن، والسكك الحديدية لنقل المواد والسلع التجارية...الخ)، فكانت الصناعة مرتبطة بالتجارة، وقد أدى ازدهارها في هذه المرحلة من التاريخ إلى استحداث أساليب تجارية جديدة، فزاد استخدام الأوراق المالية في التعاملات، وظهرت أشكال جديدة للشركات، وازدهرت التبادلات التجارية بين مختلف الدول. كما اتبعت الدول المركنتالية ما يعرف بنظام السبائك الذي يحظر بيع المعادن الثمينة خارج الدولة بدون أخذ إذن الحكومة .ومن أشهر الرواد الفرنسيين نجد لوي بودان، أنطوان دي مونكريتيان وكولبير. ويعد أنطوان دي مونكرتيان أول من بحث في هذا الموضوع من خلال كتابه "الاقتصاد السياسي" عام ،1615 وكان أول من قام بتطبيقه في فرنسا هو كولبير حيث عمل على تشجيع الصناعة ونادى إلى إنشاء مصانع نموذجية لكي يقتدي بها الأفراد.

---

[80] - باية خديجة شراقي ، المرجع السابق،ص20-22.

فمن أشهر المفكرين في هذا المجال تشلدChild Josiah Sir في بريطانيا ، وتميل Sir إيطاليا وفي ، Thomas Munمان وتوماس ، Chnlec Doverantودافينا ، William Templeاشتهر الكاتب أنطونيو سيرا Serra Antonio.

الفرع الثاني: أفكارومبادئ المدرسة التجارية

قام التيار التجاري على مجموعة من الأفكار والمبادئ يمكن حصرها فيما يلي:

1- الثروة مصدر القيمة عند التجاريين: يعتبر أصحاب هذا الفكر أن ازدهار الدولة يكون عن طريق الثروة، واعتقدوا أن الطريق إلى ذلك لن يتحقق إلا من خلال جمع أكبر قدر ممكن من المعدن النفيس وليس في قدرتها على إنتاج السلع والخدمات كما هو المقياس الحديث، فالمعادن الثمينة في نظرهم مصدر للثروة ومخزن للقيمة، فقوة الدولة وثرائها يتحدد من خلال حجم ما تملكه من الذهب والفضة، لذلك يرون أنه يتوجب على الدولة الحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة .

2- زيادة الثروة من خلال الحماية الجمركية وميزان تجاري موجب: يرى رواد هذا الفكر أن زيادة الثروة يتم إما من خلال الاستثمار في مناجم الذهب والفضة ومنع خروج هذين المعدنين من البلاد أو تفعيل التجارة الخارجية والسعي إلى تصدير السلع والخدمات بقيمة تزيد عن قيمة واردات البلد من الخارج، وتحقيق ميزان تجاري موجب يحقق فائضا يتم تسديده بالمعادن الثمينة، ويكون ذلك بزيادة الصادرات وفرض الضرائب على الواردات بهدف زيادة الحصول على النقود المعدنية، لذلك يرى التجاريون أن بيع البضائع للآخرين يكون دائما أفضل من شراءها من الآخرين.

وللوصول إلى ذلك لا بد من تشجيع الصادرات من المواد المصنعة ومنع استيراد السلع المنافسة للسلع الوطنية، و البحث على مستعمرات ومستوطنات لضمان توفير موارد طبيعية بأسعار منافسة، وكذا انشاء أساطيل بحرية ضخمة لنقل السلع وبناء شركات الملاحة مع ضرورة اتباع سياسة الحماية الجمركية وتطبيق سياسة منع الاستيراد لتوفير ميزان تجاري رابح يشكل فائضه مصدرا للثروة.

3- دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية: يرى أصحاب هذا التيار أن الدولة تلعب دورا هاما لضمان تحقيق مصالح الدولة وأمن المجتمع، فاهتمت الدولة في هذه المرحلة بخلق فرص العمل والقضاء على البطالة، كما أكد أتباع هذا التيار على أهمية زيادة عدد السكان كقوة عمل هامة في النشاط الصناعي ومن تم انخفاض الأجور.

و قد أكدت هذه المدرسة على الدور التدخلي للدولة في التصنيع، عبر تشييد صناعة وطنية كون أساسا للنهضة، وتمكن البلاد من رفع صادراتها مقابل جلب العملة الذهبية، أما النشاط الزراعي فيقتصر دوره على إنتاج المواد الغذائية للسكان وتوفير المواد الأولية لتوسيع الصناعة .

تطرق التجاريون إلى تحليل الظواهر النقدية وبصفة خاصة جان بودان بتقديمه للقانون الكمي للنقود، الذي كان أول من حلل العلاقة بين كمية النقود ومستويات الأسعار، حيث فسر ظاهرة ارتفاع الاسعار إلى دخول الذهب إلى أوربا، وهذا الأخير يؤدي بالضرورة إلى زيادة كمية النقود، الشيء الذي ينتج عنه انخفاض في قيمة النقود وبالتالي في قدرتها الشرائية. وقد حاول بعض التجاريين التوفيق بين هذه النظرية الكمية وضرورة تكوين فائض من المعدن النفيس عن طريق الإشارة إلى علاقة النقود بالإنتاج، حيث تم الاشارة إلى أن الذهب والفضة لاتنشئ ثروة البلد، ولكن هذه الثروة ترجع إلى توافر السلع الضرورية للحياة، مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة من الذهب والفضة، وđذا توصلوا إلى أن زيادة الإنتاج والرخاء تؤدي إلى زيادة الثروة من المعدن النفيس[81].

الفرع الثالث: ابرزرواد المدرسة التجارية

1- **توماس مان:** "Mun Thomas " وهو من الرواد الانجليز ويؤكد (مان) بان الوسيلة المعتادة لزيادة ثروة البلد هي التجارة الخارجية ،حيث يتعين ان يبيع البلد الى الاجانب اكثر مما يشتري منهم، مما ينتج عنه فائض في الصادرات و اجتذاب راس المال الى البلد ، كما يذكر بان ابقاء المعادن النفيسة داخل البلد بدلا من استغلالها في التجارة الخارجية يؤدي الى ارتفاع الأسعار والاضرار بالاقتصاد الوطني .كما يؤكد مان ايضا عمى فائدة التجارة الخارجية و تحقيق الربح منها و ليس على استيراد المواد الخام لاستخدامها في الانتاج الصناعي ،ويقول بان انجلترا سوف تكون اغنى اذا استطاعت ان تزرع الارض العاطلة بدلا من استيراد المحاصيل من الخارج و ان يتم نقل الصادرات على السفن الانجليزية [82].

ومن اسهامات **مان** الكبيرة انه قدم صورة اولية لما يعرف الآن باسم ميزان المدفوعات و الذي يشتمل على الصادرات المنظورة و كذلك الواردات المنظورة و غير المنظورة .

ولاحظ قيام التجار بتسوية المبادلات عن طريق الكمبيالات من شأنه ان ييسر اعمال الإقراض والاقتراض و يعتمد(مان) بأن هدف السياسة القومية هو توفير الفائض من الإنتاج المحلي للتصدير و على الدولة ان تلعب دورا رئيسيا في تحقيق هذا الهدف.[83]

2- وليام بيتي "petty William " وهو من الرواد الانجليز، وقد عرض بعض الأفكار الجديدة التي ساهمت او مهدت للاقتصاد الكلاسيكي فيما بعد ، ومن هذه:

---

[81]- باية خديجة شراقي ، المرجع السابق،ص22.

[82] - إبراهيم مشورب ، مرجع سابق ، ص44.

[83] – نفس المرجع ،ص135.

- الافكار سرعة تداول النقود و فكرة تقسيم العمل و الريع و أهمية السلع الرأسمالية و نظرية القيمة المستندة للعمل ،وكان بيتي يفضل حرية التجارة اكثر من غيرة من التجاريين ،وايد فرض الرسوم المستوردات لجعلها اغلى من المنتج المحلي وذلك لتشجيع الإنتاج المحلي وتخفيض الرسوم على المواد الخام المستوردة بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي و زيادة فرص الصادرات و الأرباح.[84]

- استغلال ما يملك من امكانيات انتاج كالمحاصيل الزراعية.
- الاهتمام بالسلع النادرة التي يشتد عليها الطلب في الخارج .
- الحد من استيراد السلع الكمالية .
- استيراد السلع و المنتجات بهدف اعادة تصديرها و الغاء الرسوم المفروضة على استيراد مثل هذه السلع .
- تخفيض الرسوم المفروضة عمى الصادرات او الغائها والتركيز على تشجيع الصناعات.
- العمل على نقل السلع على السفن الوطنية.

الفرع الرابع: تقييم أفكار المدرسة التجارية

توضح دراسة الفكر الاقتصادي ان كل مدرسة جاءت بأفكار جديدة مغايرة أحيانا للأفكار الاقتصادية التي سادت في العصر السابق، ووضعت حلولا و ظواهر اقتصادية للعصر الجديد. و قد تكون قد أصابت في طرح أفكارها وسياساتها أو أخطأت في ضوء التقييم اللاحق لأحكامها و من المفيد هنا استعراض ايجابيات و سلبيات هذه المدرسة الفكرية.[85]

1- الجوانب الإيجابية:

لقد عمل التجاريون عمى تخليص الأبحاث الاقتصادية نهائيا من الطابع الديني او الاخلاقي الذي كان يميزها في العصور الوسطى و لكنهم لم يصلوا حد إرساء أسس علم الاقتصاد بوصفه علما مستقلا، بسبب ربطهم إياه بخدمة أغراض السياسة حيث قالوا أن الاقتصاد يدعم قوة الدولة، الا انهم قد مهدوا الطريق للباحثين اللاحقين ليقوموا بهذه المهمة، و من أهم الجوانب الإيجابية لهذه المدرسة ما يأتي[86]:

- أدت المدرسة التجارية الدور التاريخي لها بتقوية الدولة القومية الناشئة لكي تتمكن من القضاء على سلطات أمراء الاقطاع و هيمنة الكنيسة. الأمر الذي ساعد على تحقيق الأمان من الصراعات و الحروب الداخلية، و أتاح الفرصة لقيام أسواق داخلية واسعة و قادرة على استيعاب الناتج المحلي، و لهذا قد

---

[84]– إبراهيم مشروب، مرجع سابق ، ص138.

[85]– زينب حسين عوض الله ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلبي القوقية ، لبنان ، 2007،ص218.

[86] - علي سعيدان، الوجيز في الاقتصاد السياسي، دار العسيلة،2008، ص90.

كانت المعادن الثمينة من أهم الوسائل لتقوية الدولة باعتبارها الثروة الحقيقية وفق أفكارهم الاقتصادية آنذاك .

- ساعدت أفكار هذه المدرسة على توفير الرأسمال النقدي و ساعدت على خلق البنوك الأوربية و توسيع نشاطها المالي مما عزز نشوء النظام الرأسمالي .
- يعتبر البعض ان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الذي كان من جوهر الفلسفة التجارية، قد ساعد على نشأة المشروعات الخاصة الحديثة.
- ساعدت آراء التجاريين على تنمية الصناعة و التجارة لكنها أضرت بالزراعة.
- يعتقد البعض بأن التركيز على التنمية او على التصدير قد ساعد على تخفيض تكاليف الانتاج من خلال ارتفاع مستوى الإنتاجية .
- من بين ايجابيات هذه المدرسة أيضا أنها عملت على تطوير مفاهيم ميزان المدفوعات بين الدولة و العالم الخارجي و كذلك عملت على التأكيد على التجارة الدولي . [87]

2- الجوانب السلبية :

يشار في هذا المجال الى أن التجاريين قد أخطأوا في التحليل الاقتصادي و في السياسات التي طبقوها و كما يأتي :

- أخطأ التجاريون في تحديد معنى الثروة، فالثروة الحقيقية ليست هي الذهب والفضة وإنما هي قدرة البلد الإنتاجية للسلع والخدمات، وما تحققه فعلا من إنتاج.

- أخطأ التجاريون في اعتقادهم بإمكانية استمرار الفائض الايجابي في الميزان التجاري، ذلك لأن وجود فائض ايجابي في الميزان التجاري يؤدي الى ورود النقود الذهبية فيزيد من التداول النقدي و يترتب على ذلك ارتفاع الاسعار في الداخل مما يجعل السلع المحلية مرتفعة الثمن فيقل تصديرها و تزداد بالمقابل الاستيرادات مما يترتب عليه عجز في الميزان التجاري، و هكذا يكون من غير الممكن الاستمرار الحصول على الذهب و الفضة من الخارج .

- أخطأ التجاريون في سياساتهم الاقتصادية التي طبقوها من حيث : إن الحكومة الاسبانية اهتمت بجلب المعادن الثمينة، بينما لم تهيئ الجو المناسب لزيادة القوى الانتاجية، فارتفع مستوى الأسعار و أضر ذلك بالطبقات الفقيرة88 .

---

[87] –علي سعيدان، مرجع سابق، ص91.

[88]– مريم زكري، المرجع السابق، ص36–37.

- ترتب على سياسة الحكومة الفرنسية الاقتصادية انخفاض دخل المزارعين لإجبارهم على بيع سلعهم بأسعار منخفضة خدمة للصناعيين وبذلك أضرت هذه السياسة بالمزارعين .

- يؤاخذ البعض دعاة هذه المدرسة وروادها بأنهم فشلوا في فهم أن البلد يثري ليس من خلال افقار البلدان المجاورة بل أيضا من خلال اكتشاف كميات أكبر من الموارد الطبيعية و إنتاج كميات أكبر من السلع الرأسمالية و استخدام العمل بشكل أكثر كفاءة .

- و كما يذكر الدكتور راشد البر ناوي، لعل من أسوء عناصر السياسة التجارية استغلال المستعمرات لصالح الدولة الأم .- العدالة في توزيع الناتج الاقتصادي المتحقق و تتضمن هذه العدالة توزيع الناتج أو الدخل وفق معايير مقبولة مثل مساهمة الفرد في تكوين هذا الناتج و مدى حاجاته من هذا الدخل ليشبع حاجاته الانسانية المعتدلة و في النظام الإسلامي نظم فرعية كثيرة للتوزيع من شأنها أن تقلل الفجوة بين الدخول العالمية و المنخفضة و تحد من ارتفاع الدخول و تركز الثروة لدى فئة قليلة من المجتمع .

- تنمية الجانب الشخصي لسلوك الانسان أي أن الإسلام يقوي طاقات المسلم الروحانية بحيث يجعله قادرا على الاستمتاع بصورة أفضل أي يحصل على مستوى أعلى من الاشباع بنفس القدر المادي المتاح من الموارد الاقتصادية مقارنة مع المستهلك الغير مسمم.

المطلب الثاني: المدرسة الفيزيوقراطية (Physiocrates)

أدت السياسة الماركنتيلية إلى تراكم الذهب والفضة في الدول الأوروبية بمعدلات فاقت معدلات الإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار والاضمحلال الاقتصادي، وأدت هذه الظروف إلى حالة من الرفض تجاه سياسة التصنيع والتجارة والدعوة للعودة إلى الأرض والزراعة. كما أدت إلى ظهور تيار من المفكرين الاقتصاديين بفرنسا والذين وصفوا بالطبيعيين أو الفيزوقراط في القرن الثامن عشر، كان أبرزهم المفكر (Quesnay François) الذي طرح أفكاره في مؤلفه الشهير "الجدول الاقتصادي"، وبشكل عام فإن هذا المذهب يعتقد أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية عامة وثابتة مثلها مثل القوانين الطبيعية والبيولوجية الأخرى التي تحكم الكون بأسره، لا دخل لأحد فيها[89].

وعليه، أصبح من الجدير بالذكر التطرق إلى بعض المبادئ لعدد من المفكرين الذين استخدموا فكرة النظام الطبيعي بشكل أو بأخر (الفرع الأول)، والتي تعرضت بدورها إلى بعض الانتقادات (الفرع الثاني).

[89]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 36.

الفرع الأول: مبادئ المذهب الفيزيوقراطي

يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ التي قام عليها المذهب الفيزيقوراطي، كما يلي:

1- النظام الطبيعي:

اعتبر الفيزوقراطيين أن الاقتصاد ظاهرة طبيعية تحكمها قوانين ثابتة بنفس منطق الظواهر الطبيعية، وينبغي البحث عنها بمنهجية علمية بعيدا عن الفلسفة والأخلاق والدين، وحيث أن الظاهرة الاقتصادية تحكمها قوانين طبيعية يتعين على الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي، وهم القائلون بمبدأ "دع الأمور تجري في أعنتها"90، لأن تدخل الدولة في الاقتصاد من شأنه أن يفسد المنظومة الاقتصادية الطبيعية أو يعرقل حركتها، ولذلك على الدولة ألا تتدخل في الاقتصاد إلا بأقل درجة ممكنة وأن يقتصر دورها على الحماية والتأكيد على مبدأ الحرية الاقتصادية والملكية الفردية، وتوفير الأمن وإقامة العدالة بين الناس[91].

2- الحرية الفردية :

هذا المبدأ يقوم على قاعدة مشهورة لأدم سميث وهي "دعه يعمل دعه يمر" Laisser faire Laisser» «passer، فأساس النظام في المذهب الطبيعي هو الملكية الفردية، والحرية الاقتصادية. وهذا المذهب يطلق الحرية للفرد، ويمنع الحكومة من التدخل في الحياة الاقتصادية. وقد امتاز "أدم سميث" بآراء خاصة به عن الحرية الفردية، وهنا يقول: إنه لا بد لأي مشروع خاص يراد أن يعم نفعه المجموع من شرطين:

- أن يكون وراءه باعث النفع الذاتي الفردي.

- أن تحيط به المزاحمات المطلوبة والضروري وجودها.

فلو انعدم أحد هذين الشرطين من مشروع ما كانت العاقبة على الجمهور منه سيئة سوء عاقبة المشروعات التي تقوم بها أو تتداخل فيها الحكومة[92].

3- **الثروة والناتج الصافي** :

الثروة عند الطبيعيون لا تكون حقيقية إلا إذا أمكن التصرف فيها أي استهلاكها دون المساس بقدرة البلد على خلق مثلها أو أكثر منها، فالزراعة هي النشاط الوحيد الذي يمكن وصفه بالإنتاج، وهي النشاط

---

[90]– محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 15.

[91]- BLANCHETON Bertrand, Maxi fiches de Sciences économiques, Dunod, Paris, 2009, p. 23.

[92]– محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص 32.

القادر على خلق الناتج الصافي، ومن هنا كان قياس الطبيعيون للثروة بالناتج الصافي، وأن الصناعة والتجارة عبارة عن أعمال خدماتية غير منتجة وغير قادرة على الخلق وإعطاء قيمة جديدة. وكانوا يسمون التجار والصناع وأرباب المهن بالطبقة العقيمة غير المنتجة لأنها لا تخلق ثروة جديدة، ولهذا فإن أهم ما ترتب على المذهب الطبيعي من نتائج أنه اختص بالضريبة، وطالما أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة الحقيقية وليس المعدن النفيس الذي لا يتعدى كونه ثروة عقيمة، فمن المستحسن أن تفرض عليها الضريبة بصفة مباشرة .

فكرة تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات[93]:

- **الطبقة المنتجة** : تتكون من مزارعين و فالحين وتحتاج هذه الطبقة إلى تسبيقات أولية للمساهمة في النشاط الفلاحي
- **الطبقة المالكة** : تتكون من ملاك الأراضي الفلاحية ،**رجال الكنيسة** .
- **الطبقة العقيمة** : تتكون من المساهمون في النشاط الفلاحي,

وانطلاقا من هذا التقسيم ظهرت نظرية دوران الثورة "اللوحة الاقتصادية" للطبيب فرانسوا كيني في 1977 التي تمثل حركة توزيع الغمة بين طبقات المجتمع حسب الجدول التالي :

	الطبقة المنتجة	الطبقة المالكة	الطبقة العقيمة	المجموع
الطبقة المنتجة	----------	2م	1م	3ملايين
الطبقة المالكة	1م	----------	1م	2م
الطبقة العقيمة	2م	----------	----------	2م
المجموع	3م	2م	2م	2م

لنفرض أن الطبقة المنتجة أن نتجت منتوج بقيمة (5ملايين وحدة) واحتفظت لنفسها بجزء (2مليون) للمعيشة والاعتناء وتجديد أدوات العمل (الحيوانات).

- الطبقة المنتجة: تقوم بشراء سلع ضرورية من الطبقة العقيمة بقيمة (1مليون) وتدفع مبلغ (2مليون) للطبقة المالكة مقابل لكراء الأرض.

[93]- مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل ، الأردن ،2008،ص107-110.

- الطبقة المالكة : لديها (2مليون) تقوم بشراء سلع من الطبقة العقيمة بقيمة)(1 مليون) ومواد فلاحية من الطبقة المنتجة بقيمة (1مليون).

- الطبقة العقيمة : لديها (2مليون) تقوم بشراء كل مبلغ مواد فلاحية وزراعية من الطبقة المنتخبة .

الفرع الثاني: أهم انتقادات المذهب الطبيعي

- بالرغم من إسهامات الطبيعيين في جعل الاقتصاد كعلم ومعرفة منظمة يخطوا خطوات هامة وحاسمة نحو الأمام، غير أن أعمالهم شابتها بعض النقائص التي فتحت بابا واسعا للعديد من الانتقادات، أهمها[94]:

- بالرغم من إدعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم غير أنهم لم يخفوا بعدا اجتماعيا وذاتيا في نظرياتهم الاقتصادية، فمنتقديهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل السبب في ذلك هو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

- كما أن نظريتهم حول القيمة يشوبها الغموض والخطأ، فنظرا لكون الطبيعيين فشلوا في الوصول إلى فكرة أو معيار "المنفعة" في تعريف الثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة أو التجارة (نشاط الطبقة العقيمة) يمكن أن يكونا منتجين كذلك، لأنهما وإن اقتصرا على تحويل المواد إلا أنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين؟

- وفيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، فقد كان القياس يقتضي منهم معاملة الصناعات الإستخراجية معاملة الزراعة، حيث أن المناجم والمحاجر تعطي أيضا أكثر مما تأخذ، ولكنهم عجزوا أيضا عن إدراك هذه الحقيقة.

- كما أن التطورات التي عرفتها أوربا مع ظهور الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر فندت الكثير من فرضيات الفيزيوقراطيين حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات.

المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية

إن الثورة الصناعية الكبرى التي بدأت في أوربا في نهاية القرن الثامن عشر، و اتخذت شكلها الكامل في مطلع و منتصف القرن التاسع عشر أثبتت بالوقائع المادية بأن أغلب استنتاجات المدرسة الفيزيوقراطية كانت خاطئة و بعيدة عن الواقع العملي، و بذلك ظهرت الحاجة مع بزوغ فجر الصناعات الجديدة و

[94]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 39.

العلاقات الاقتصادية الجديدة إلى مدرسة اقتصادية جديدة تعلل و تشرح الواقع الاقتصادي الجديد، فظهرت عندها المدرسة الكلاسيكية كاستجابة لهذه التحولات الاقتصادية .

و منذ ظهور هذه المدرسة الجديدة عرف الاقتصاد عهدا جديدا، خاصة مع ظهور عدد من المفكرين الاقتصاديين و خاصة الانجليز منهم، الذين أعطوا النظرية الاقتصادية اتجاها و حيوية جديدين .

اعتبرت الكلاسيكية الإطار الفكري للثورة الصناعية و المعبر عن الاتجاه الليبرالي الذي ساد هذه الفترة من تاريخ أوربا، و شكلت في الوقت ذاته امتداد للمدرسة الفيزيوقراطية فيما يتعلق بالأساس الفلسفي المرتبط بمبدأ الحرية و الملكية الشخصية كأساس للتفاعلات الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف المدرسة الكلاسيكية

تعرف المدرسة الكلاسيكية كذلك باسم المدرسة التقليدية، وذلك باعتبارها أول مدرسة اهتمت بوضع أساسيات الإدارة و ربطها بطريقة مباشرة بالاقتصاد. كما ارتبطت هذه المدرسة بالفكر الرأسمالي الذي يعتبر المال فيه المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه النشاط الاقتصادي.

ظهرت هذه المدرسة بناءا على مجهودات قامđ ا مجموعة من المفكرين منهم أدم سميث الذي اشتهر بكتابه "ثروة الأمم" الذي نشر سنة 1776 و الذي كان له الفضل الكبير في ظهور المذهب الكلاسيكي و تعتبر أفكاره مرجعا أساسيا للفكر الاقتصادي الحديث، والتي تميزت بروح التجديد والإبداع، فمعظم أفكاره جاءت مناقضة لأسس و مبادئ الطبيعيين، و لكنها مرتبطة كل الارتباط بالواقع العملي .وإلى جانب اسهامات سميث نجد كل من دافيد ريكاردو (1772-1823)، وتوماس مالتس (1766-1843)وجون ستيوارت ميل (-1806 1873)، جو ن باتيست ساي (1767-1832).

و لعل أهم ما ميز هذه المدرسة هو البعد عن الدوافع الشخصية والأخلاقية والاعتماد على أدوات تحليلية تدرس المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي در اسة دقيقة. وأهم ما يميز هؤلاء المفكرين و بالرغم من اتفاقهم على معظم مبادئ و أسس المدرسة إلا أنهم انقسموا إلى فئتين فيما يتعلق بمستقبل النظام الرأسمالي، فالبعض منهم كان متفائلا، في حين أن البعض الآخر كان متشائما حول مصير النظام الرأسمالي. غير أن كل الكلاسيكيين يتفقون في نقاط مشتركة تكون الأساس العلمي الفلسفي لفكرهم الاقتصادي[95].

[95] -باية خديجة شراقي ، مرجع سابق ، ص25.

الفرع الثاني: أسس و مبادئ المدرسة الكلاسيكية

قام المذهب الكلاسيكي على مجموعة من الأسس و المبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي. :

1- التحليل الكلاسيكي هو تحليل جزئي قائم على تحليل المشاكل الاقتصادية على مستوى الأفراد كدراسة الأسعار و القيمة...الخ، و لكنها تظهر على الجانب الكلي عندما يتعلق الأمر بتوزيع الدخل الكلي .فالفكر الكلاسيكي قائم على المنهج الاستنباطي أي أن المجموعة تتكو ن بعد إضافة الجزئيات بعضها ببعض؛

2- تعتبر المصلحة الشخصية ومبدأ الحرية الأساس النظري لفلسفة الكلاسيك، حيث يعتبر أدم سميث أن السعي الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الشخصية سيؤدي بالتوافق إلى تحقيق الصالح العام، وهذا ما يبين الدور الأساسي للمصلحة الخاصة والدوافع الشخصية في الحياة الاقتصادية؛

3- التوظف الكامل لعناصر الإنتاج، وهذا يعني أن كل من العمالة وعناصر الإنتاج الأخرى مستخدمة استخداما كاملا، وبالتالي لا وجود للبطالة في المجتمع وإن وجدت بطالة فهي تعتبر اختيارية؛

4- يقوم التحليل الكلاسيكي على مبدأ المرونة الكاملة للأسعار والأجور سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان؛

5.يؤمن الكلاسيك بالحرية الاقتصادية للأفراد والأسواق مع سيادة المنافسة الكاملة، بمعنى أن الحرية يجب أن تنمو في اطار المنافسة التامة بين الأفراد بعيدا عن الاحتكار الذي من شأنه أن يقضي على روح الحرية لدى الأفراد . فالحرية الاقتصادية مبدأ ضروري لاستقرار النشاط الاقتصادي؛

5- يعتبر الكلاسيك أن الدولة لا يجب أن تتدخل في الحياة الاقتصادية و أن دورها يقتصر في حماية و تنظيم الأفراد. فالدولة لا تستطيع أن تكون فعالة و ذات كفاءة في تحقيق المصلحة العامة، و أي تدخل لها في النشاط الإنتاجي يسبب أضرار في أغلب الأحيان، و يقتصر دور الدولة عند الكلاسيك في القيام ببعض المشاريع التي يعجز الأفراد على إنجازها، لدى يطلق عليها بمصطلح "الدولة الحامية"؛

6- يقوم التحليل الكلاسيكي على مبدأ العرض يخلق الطلب المساوي له (بما يعرف بقانون ساي للمنافذ)، و هذا يعني أن الأسعار تتحدد على أساس الكمية المعروضة و أن الطلب تابع له، و هذا ما يجعل الاقتصاد في حالة توازن، و في إن حدث و إن اختل توازن السوق، فأن هذا الأخير يرجع للتوازن بحد ذاته عن طرق ما يعرف باليد الخفية؛ .

7- يعتبر التحليل الكلاسيكي تحليل سكوني، أي أن دراستها قائمة على واقع ما وفي فترة زمنية معينة، و مع هذا لا يخلوا تماما من الحركية، فالفلسفة الكلاسكية سكونية التحليل و حركية المضمون.

بهذا يبني الكلاسيك فلسفتهم على مبدأ الحرية كأساس للفعالية الاقتصادية، من خلال السعي إلى تطبيق أليات اقتصاد السوق الحر كوسيلة تنظم السلوك الإنتاجي والاستهلاكي للأفراد، مع ضرورة تدخل الدولة من خلال سن القوانين والتشريعات وتوفير بيئة سياسية مناسبة من أجل نجاح السياسة

الاقتصادية. وعلى هذا الأساس دعى أدم سميث إلى تطبيق الحرية الاقتصادية بطريقة متكاملة وشاملة للجوانب الاجتماعية والسياسية والقانونية للوصول إلى الفعالية الاقتصادية.

الفرع الثالث: رواد المدرسة الكلاسيكية وأهم أفكارهم:[96]

1- **آدم سميث وثروة الأمم :**يعتبر لدى الكثيرين أب الاقتصاد السياسي، يعتبر آدم سميث أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية و هو يشغل وظيفة أستاذ جامعي، مما انعكس بشكل واضح في عرضه المنظم لأفكاره .و يعتبر كتاب "ثروة الأمم "،1776 مرجعا أساسيا للفكر الاقتصادي الحديث، بحيث تلخصت فيه أفكار سميث الاقتصادية، و التي تميزت بروح التجديد و الإبداع، فمعظم أفكاره جاءت مناقضة لمبادئ المدرسة الفيزيوقراطية، و تضمنت الكثير من النظريات الاقتصادية التي اكتشفها سميث عبر احتكاكه بالواقع العملي.

و أصبح علم الاقتصاد السياسي بعد صدور هذا المؤلف هو علم الثروة .لكن بالرغم من أن هذا الكتاب يحتوي على آراء و أفكار اقتصادية جديدة غير أننا نلتمس في طياته انتماء آدم سميث للمدرسة الطبيعية من الناحية الفلسفية، التي تقوم على الاعتقاد بأن هناك نظاما طبيعيا، و أن هذا النظام قادر على التوفيق بين المصالح الخاصة و العامة بصورة أفضل من أي نظام آخر، لذلك يمكن القول بأن الفلسفة العامة التي سيطرت على أعمال الطبيعيين وجدت عند سميث، فيما يتعلق بضرورة وجود نظام طبيعي .

عموما يمكن تلخيص أعمال سميث الفكرية في النقاط التالية:

أ- **الدور الأساسي للمصلحة الخاصة و الدوافع الشخصية في الحياة الاقتصادية** :تشكل المصلحة الشخصية و مبدأ الحرية الأساس النظري لفلسفة سميث الاقتصادية، و تقوم هذه الفلسفة على الاعتقاد في سلامة و كفاءة النظام الطبيعي، فآدم سميث يعتقد في كتابه " نظرية الشعور الأخلاقي" ،1759 بأن السلوك الإنساني يخضع لست بواعث: حب الذات، التعاطف، الرغبة في الحرية، الإحساس بالملكية، عادة العمل، و الميل للمبادلة .

و قد أدى اعتقاد سميث في وجود نظام طبيعي إلى الاعتقاد بأنه قادر على تحقيق التوافق والانسجام بين المصالح الخاصة للأفراد و بين المصلحة العامة، وهذه هي فكرة " اليد الخفية" hands Invisible التي تعني أن: الأفراد في سعيهم لتحقيق صالحهم الخاص يحققون –دون أن يشعروا- المصلحة العامة .فآدم سميث اعتقد بأن الدافع الشخصي هو أكبر ضمان للصالح العام، و لكن كيف يتحقق ذلك؟ يجيب سميث بأن: الدافع الشخصي هو مجرد وسيلة أو أداة، و الصالح العام هو دائما الغاية أو الهدف، و

---

[96] -إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، موجهة لطلبة العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة 3.

يوضح سميث هذه العلاقة و الانسجام بين المصلحة الخاصة و الصالح العام، بقوله ":ليس بفضل و كرم الجزار أو صانع الجعة أو الخباز ما يسمح لنا بتوفير الطعام لعيشنا، بقدر ما يرجع ذلك إلى نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة، و عندما نطلب خدماتهم، فإننا لا نتوسل إلى إنسانيتهم بقدر ما نستحث مصالحهم الشخصية، و هكذا، فعندما نتوجه إليهم فإننا لا نعرض عليهم حاجتنا، بل إننا نستثير مصالحهم الشخصية، فلا أحد سوى الشحاذ الذي يمكن أن يعتمد في حياته على أفضال الآخرين . "

ب- الحرية الاقتصادية مبدأ ضروري لاستقرار الحياة الاقتصادية :بعد أن فسر سميث أهمية الدوافع الشخصية في الحياة الاقتصادية، فإن النتيجة الحتمية لذلك هي ضرورة ترك الحرية التامة و المطلقة للفرد في العمل كيفما يشاء و بالطريقة التي يراها هو مناسبة دون أن تحد هذه الحرية حدود، إلا حدود المنافسة أو المزاحمة، بمعنى أن الحرية يجب أن تنمو في بيئة المنافسة بين الأفراد دون أي احتكار الذي من شأنه أن يقضي على محاسن الحرية .و استند سميث في تبريره لمبدأ الحرية إلى أن:

الفرد هو أفضل حكم على تقرير مصلحته الخاصة - .و بالتالي يجب تركه حرا في سلوكه .و لضمان حماية الحرية كأساس للفعاليات الاقتصادية دعا سميث إلى تطبيق آليات اقتصاد السوق الحر، الذي يعتبر تنظيما اجتماعيا لضبط سلوك الأفراد في ميدان الإنتاج و إشباع الحاجات يتوقف قيام هذا التنظيم على مدى توافر المؤسسات الاجتماعية الضرورية و بخاصة الدولة و تطورها على النحو الذي يساعد على تدعيم السوق الحر، عبر سن التشريعات القانونية و القضائية و توفير البيئة الثقافية و الحرية السياسية المناسبة لنجاح مثل هذه التطبيقات الاقتصادية .

و على هذا النحو فقد كانت دعوة سميث إلى الحرية الاقتصادية جزء متكامل من نظرة شاملة للجوانب السياسية و الاجتماعية و القانونية، فالدعوة إلى اقتصاد السوق في ظل غياب هذه المؤسسات و النظم تبقى غير متكاملة .

و قد استخلص سميث أن الحكومة فيما عدا وظيفة وضع القوانين السليمة، فإنها لا تستطيع أن تكون أكثر فاعلية و كفاءة في تحقيق المصلحة العامة، و أن تدخلها في النشاط الإنتاجي يكون ضارا في أغلب الأحيان. و طالما أن الأفراد هم أقدر على التعرف على مصالحهم الخاصة، و طالما أن النظام الطبيعي يؤدي إلى التنسيق بين المصلحة الخاصة و العامة، فالنتيجة المنطقية لذلك هي عدم تدخل الدولة. ما عدا في حدود وظيفتها التي تقتصر على سن القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية و التي تحمي الحريات و ملكيات الأفراد، إلى جانب قيامها بمهمة الدفاع الخارجي و توفير القضاء العادل، و إقامة بعض المشروعات التي يعجز الأفراد على القيام بها، و اصطلح على تسمية الدولة لدى الكلاسيك بـ"الدولة الحامية ."كما عارض سميث بشدة القيود التي يمكن أن يفرضها التجار و أصحاب الحرف على حرية النشاط الاقتصادي .

ج- **العمل أساس القيمة / مصدر الثروة** :يبدو من خلال فكرة القيمة و أساسها حجم الاختلاف بين سميث و الفيزيوقراطيون، فقد أظهر سميث معارضته الواضحة لأساس القيمة عند الفيزيوقراط المفسرة بالطبيعة، يقول آدم سميث:" العمل في أمة من الأمم يشكل المصدر المبدئي الذي يسمح بشراء و استهلاك الأشياء الضرورية و اللازمة للحياة، و هذه الأشياء هي دائما أما النتيجة المباشرة للعمل أو نتيجة لبيع عمل الأمة لغيرها من الأمم لشراء احتياجاتها"، إذا فالعمل وحده عند سميث هو مصدر القيمة، و بما أن العمل هو من صميم الإنسان، فإن الثروة ز مصدرها عند سميث إذن من الإنسان و ليس من الطبيعة، و أن احتكاك الإنسان مع الطبيعة هو الذي يعطينا الإنتاج، فليس هناك إذا ريعا تعطيه و تهبه الطبيعة و الأرض دونما جهد و عمل الإنسان الذي يسيطر و يخضع الطبيعة .

و يؤدي العمل و تراكمه المستمر إلى خلق رأس المال الذي يتحقق نتيجة عملية الادخار .لكن هذا الطرح السابق لنظرية سميث حول القيمة غير كاف لفهم القيمة عند سميث بكل جوانبها، فالظاهر أن سميث قدم نظرية وحدة حول القيمة لخصها في أن العمل هو مصدر القيمة و أساسها، غير أن بعض دارسي تاريخ الفكر الاقتصادي يرون بأن آدم سميث قدم أكثر من نظرية أو تصور حول القيمة باعتبارها محددا لقيمة المبادلة، و يرون بأن سميث عرض على الأقل ثلاث نظريات للقيمة:

أ- **نظرية العمل كمقياس أو أساس للقيمة**، ثم أضاف إلى هذه النظرية بعض عناصر الطلب و العرض كمحددات للقيمة إلى جانب العمل، و اتجهت بعض دراساته لرأس المال إلى الأخذ بنظرية نفقة أو كلفة الإنتاج التي تأخذ بعين الاعتبار عناصر النفقة أو الكلفة الأخرى من غير العمل .

و قد خلط آدم سميث بين مقياس القيمة و أساس تحديد القيمة، بحيث استخدم العمل في الكثير من الأحيان باعتباره مقياسا للقيمة و أحيانا أخرى باعتباره أساسا لتحديد القيمة، فذهب في أول الأمر إلى اتخاذ العمل مقياسا للقيم حيث أن وحدات العمل وحدات متجانسة بعكس النقود التي تتغير قيمها من فترة إلى أخرى، فالنقود هي مقياس أسمى للقيمة بينما يبقى العمل هو المقياس الحقيقي للقيم، و هنا نجد بأن سميث استخدم العمل باعتباره مقياسا للقيمة.

لكنه ما لبث أن نظر إلى العمل باعتباره أساس لتحديد قيم الأشياء، فقيمة كل سلعة تتحدد بما بذل فيها من عمل، و العمل هنا يؤخذ باعتباره أساس لتحديد القيمة، بمعنى أن النقود هي تعبير مادي عن ساعات العمل المبذولة في إنتاج سلعة معينة، فسلعة يستغرق في إنتاج وحدة منها 10 ساعات تقابلها دفع نقد كأجر 10 دولارات، فقيمة السلعة هي 10 دولارات المقدرة بـ 10 ساعات من العمل و المدفوعة كأجر للعامل .

لكن بعد تراكم رأس المال يختلف الوضع بالنسبة لقيمة السلع، لأن الأمر يختلف، فقيمة السلعة لا تتحدد بما بذل فيها من عمل فقط، و إنما يجب أن يؤخذ أيضا في الاعتبار رأس المال المستخدم فيها، و

بذلك يدخل الربح إلى جانب الأجر في تحدد قيمة السلع. أي أن المنتج أو صاحب المصنع عندما يريد تحديد قيمة سلعة معينة لا يعتمد فقط على الأجر المدفوع للعمال كمقابل لمجهودهم و يحدد بناءا عليه قيمة السلعة، بل يضيف إلى هذا المتغير ما أنفقه من رأس المال على مشروع معين، و بالتالي يحدد قيمة السلعة بما يضمن له تحقيق ربح الذي يحصل من خلاله على فائدة بالإضافة إلى رأس المال. و من خلال هذا انتهى سميث إلى:

ب-**نظرية " نفقة أو كلفة الإنتاج" في تحديد قيمة السلع** .ثم أشار سميث لاحقا إلى أن هذه القيمة قد تختلف عن ثمن السوق، ليضيف لتصوره حول القيمة محدد أو متغير جديد قد يتحكم في تحديدها، فعند نزول السلعة إلى السوق يتحدد ثمنها طبقا لاعتبارات قانون العرض و الطلب، فلنفترض أن قيمة سلعة تحددت بـ 10 دولارات بالرجوع إلى قاعدة الكلفة في الإنتاج ، لكن عند نزولها إلى السوق و نتيجة زيادة الطلب عليها و قلة العرض يؤدي هذا إلى ارتفاع ثمنها ليبلغ 12 دولار، و هنا نجد أن قيمة السلعة المحددة بكلفة إنتاجها 10 دولارات تختلف عن ثمن أو سعر السلعة في السوق 12 دولار .و بالتالي نلاحظ بأن سميث لم يقدم مجرد نظرية أو تصور واحد للقيمة بل استند في تصوره لأكثر من متغير في تحديد قيمة السلع (العمل، الربح، العرض و الطلب).

2- **الاقتصاد السياسي عند دافيد ريكاردو(1772-1823)**: [97]عاش ريكاردو في فترة هامة فيما يخص النظام الرأسمالي، حيث كانت الاختراعات تتالى الواحدة بعد الأخرى خلال فترات قليلة من الزمن و كانت الآلات سريعة الانتشار والمصانع الآلية التي تحل محل المشاغل و تحولت بريطانيا بذلك الى مصنع للعمال، فكانت تصرف منتوجاتها بسهولة في جميع البلدان و من هنا احتلت مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي و في السياسة العالمية .

أ- **أفكار ريكاردو حول الاقتصاد السياسي** : بينما كان سميث يرى مهمة الاقتصاد السياسي تتمثل في تحديد شروط النمو الاقتصادي لثروة المجتمع، كما يرى ريكاردو أن الاقتصاد السياسي يعمل على شرح مسألة توزيع الناتج الاجتماعي (اي تحديد أهم القوانين الاقتصادية) و بذلك اشتهر بنظرية التوزيع و يرى أن تحديد القوانين التي تواجه هذا التوزيع يشكل المهمة الرئيسية للاقتصاد السياسي فقد كانت المسألة التي يدور حولها الصراع الطبقي الذي ولدته الثورة الصناعية تتركز حول كيفية توزيع الثروة بين الطبقات .و يعتبر ريكاردو أن الإنتاج هو الذي يحقق القوانين إضافة الى عامل " العمل " الذي هو مصدر المداخيل و الأجور للسكان ، و الاستنتاج الذي يصل اليه هو " أن مصالح الطبقات تتقارب مع بعضها و تتناقض، ولكنه لا يحد جذا التناقض في نطاق الانتاج و إنما في نطاق التوزيع، حيث يجري الصراع بين الطبقات عمى اقتسام الناتج الإجمالي".

[97] - مريم زكري ، مرجع سابق، ص28-50.

ب-**نظرية القيمة عند ريكاردو:** ينطلق هذا الاقتصادي من فكرة أن القيمة التبادلية هي الأساس عند الحديث عن القيمة و بالتالي هو يفرق بين نوعين من السلع :

- السلع القابلة للتجديد: و هي تشمل غالبية السلع الهامة التي تشبع حاجات الناس كالسلع الغذائية و الصناعية
- السلع الغير قابلة للتجديد: و هي كاللوحات النادرة و الكتب الأثرية و التحف و يرى أن الأولى أن تتوقف قيمتها التبادلية على كمية العمل الذي بذل لإنتاجها، أما الثانية فهي قليلة و محدودة قيمتها لا تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجيا بل هي مرتبطة بندرتها و تتحدد تبعا لثروة و أذواق الناس الذين يرغبون في شرائها.

كما يرى ريكاردو أن قيمة البضاعة لا تقاس فقط بزمن العمل الفردي المبذول في إنتاجها و إنما بزمن العمل الاجتماعي و هو العمل المبذول في إنتاج السلع و البضائع في أسوء الظروف اي العمل المحدد من طرف السوق.

ت-**نظرية ريكاردو في التوزيع** :تنقسم هذه النظرية الى ثلاث عناصر:

- **الأجر** : يشرح ريكاردو الاجر أو الدخل انطلاقا من فكرة أو نظرية القيمة الخاصة بالسلع و المنتجات و ذلك أن العامل يقوم ببيع قوة عمله اي بضاعة أو سلعة عادية و بالتالي فإن قيمته هذه القوة المبذولة تتحدد حسب قانون القيمة أي إذا كانت قوة العمل المبذولة تعطي فائدة أكثر بالنسبة للمنتج فإن الأجر المعروض يكون اكبر و بالتالي حسب ريكاردو هناك نوعين من الأجور :

-**الأجر الاسمي:** و هي الكمية المعينة من النقود تدفع للعامل خلال فترة زمنية محدد للعمل.

- **الأجر الحقيقي**: و هي الكمية المعينة من النقود تدفع للعامل للسماح له بالعيش و تجديد قوة عمله اللازمة و الضرورية لعملية الانتاج .
- الربح: و هو ذلك الجزء الذي يقتطع من ناتج عمل العامل اي ذلك الجزء الذي ينتجه العامل في خلق القيمة للسلعة و الذي يذهب الى الرأسمالي و يرى هذا الاقتصادي انه من الضروري تقديم مكافئة نقدية و مالية لصاحب أو مالك عناصر الإنتاج و تكون هذه المكافئة على شكل فائدة يتحصل عليها المنتج من خلال العملية الإنتاجية تعد العلاقة الموجودة بين هذه الأطراف الثلاثة الأجر، الريع و الفائدة حسب ريكاردو هي كالتالي:

- ارتفاع في الأجور يؤثر سلبا في نسبة الفائدة للمنتج -، ارتفاع في الريع يؤثر سلبا في نسبة الفائدة للمنتج في هذ الحالة يرى ريكاردو انه من أحسن العمل على تقليص الأجور المدفوعة و نسبة الريع و ذلك راجع أن ريكاردو يفضل الاهتمام اكثر بفائدة المنتج بسبب أن هذا الأخير هو الذي له القرار بخلق و نشأة ثروة الامم.

ت-**نظرية ريكاردو في الريع :** إن نظرية الريع هي من اهم ما جاء به ريكاردو لانه هو الذي أقامها على قاعدة عملية وطورها على أساس نظرية القيمة في العمل و يمكن تلخيصيا كالتالي :

هي ناتجة عن العلاقة بين الإنتاج الفلاحي و زيادة عدد السكان و ترتكز على العلاقة التناقضية بين المنتج الرأسمالي و الاقطاعي فارتفاع الريع يؤدي بشكل حتمي الى انخفاض الأرباح و العكس و في هذه النقطة، يرى ريكاردو أن للريع تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي و ذلك أن نشاط المنتج هو لخلق قيمة مضافة و أما الاقطاعي فليس له دور فعال في الحياة الاقتصادية اي انه يفضل الاهتمام بالمنتج الرأسمالي أكثر من الاقطاعي.

ث-**نظرية ريكاردو في النقود** : يؤكد ريكاردو أن النقود هي وسيلة للتداول بين الأشخاص والمتعاملين و أن الكمية مرتبطة أساسا بقيمة هذه النقود داخل البلد .

ج- **نظرية ريكاردو في التجارة الخارجية** : من أهم الفرضيات التي يعتمد عليها ريكاردو :- حرية تبادل السلع و البضائع على المستوى الدولي -حركية تنقل عناصر الانتاج العمل و رأسمال -إمكانية مقارنة تكاليف الانتاج خاصة ساعات العمل بين دولة و أخرى .

3- **الاقتصاد السياسي عند روبرت مالتوس (1766-1834)** [98]:لقد اهتم مالتوس بالمجتمع و مشكلاته و هو ما دفعه الى التركيز على أوضاع السكان، و لهذا يمكن القول انه أسس لمدرسة فكرية ترى أن سبب التخلف القائم في البلدان النامية، يكمن في التزايد السكاني بمعدلات اكبر من قدراته الاقتصادية.

مالتوس لديه كتاب شهير صدر بعنوان " بحث في مبدأ السكان " و قام بنشر مؤلفات عديدة أهمها مبادئ الاقتصاد السياسي لكن مكانته برزت بتأليفه لأنه طرح موضوعا جديدا هو " مشكلة السكان " و علاقتها بالإنتاج الاقتصادي، و لقد تميز هذا الاقتصادي بمعالجة ظاهرة النمو الديمغرافي و علاقته مع النمو في الإنتاج الفلاحي (خاصة الحبوب)علما بأن هذا الأخير يتميز بقانون تناقض الغلة إن نظرية مالتوس للسكان تقوم على ثلاث أسس و هي:

أ- الزيادة البشرية للمجتمعات تخضع لمتتالية هندسية 1 "،2،4،8،16،32،64،128،"256، أين أن كل حد من هذه المجموعة يضرب بنفسه حين انتقاله لفترة ثابتة .

ب-أن الزيادة في الإنتاج الفلاحي و الغذائي يخضع لمتتالية حسابية 1"،2،3،4،5،6،7،8، "9الأساس الأخير في هذه النظرية هو أن عدد السكان يتضاعف كل خمسة و عشرين سنة، و بمعنى أن المرور من 2 إلى 3 في السلسلة الأولى تحتاج الى 25 سنة و كذلك من 3 إلى 4 وهكذا دواليك و النتيجة الحتمية هو أن يأتي يوم لن يكفي الإنتاج لإطعام السكان الذين يتكاثرون على الصورة التي ذكرت سابقا فتكون الكارثة و الصدمة و ما يتبعها من حروب و مجاعات و أمراض ،ويرجع الفضل الى هذا الاقتصادي في دراسة تأثير

[98] إبراهيم مشورب ، مرجع سابق ،ص73.

السكان على النمو الاقتصادي الذي أصبح مرجعا للاقتصاديين بعد ذلك و بالتالي العلاقة بين الأجر الحقيقي و نسبة النمو الديمغرافي اي بفضل مالتوس التأثير في جانب الأجور لتقليصها من نسبة النمو السكاني .

ث-**السياسة المالتوسية** : نتيجة لهذه النظرية يرى مالتوس أن رغم ارتفاع الانتاج، الطريق الوحيد على المدى الطويل هو ارتفاع البؤس، و لحل هذه المشكلة الاجتماعية يرى روبرت مالتوس انه يجب:

- تحديد النسل: فيعتبر تحديد النسل عند مالتوس ضرورة لابد منها و لكن هذا التحديد يجب أن يكون لا ينافي الأخلاق و الدين، ذلك لأنه معارض صريح لاستعمال كل الطرق الغير مشروعة لمنع إنجاب الأطفال.
- يطالب بعدم الزواج أو تأخيره بالنسبة للطبقة الفقيرة و يطلب منها أن تمتنع لعدم استطاعتها أن تقوم بتربية الأطفال يطلب من الطبقة الغنية أن تترك فكرة الإحسان الى الطبقة الفقيرة لأن ذلك يشجع هذه الطبقة على الزواج.

4- **الاقتصاد عند جون باتيست ساي " 1767-1832**[99] : لقد اشتهر هذا الاقتصادي الفرنسي بقانونه " قانون المنافذ " أو قانون الأسواق انطلاقا من دراسته للأعوان الاساسيون في الاقتصاد .

أ- **مبدأ قانون المنافذ**: إن الفكرة الأساسية لهذا القانون أن العرض يخلق الطلب و بالتالي يخلق التوازن في الأسواق و ذلك انطلاقا من فكرة أن الانتاج يؤدي الى تبادل السلع و البضائع و بهذه العملية يتحصل الناتج على مداخيل تسمح لو بدفع أثمان عناصر الإنتاج و خاصة اليد العاملة و بذلك يستطيع الفرد الحصول على السلع و البضائع التي تحقق له المنفعة اي يكون هناك خلق للطلب، و يعتمد ساي على فرضيات هامة في هذا القانون أهمها :

ب-النقود لها دور الوسيط فقط .

ت- إلزامية تقسيم العمل .

ث- ضرورة تبادل السلع و البضائع .

ج- ضرورة المنافسة .

ح- التقدم التكنولوجي.

5- **الاقتصاد عند جون ستيوارت ميل (1806-1873)** [100]: هو ابن الفيلسوف الكبير " جيمس ميل " و يبدأ ميل تحليله بالتفرقة بين قانون الانتاج (الذي يتأثر أكثر بعوامل تقنية) و قانون التوزيع (الذي يتأثر بالعوامل البشرية) و بالتالي يرى ميل انه يمكن إحداث تغيير في قانون التوزيع لكن لا يكمن ذلك في الإنتاج.

---

[99] --رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي ،دار الأمة ، الجزائر ،2011،ص63.

[100] –نور الدين حاروش، الاقتصاد السياسي، دار الامة ، الجزائر ،2012،ص238.

أ- **تحليل ميل للإنتاج**: أضاف ميل للإنتاج رأسمال كعنصر ثالث من عوامل الانتاج و يؤكد ميل أن رأسمال منتج و انه يأتي من الادخار و حسب ميل فإن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتم لا بتراكم رأسمال.

ب-**تحليل ميل للتوزيع :** لم يدرك ميل أن الدخول هي أسعار عوامل الانتاج كما انه لم يميز بين المستحدث و الرأسمالي، و يوضح ميل بعض النقاط مثل:

ت- العمل المنتج هو الذي يخلق القيمة المضافة و يسمح بالتراكم

ث-يمكن تحقيق توازن ما بين إجمالي المداخيل و إجمالي الاستهلاك.

ج- الرأسمال هو مخزون متراكم خلال سنوات إنتاج العمل

ح- الزيادة في الرأسمال هي التي تؤدي الى الزيادة في العمل .

خ- الادخار يخلق الاستهلاك

د- معدل الفائدة يتحدد حسب تكلفة العمل

ذ- **نظرية التجارة الخارجية** تعتمد على مبدأ " القيم الدولية " اي أن التجارة ما بين الدول تعتمد أساسا حسب الطلب المتبادل.

المطلب الرابع: المدرسة الماركسية(الاشتراكية)

الماركسية مدرسة من مدارس التاريخ، التي تعتمد في تفسيرها للظواهر التاريخية على النظرة المادية، وقد ظهر هذا الفكر على يد "كارل ماركس" الذي اقترن اسمه بالتعليل الاقتصادي، والذي كان يرى أن مجمل الثورات التي عرفها العالم حدثت بسبب مجموعة من التغيرات التي طرأت على نظام الإنتاج، مثلما يرى أن المضطهدون والمضطهدين كانوا على الدوام في مواجهة تنتهي غالبا بثورات، وقد عرفت هذه المدرسة بانتقادها للرأسمالية والملكية الفردية لوسائل الإنتاج، مثلما دافعت في نفس الوقت عن الفكر الاشتراكي، وأهم رواد هذا التوجه نجد عدة فلاسفة ومفكرين أمثال "سان ريمون" وأجوستين تيري" وغيرهم. وقد تأثرت هذه المدرسة بعدة عوامل أهمها الثورة الصناعية ونمو البرجوازية في أوروبا.

الفرع الأول: نشأة المدرسة الماركسية و أفكارها

1- نشأة المدرسة الماركسية [101]

نشأت على يد كارل ماركس الذي كتب سنة 1843 "نقد فلسفة قانون هيجل" والذي بين فيه أن الدولة لا تشكل المجتمع المدني، بل بالعكس تماما. وهو أن المجتمع المدني هو من يشكل الدولة، وعند دراسته لأعمال الباحثين الانجليز والفرنسيين "سميث، ريكاردو، ميل، سيسموندي" اكتشف ماركس مدى أهمية

[101] –احمد زاوي ، رشيد مياد ،المدرسة الماركسية وتفسيرها للظاهرة التاريخية ، مجلة رؤى تاريخية للدراسات والأبحاث التطبيقية ، المجلد الأول ، العدد2، أكتوبر 2020.

العامل وتبلورت لديه هذه الافكار خاصة بعد ثورات1848. وبين أن العلاقة بين الناس قائمة على علاقات الانتاج المتمثلة في مصادر الطاقة، "مواد أولية، عمال" واعتبر حسب دراسته هذه أن نمط الانتاج هو من يحدد نوعية الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وبالتالي فالتاريخ حسب ماركس هو تعاقب انماط الانتاج المختلفة .

فرضت المدرسة الماركسية بعد الحرب العالمية الثانية نفسها فانخرط فيها العديد من المثقفين في الحزب الشيوعي مابين1945 و1960 واتجهت اهتماماتهم للقضايا الاجتماعية عامة والعمالية خاصة.

2- **أفكار روادها:**

- ✓ **كارل ماركس المولد والنشأة** :ولد ماركس في ألمانيا سنة1818من أصل يهودي قبل أن يتنصر والديه وينصرانه أيضا في السابعة من عمره، فرارا من الضغط الذي كان يعاني منه اليهود، تأثر بنظرية داروين في التطور من ناحية كما تأثر بمثالية هيجل صاحب فكرة التناقض التي يقول فيها أنه لا يمكن فهم الفكرة في ذاتها بل بضدها، ولا يتوقف التناقض عند هيجل بالفعل وضده بل يتركبان فيصبحان شيئا واحدا ثم يبدأ التناقض من جديد.

جاءت مؤلفاته الأولى تحت عنوان "الاقتصاد السياسي والفلسفة" (1844) و"الايديولوجية الألمانية " (1845-1846)وأقام ماركس بين باريس وبروكسل ولندن وعقد مع انجلز صداقة أدت إلى شراكة فكرية مثمرة، شارك في(عصبة الشيوعيين). تحمس للثورة في أوروبا وأصدرا البيان الشيوعي سنة 1848 والذي جاء فيه دعوة كل العمال في العالم للثورة وانتزاع السلطة وانشاء الدولة الاشتراكية أو الشيوعية، وتابع صراع الطبقات في فرنسا،1850 كما كتب في صحيفة نيويورك تريبيون الأمريكية في1851 أثناء إقامته في لندن. كتب أيضا في (مبادئ الاقتصاد1857) و(نقد الاقتصاد السياسي1859) و(رأس المال مجلد1 في1867) وبعد مرضه ووفاته سنة1883 واصل صديقه انجلز المهمة مستعينا بملاحظاته وأصدر المجلد الثاني في1885 والثالث في1894 .

اقترن اسمه بالتعليل الاقتصادي وهو الذي كان يرى أن التبادل والنظام الاقتصادي هي الأسس التي يقوم عليها التاريخ السياسي والفكري، وأن مجمل الثورات والانقلابات التي حدثت كانت نتيجة للتغيرات التي طرأت على نظامي الإنتاج والتبادل. وأنه على المجتمع أن ينتقل من الرأسمالية إلى الاشتراكية الاجتماعية كضرورة حتمية ثم إلى الاشتراكية المطلقة التي تتحقق فيها رفاهية المجتمع،وعند رؤية كارل ماركس للماضي نجده يفسره على أنه قصة كفاح بين الطبقات (بين السادة والعبيد) .

وكان ماركس في كتبه يشرح طريقة إخراج أفكاره إلى حيز التنفيذ أي إحداث ثورة اشتراكية، لذلك هو ينظر للوعي على أنه نتاج الواقع المادي وانعكاس له، وأن الإنسان هو صانع الأفكار والتصورات، وهو الفاعل الرئيسي في الطبيعة وفي التاريخ.

والماركسية في أصلها ليست نظرية مادية فحسب وإنما هي نظرية مادية جدلية تعتبر أن كل ظاهرة يجب أن تدرس في إطار ديناميكية تتعارض في صلبها القوى المتناقضة.

- المادية الجدلية : [102] أي أن كل الحركات الطبيعية للانسان (الأكل، الشرب، البيع و الشراء، الاستهلاك....) هي مرتبطة أساسا بالمادة و هي غير منفصلة لكن بالإشارة أن هذه الحركات هي في استمرار الذي يؤدي إلى تغيير.

- المنطق الدياليتيكي : أي أن تفسير العلاقة بين الانسان(حركاته) و الطبيعة هي علاقة منطقية مبنية عمى أن حركة الفكر ليس إلا انعكاسا لحركة الواقع.

الفرع الثاني: نظرية القيمة عند ماركس [103]

في موضوع القيمة فإن كارل ماركس يشترك مع ريكاردو في بعض النقاط، فماركس جعل من نظرية القيمة حجر الزاوية في بناءه النظري و تحليله الاقتصادي .

ينطلق ماركس في تحليله من مفهوم البضاعة التي يرى أن من الضروري فصلها عن المنتوج و يرى أن كل بضاعة تحتوي عمى قيمة الاستعمال و قيمة التبادل لكن يحث ماركس أن تحديد أي نوع من القيمة (استعمالية أو تبادلية) تتعلق أساسا بالعمل .

- فالقيمة الاستعمالية : هي صلاحية المنتوج الإشباع حاجة معينة، تعود هذه الصلاحية إلى المواد التي يتكون منها المنتوج و العمل الذي يتفق في إنتاج هذا المنتوج.
- القيمة : فالقيمة حسب ماركس هي ظاهرة تنتمي إلى انتاج المبادلة و مقدار القيمة يقاس بكمية العمل اللازمة لإنتاج السلعة.
- القيمة التبادلية : هي علاقة بين قيمتين، و التي تكمن من الحصول على بضائع أخرى أي تعتمد على تبادل السلع و البضائع. [104]
- أما عن فضل القيمة : ينطلق ماركس من نظرية القيمة لتحميل مفهوم القيمة الزائدة (أو فضل القيمة) خاصة أن العمل هو مثل أي سلعة أي يخضع لعملية العرض و الطلب ، لكن يجب التفرقة بين قوة العمل و إنتاج العمل حيث أن :
- قوة العمل : التكاليف اللازمة لإنتاج قوة العمل أو لتجديدها و هي كلفة العمل و قيمتها تقاس بالزمن الذي يحتاجه العمل لإنتاج الحاجات .

---

[102]– نور الدين حاروش، مرجع سابق،ص335.

[103] –رفيقة حروش، مرجع سابق ،ص146.

[104] - إبراهيم مشورب ، مرجع سابق،ص105.

- ناتج العمل : الوقت الذي استعمل في انتاج السلعة أو بضاعة ما من طرف العامل و يكون غالبا أكبر وقت قوة العمل . و بالتالي فإن حساب فضل القيمة يكون عن طريق الفرق بين ساعات العمل المخصصة لقوة العمل و ساعات العمل المخصصة في انتاج العمل أي الفرق بين الأجر المقدم لساعات قوة العمل و الأجر المقدم لساعات انتاج العمل .

و بالتالي : القيمة الزائدة هي الفرق بين القيمة الجديدة المنتجة من اليد العاملة و قيمة هذه اليد العاملة.

و يمكن شرح ذلك في المثال التالي :

عدد ساعات العمل	عدد ساعات العمل لإنتاج العمل	قيمة فضل القيمة	نسبة فضل القيمة
6ساعات	10 ساعات	4 ساعات	66%=100*4/6
6ساعات	10 ساعات	4 ساعات	83%=100*5/6
6ساعات	10 ساعات	4 ساعات	100%=100*6/6

يرى كارل ماركس أن للنقود دور أساسي في عملية خلق القيمة الزائدة ويتسم رأسمال الى نوعين:

الرأسمال المتغير : المبلغ المخصص لدفع أجور العمال.

الرأسمال الثابت : المبلغ المخصص لشراء واستعمال الآلات والمواد الأولية .

أشكال القيمة الزائدة :[105]

- القيمة الزائدة المطلقة : و يقصد بها زيادة في المدة الزمنية للعمل و لكنها تتأثر بالحدود الطبيعية و الفيزيائية للعامل .

- القيمة الزائدة النسبية : و يقصد بها الزيادة في انتاجية العمل بالاعتماد عمى التأثير على المدة الزمنية و كذلك عن طريق المكننة .

- القيمة الزائدة الاضافية (الفرقية) : و يقصد بها القيمة الزائدة المتحصل عليها من تحسين فعالية نمط العمل، اي الاعتماد على الامكانيات الحقيقية للمؤسسة في الانتاج بتكاليف أقل للسلع .

- الربح : و هو المبلغ النقدي الذي يبحث المنتج لتعظيمه و يكون خاصة الفرق بين التكاليف المستعملة (اي رؤوس الأموال المستعملة) و الإيرادات المتحصل عليها.

[105]– عبد اللطيف بن اشنهو ، مرجع سابق، ص167-169.

ينطلق ماركس من البنية الوسطية للربح و يؤكد ان المنافسة هي التي تخلق نوع من التعادل في الربح بين كافة المؤسسات الصناعية و هو يفرق كما ذكرنا سابقا بين نوعين من رأسمال (ثابت و متغير)و من كل هذا يتضح ان البناء النظري لكارل ماركس يبدأ من نقده للبناء النظري الكلاسيكي او التقليدي بفضل منهجه توصل ماركس في ذات الوقت الى ان يحقق لنفسه نقطة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما في النظرية التقليدية من نتائج اساسية صحيحة و ان يقدم النظرية التي تمثل نفيا لهذه النظرية التقليدية. على هذا النحو يجد الاقتصاد السياسي في العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس تطوره الدياليكتي.

المطلب الخامس: المدرسة الكينزية106

عرفت أفكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى و الثانية العديد من الانتقادات، فنشأت على إثرها مجموعة من الأفكار التي لم تكن مناقضة تماما لمبادئ النظرية التقليدية، و لكنها كانت تحمل في طياتها العديد من الأراء التي كان من شأنها تعزيز النظام الرأسمالي و تطويره، لتعرف تلك الفترة نشوء النظرية الكنزية التي عرفت رواجا كبيرا بعد حدوث أزمة الكساد الكبير سنة ،1929 حيث حاولت هذه النظرية تقديم حلول للخروج من هذه الأزمة، وفي عام 1936 قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينرد كينز" تحيلا جديدا وذلك في كتابه الشهير "النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود" وجدير بالذكر أنه كان قد سبق مجموعة من الاقتصاديين انتقاد النظرية الكلاسيكية وإبداء أفكار تتناسب مع أفكار كينز خاصة المدرسة السويدية، إلا أن كتاباتهم لم تعرف رواجا بعد انتشار كتابات كنز التي أحدثتها ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف المدرسة الكنزية

تأسست المدرسة الكنزية على يد المفكر الاقتصادي كينز عقب الحرب العالمية الثانية، و قد اعتمد بناء هذه النظرية في ظل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة تلك الفترة، و صعوبة تطبيق النظرية الاقتصادية التقليدية خصوصا نظام المسكوكات الذهبية الذي كانت تسير عليه جل دول العالم تلك الفترة نتيجة الانخفاض الشديد في احتياطاتها من الذهب، فانهار هذا النظام تحت وطأة أزمة الكساد العالمي التي مست معظم الدول الأوروبية الرأسمالية، و التي دفعت إلى غلق معظم المؤسسات الإنتاجية و إفلاسها نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العر ض الكلي للإنتاج، فكانت النتيجة الانتشار الكبير للبطالة و انخفاض معدلات الاستثمار والانخفاض المحسوس في الأسعار، فعرف الاقتصاد ركودا كبيرا عجزت النظرية التقليدية إيجاد حل له.

[106]- باية خديجة شراقي ، مرجع سابق،ص27-29.

الفرع الثاني: مقومات و مبادئ النظرية الكنزية [107]

تقوم النظرية الكنزية على التحليل الكلي والذي يهتم بأداء الاقتصاد القومي ككل، حيث اهتم كنز ما بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة المشاكل التي تعيق التطور الاقتصادي، وفيما يلي سنتناول المقومات الأساسية التي يقوم عليها التحليل الكنزي.

أ- **نظرية التوظيف:** تتعارض نظرية التوظيف لدى كنز بشدة مع النظرية التقليدية فيما يتعلق بمشكلة البطالة، حيث ترى النظرية الكنزية أن النظام الاقتصادي الرأسمالي غير قادر على ضمان تحقيق التوظف التام، وأن الاقتصاد الوطني قد يصل إلى التوازن في الناتج حتى وإن كانت بطالة أو تضخم.

إذ يعتبر كنز أن التوظف الكامل المصحوب بالاستقرار نسبي في الأسعار إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

و هنا يتبين فشل نظرية التوظيف الكلاسيكية، و يتبين عدم قدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، وأن مستوى التوظيف يتوقف على مستوى الإنفاق الكلي كما وضحه كنز .

ب-**مرونة الأجور والأسعار**: تعارض النظرية الكنزية مبدأ مرونة الأجور والأسعار إثر حدوث انخفاض في الانفاق الكلي و التي من شأنها ضمان التوظيف الكامل. فالنظام الرأسمالي الحديث لم يعد يتقبل سيادة منافسة تامة بل أصبح يسير وفقا لنظام مقيد بعقبات سياسة وعملية تعمل على جعل الأسواق غير قابلة لتحقيق و قبول فكرة مرونة الأسعار والأجور.

فالمنتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق بعض السلع الهامة ولن يقبلوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعارض النقابات العمالية الاتجاه نحو تخفيض الأجور في سوق العمل في حالة ما إذا انخفض الناتج الكلي.

ت-**نظرية الاستثمار و الادخار:** بينما يرى الكلاسيك أن زيادة الادخار يترتب عليه زيادة في الاستثمار، فإن النظرية الكنزية تعتبر بأن الزيادة في الادخار يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وبالتالي تراجع الطلب على مختلف السلع والخدمات، و يفسر أصحاب هذا الاتجاه أن كل من الاستثمار و الادخار يقومان على دوافع مختلفة، فالعائلات قد تدخر من أجل شراء سلعة معينة في المستقبل أو من أجل الاحتياط لظروف طارئة أو لغيرها من الدوافع، بينما دوافع الاستثمار هي تحقيق الربح بالدرجة الأولى و بالتالي فإن الادخار لا يتجه بالضرورة إلى الاستثمار و هذا ما بينه كينز في نظريته.

[107] – باية خديجة شراقي ، المرجع السابق، ص30.

ث- **دور الدولة لدى كينز**: يتعارض كنز مع النظرية الكلاسيكية في مبدأ الدولة الحامية حيث يرى كينز ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب و الذي من شأنه تحقيق التشغيل الكامل، كما على الدولة أن تقوم باتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى اعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف طبقات المجتمع كما يرى كنز أنه على الدولة تنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق الانفاق الاستثماري في بعض المشروعات و البنى التحتية مما يترتب عليه زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر كما يمكن أن تقوم أيضا بخفض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض و القيام باستثمارات جديدة، كما تتدخل الدولة للحد من الاحتكار .

ج- **سعر الفائدة:** يعتبر كينز أن النقود ليست حيادية و أن الطلب عليها قد يكون لأغراض و دوافع أخرى بما يعرف عند كنز بتفضيل السيولة، كما يعتبر أن سعر الفائدة أداة تسمح لعرض النقود بالتأثير على الأنشطة الاقتصادية، كما أن معدل سعر الفائدة ليس بالعامل الوحيد المؤثر على قرارات المستثمرين، بل أن توقعات رجال الأعمال للمبيعات و الأرباح و رؤيتهم التشاؤمية أو التفاؤلية لبيئة الأعمال تؤثرا بنسبة كبيرة على قراراēم الاستثمارية .

ح- **الطلب الفعال والتوازن الاقتصادي**: تنطلق النظرية الكنزية من فكرة عدم قبول و صحة قانون المنافذ لساي، و الذي بمقتضاه أن العرض يخلق الطلب المساوي له. و على عكس ذلك يعتبر كنز أن الطلب هو الذي يخلق العرض وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم كل من الإنتاج و العمالة . كما يتوقف التوازن في الاقتصاد على مستوى الإنفاق الكلي على الناتج، فارتفاع في الإنفاق الكلي يترتب عليه زيادة في التوظيف والإنتاج إلى أن يبلغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل وبالمقابل فإن الانخفاض ي الإنفاق الكلي سوف يؤدي للركود.

خ- **الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية**:

د- رأى كينز أن السياسة النقدية ذات تأثير نسبي و غير فعال على الطلب،في حين يعتبر كثير من الاقتصاديين أن السياسة النقدية يمكن أن تلعب دورا مهما في تحديد الطلب؛

ذ- يرى الكثير من الاقتصاديين أن السياسة المالية المتمثلة في الانفاق الحكومي و الضرائب لا تؤ ثر على الطلب بما يكفي لضمان تحقيق نمو مستقر للناتج؛

ر- هناك الكثير من نقاد النظرية الكينزية الذين يعتبرون بأن كنز ركز كثيرا في تحليله على دور الدولة في التمويل الاستثماري على المشروعات، مما يحقق فوائد مكتسبة، من المستحيل خفضها بعد الركود؛

ز- يرى بعض الاقتصاديين أن السياسة التوسعية غير فعالة إذ أنهم يعتبرون انخفاض الضرائب المصاحب للإنفاق الحكومي أمرا مؤقتا، فيتجهون أكثر إلى الادخار تحسبا لارتفاع الضرائب مرة أخرى وبالتالي يتوقفون عن الإنفاق.

الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية

المبحث الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي

المبحث الثاني: لنظام الرأسمالي الاشتراكي

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي

تمهيد:

يعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة المبادئ و الأسس التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية ، كما يتضمن اساليب حل مشكلاتها الاقتصادية ، و اساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية ،و اساليب الادارة الاقتصادية و تخطيط وفقا لتلك الأسس و المبادئ.

وقد شهدت النظم الاقتصادية، وعبر التاريخ الإنساني، تطوراً كبيراً ، وقد اعتمد هذا التطور على معيار الرفاهية المادية التي يقدمها أو ينشدها النظام محل البحث للمجتمع .

وقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادى للنظم الا قتصادية عدة تقسيمات انطلاقاً من معايير مختلفة . فهناك أولاً تقسيم يعتمد على النشاط الاقتصادى الغالب ، فيقسم هذا التطور إلى اقتصاد الصيد، فاقتصاد الرعي والزراعة والتجارة والصناعة .

وهناك تقسيم ثان يستند إلى وسيلة التبادل، فيقسم التطور إلى مرحلة الاقتصاد الطبيعى أو التقايضى، ثم الاقتصاد النقدى، وأخيراً الاقتصاد الائتماني .

وهناك تقسيم ثالث يعتمد على حجم ونطاق العمليات الاقتصادية ، فيقسم التطور إلى مرحلة اقتصاد القرية، ثم اقتصاد الحضر، ثم الاقتصاد الإقليمي، ثم الاقتصاد الوطنى، فالاقتصاد الدولي .

لكن أهم هذه التقسيمات شيوعاً بين الاقتصاديين هو ذلك التقسيم الذي يعتمد على شكل وطبيعة العناصر الثلاثة المشكلة لأى نظام اقتصادى، و هي القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية والمذهب الفكري.

وهكذا يقسم تاريخ النظم الاقتصادية في أوروبا إلى مرحلة النظام البدائي، فنظام الرق، فالنظام الإقطاعي

فالنظام الحرفي، ثم النظام الرأسمالي، وأخيراً النظام الاشتراكي .

و سوف نتناول كل من نظام الرأسمالي و الاشتراكي والنظام الإسلامي بنوع من التفصيل لأن مفهوم النظام يتجسد بها بكل دقة .

المبحث الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي

يطلق على النظام الاقتصاد الرأسمالي أسماء متعددة كالرأسمالية وكالنظام الاقتصادي الحر أو النظام الليبرالي، و بعد أن استقر النظام الإقطاعي في فتر ات العصور الوسطى، ظهرت مجموعة من العوامل غيرت طبيعة البنية السياسية و الاجتماعية لتلك المرحلة، إذ مهدت لظهور نظام جديد، قام على أنقاض النظام الإقطاعي البائد، عرف حينها باسم النظام الاقتصادي الرأسمالي

المطلب الأول: تعريف النظام الرأسمالي [108]

يعرف هذا النظام باسم: "الرأسمالية"Capitalisme ، حيث يتميز بنمط معين من الإنتاج الذي يرتكز أساسا على تجزئة المجتمع إلى طبقتين رئيسيتن: تتمثل الأولى في طبقة العمال أو تلك التي سميت حينها بطبقة البروليتاريا، والتي كانت مجبرة على بيع قوة عملها، حيث أنه لم تكن لتمتلك حينها رأس المال أو وسائل الإنتاج التي تتيح لهم العمل لصالحهم، وأما الطبقة الثانية فكانت تتمثل في مالكي وسائل الإنتاج المختلفة من آلات وأدوات العمل و المواد الأولية و الأرض، سواء كانت مكونة مؤسسات و شركات و أفراد، الذين باستطاعتهم شراء قوة العمل من أجل تشغيل مشروعاتهم الاقتصادية .

ففي جوهر النظام الرأسمالي تعبير عن نظام إنتاج يخدم الطابع الاجتماعي، بحيث يسيطر على مجموع الثروات و وسائل و أدوات الإنتاج عدد محدود جدا من الأفراد والجماعات الذين يمثلون طبقة الرأسماليين، في حين تصبح غالبية أفراد المجتمع مضطرة للعمل كطبقة أجيرة لدى الطبقة السابقة، والتي تهدف إلى تعظيم أرباحها على حساب البروليتاريا من العمال.

الفرع الأول: عوامل نشأة وقيام النظام الرأسمالي [109]

خلال فترة وجيزة من الزمن وتحديدا منتصف القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، تجمعت جملة من المؤثرات التي دعت إلى انهيار النظام الذي كان يغلب عليه صفة الإقطاع، إذ تمخض عن ذلك ظهور نظام جديد يلوح في الأفق يتسم بصفة الاقتصاد الرأسمالي. و يشير كتاب الفكر الاقتصادي لتلك الفترة، أنها شهدت بداية ما سمي حينها بالثورة الصناعية وظهور أمريكا كدولة اقتصادية عظمى، كما صدرت مجموعة من المؤلفات وأمهات الكتب في الاقتصاد، وعلى رأسها "ثروة الأمم Nations of Wealth "للعالم الشهير آدم سميث.

---

[108] – باية خديجة شراقي ، مرجع سابق،ص52.

[109] - نفس المرجع،ص52-54.

على أنقاض النظام الإقطاعي قام النظام الرأسمالي، فتلك العوامل والظروف التي أودت بالنظام الإقطاعي إلى الانهيار، هي ذات العوامل التي أسهمت في إحداث تغيير هيكلي في البنيان الاجتماعي القائم حينها، والسير مضيا وراء نظام جديد يخدم المجتمع ككل بصفة أكثر عدلا، أطلق عليه اسم النظام الرأسمالي .ويمكن أن نوجز الأسباب التي ساهمت في قيام النظام الرأسمالي في العوامل التالية:

أ- **الفتوحات الأوروبية واكتشافاتهم الجغرافية**: ظهرت الحاجة في بعض الدول الأوروبية التي كانت لا تنتج حينها بعدما كان الاقتصاد الأوروبي يعتمد على نفسه بنفسه بطائل الاكتفاء الذاتي. وفي حين كان العرب هم المتحكمون في تجارة الشرق، تحكم بها الإيطاليون من الجهة الغربية، مما أكسب الجميع أرباحا وفيرة جدا، وبقيت الدول الأوروبية الأخرى دون ذلك، فجعلت تبحث عن السبل والطرق الكفيلة بمجابهة سيطرة روما على التجارة ونفوذ المال إليها، مما دفعها إلى تشجيع كل من البرتغال وإسبانيا نحو البحر، للبحث عن اكتشافات جديدة قد تغنيها عن تجارة العرب وإيطاليا .

ب- **زيادة عدد السكان:** التي وما أدى إلى زوال النظام الإقطاعي، تلك الزيادات المستمرة في عدد السكان، وهو الأمر الذي عرفته الشعوب الأوروبية منذ القرن السادس عشر، إذ كان نتيجة لانخفاض نسبة الوفيات لتوافر الرعاية الصحية و الخدمات الطبية خاصة في المدن. ولعل من أهم الصور التي أدى إليها زيادة عدد السكان، تلك الزيادات المعتبرة في الطلب المحلي على المواد الغذائية، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، وتحول بذلك المفهوم من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى إمداد الأسواق المحلية والجوارية بما تحتاجه من مواد غذائية، وأصبح الريف هذا موردا إنتاجيا مهما في عملية التبادل التجاري.

ت- **تراكم رأس المال**: من الأسباب التي ساهمت في قيام النظام الرأسمالي تحقق مجموعة من العوامل نوجزها في التالي :

ث-ازدهار عمليات المضاربة و الربا التي مارستها عائلات أوروبية كثيرة مما أدى إلى حصولها على ثروات كبيرة؛

ج- اكتشاف المعادن النفيسة كالذهب والفضة و انتعاش التجارة بين المدن وما حازت عليه الدول الأوروبية المستبدة من مكاسب و خيرات مستعمراتها؛

ح- تراكم رؤوس الأموال لدى النبلاء ومالكي العقارات و بعض أفراد المجتمع ، كما ز ادت ثرواتهم ونمت جراء زيادة عدد السكان و الضرائب ونماء المدن .

وعبر هذه النقاط والمراحل تمكنت مجموعة من تلك الدول من الحصول على أموال وفيرة من أجل تمويل مشروعاتها ذات الحجم الكبير، مما ساهم في نمو التجارة وإزالة القيود و الحواجز على حرية انتقال السلع و الأفراد، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الأخذ بمبدأ تقسيم العمل و كذا التخصص فيه، وكذلك اتساع نطاق السوق المحلي وحتى الأسواق الدولية.

خ- **ظهور الدولة القومية الحديثة و مجموعة من التطورات السياسية التي عقبتها**: ساد أوروبا ما قبل القرن التاسع عشر نظام الإقطاعية الذي كان يعبر عن المعيار السياسي الوحيد الخاضع لسلطة الملك

ورجال الدين، ثم ظهرت الدولة القومية بعدها كنموذج سياسي جديد، حل محل النظام الإقطاعي، ومع هذه التغيرات الحديثة التي طرأت على النظام الاقتصادي والسياسي الدولي أضحت المصالح أكثر حميمة بين التجار البورجوازيين وبين سلطة الدولة وزادت المصلحة بينهم وتشابكت علاقاēم ببعضها البعض.

د- **زيادة التطور التقني و الصناعي**: حيث انتشر إحلال العمل اليدوي بالمكننة، إذ شهدت الدول الغربية من أوروبا نهضة علمية شاملة خلال القرن الثامن عشر، فتنوعت التجارب و الأبحاث لتشمل مختلف فروع العلم، وكانت بذلك خطوة مهمة في كونها السبب الرئيسي في بداية حركة سريعة للاختراعات والآلات المعقدة، والتي ساهمت بقيام نشأة المشروع الصناعي آنذاك، حيث يعتبر لبنة الإنتاج الرئيسية في النظام الرأسمالي.

ذ- و كان للثورة الصناعية حينها الأثر البالغ على الحياة الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية سواء في أوروبا أو في غيرها من دول المعمورة.

الفرع الثاني: خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي [110]

تجزأت خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي ما بين جوانب اجتماعية وتنظيمية وبين دوافع الفعاليات الاقتصادية لذات النظام على النحو التالي :

1- **الجوانب الاجتماعية و التنظيمية للنظام الاقتصادي الرأسمالي**: يرتكز الإطار الاجتماعي و القانوني في هذا النظام على مجموعة المقومات التالية :

أ- **عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد:** إن الاقتصاد الرأسمالي هو النظام الاقتصادي الذي تكون فيه الليبرالية الاقتصادية مكونا أساسيا وغير قابل للتفاوض إطلاقا، إذ أن فكرة الاقتصاد الحر تعو د إلى عالم الاقتصاد آدم سميث الذي عبر عنها بمقولته الشهيرة "دعه يعمل دعه يمر" كما تم التطرق من قبل إلى ذلك، تلميحا منه بضرورة عدم وضع أي معوقات أو حواجز من طرف الدولة أو أحد أشخاص القانون العام تحول دون ممارسة الفرد أو المنظومات الاقتصادية حقها الطبيعي والمشروع في العمل والتملك. فهذا النظام يقوم على مبدأ عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة على أن يترك السوق يضبط ذاته بنفسه، حيث أن الليبرالية تعتمد أساسا على جوهر الحرية الفردية، وهو ما يتطابق مع أن الفرد ولد حرا، و بالتالي فإنه يمتلك من الحرية ما يجعله يقوم بأي نشاط اقتصادي .

ب-مبدأ الملكية الخاصة: تعترف التشريعات والقوانين المعمول بها في الدول الرأسمالية بحق الأفراد والجماعات في تملك الأموال والأصول ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا إنتاجية أم استهلاكية، كما تعترف كذلك بحقهم في ملكية جملة من الحقوق الفرعية كحق التصرف و حق

[110] – باية خديجة شراقي ، المرجع السابق ،ص55.

الاستغلال و حق الاستعمال، كما تتضمن تلك التشريعات حق الاعتراف بحق الميراث كشكل من أشكال الكسب والملكية؛

ت-**مبدأ المنافسة الحرة**: تعتبر المنافسة الحرة المبدأ الجوهري الذي يقوم عليه اقتصاد السوق أو النظام الرأسمالي، حيث ارتبطت بظهور وتطو ر الفكر الاقتصادي الذي يدعو إليه هذا النظام. وتعبير المنافسة عن حرية الصناعة و التجارة، إذ يقصد منها حرية الأشخاص الطبيعية والمعنوية على حد سواء في مزاولة الأنشطة الاقتصادية التي تكون من اختيارهم، دون ترخيص مسبق أو ممارسة الرقابة عليهم، وبالتالي أضحت المنافسة مبدأ أساسيا وأمرا طبيعيا في عالم الاقتصاد، بعد أن تأكد أن المنافسة و حرية التجارة وجهان لنفس العملة؛

ث-الدور المهم الذي يلعبه رب العمل أو المقاول: يقوم أرباب العمل بجمع عوامل الإنتاج المتمثلة رأس المال والموارد الطبيعية والعمل ضمن وحدة اقتصادية قد تكون مشروعا صناعيا أو متجرا أو مزرعة...الخ، إذ أن أرباب العمل يمثلون بذلك العنصر الهام والرئيسي في عملية الإنتاج و تبادل السلع والخدمات، مقابل دفعهم كنتيجة لذلك أجرة للعمال وقيمة المواد الأولية و الضرائب المترتبة عن إنتاجهم، ثم يحتفظون بالباقي كربح صافي يقابل نشاطهم الإنتاجي؛

ج- مبدأ حرية العمل و التعاقد: يعتبر العمل من الناحية التشريعية حرا غير مقيد، ولكنه يرتبط من الناحية الاقتصادية بقانون الطلب والعرض، شأنه في ذلك شأن أي سلعة أو خدمة اقتصادية، حيث يدفع الأجر عن كل عمل مباع، و يحدد ذلك العقد المبرم بين المشتري و البائع؛

2- **دو افع الفعاليات الاقتصادية في النظام الرأسمالي**: يعتبر دافع الحياة الاقتصادية دافعا مصلحيا فرديا، يتلخص في تعظيم الربح إلى أكبر حد ممكن، في إطار قانون العرض والطلب أو ما تسمح به قوانين السوق الأخرى، وهذا الذي أوضحه العالم "سومبارت" في أن الفكرة الرأسمالية تتجزأ إلى ثلاث مبادئ كما يلي :

مبدأ العقلانية؛ مبدأ المزاحمة الحرة؛ مبدأ حرية التملك .

حيث أن الإيضاحات التي وضعها سومبارت تعبر عن العقلانية الاقتصادية، المتمثلة بالتخطيط والموضوعية التي تستلزم أن يكون الهدف حاضرا في العقل على الدوام .

وأخيرا فإن الرأسمالية سقف علوي للاقتصاد يعبر في مصطلحها عن القوة التي تنشأ عن التركز في حرية إمتلاك الأفراد لأعمالهم ومنتجاēم في مجال تنافسي شديد الاتساع، بحيث يحتل ذلك السقف مجال الأغطية الأخرى من السياسة والاجتماع ويجعلها تابعة له.

وبالنسبة لأشكال كينونة الرأسمالية فهي تعبير مطلق عن الإحتكار، وهو الذي نسميه في أدبيات الاقتصاد بالمنافسة الاحتكارية أو باحتكار القلة.

كما أن هيكل الرأسمالية يقتات على الهيكل الذي يوجد أسفله، والذي نعبر عنه باقتصاد السوق. إذ أن هذه الهياكل هي منبع كينونة الرأسمالية، والتي استندت عليها أكثر من إستنادها على التناقضات التي عرفتها المدارس الاقتصادية في عهد الاقطاعيين.

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي

يعني نمط الإنتاج الرأسمالي ببساطة طريقة مميزة للإنتاج، والتي يمكن أن تعرف من حيث كيفية تنظيمها اجتماعياً، وما هي أنواع التقنيات والأدوات المستخدمة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي[111]. وعليه، فقد تتميز طريقة الإنتاج الرأسمالي بخصائص جوهرية تخص نوع علاقات الإنتاج السائدة ،وما يرتبط بها من هدف أساسي للنشاط الاقتصادي وطريقة أداء الاقتصاد الوطني .

الفرع الأول: نوع علاقات الإنتاج السائدة

يقوم الإنتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومفاد ذلك تمكين المجتمع من الاستحواذ على الفائض الاقتصادي، وبالتالي تحويل بقية أفراد المجتمع إلى أجراء يبيعون قدرتهم على العمل في إطار علاقة تعاقدية تربط رب العمل بالعامل، وما يلاحظ أنّ شكل الملكية الخاصة يتغير بتغير طريقة الإنتاج الرأسمالية، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين تاريخيين هما[112]:

الاتجاه الأول: التحول من الملكية الفردية أو الخاصة نحو ملكية مجموعات، وهو اتجاه يعكس الانتقال من المشروعات الفردية إلى مختلف أنواع الشركات التجارية خاصة شركات المساهمة، وهي التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك بل على ما يقدمه من مال بغض النظر عن شخصه، وهي تعدّ في الوقت الحالي أداة فعّالة للتطور الاقتصادي.

الاتجاه الثاني: التحول من الملكية الصغيرة إلى الملكية الكبيرة في شكل مشروعات، وذلك في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى أنّ تطور المشروع الرأسمالي من حيث تنظيمه وسيطرته على السوق مرّ بمراحل، هي كما يلي:

1- مرحلة مشروع مارشال: (نسبة إلى ألفريد مارشال) حيث يكون صغيرا نسبيا ومنظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة، يمارس الإدارة فيه فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد يقومون بكل الأعمال الإدارية.

---

[111]– حسان بقة ، المرجع السابق.

[112]– نفس المرجع.

2- مرحلة المشروع الكبير: وفيها يكون المشروع على المستوى الوطني، وقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، يضم عدد كبير من المشروعات الموزعة وينظمها على أساس التكامل الرأسي بين مراحل الإنتاج والتسويق، وفي هذا النوع يحتفظ المركز الرئيسي للمشروع بإدارة المستويين الأعلى والمتوسط، أما المستوى الأدنى فتمارس إدارته في داخل الوحدة الإنتاجية.

3- المشروع الرأسمالي الدولي: عرف هذا المشروع تطور كبير بعد الحرب العالمية الثانية في إطار احتكارات دولية، تتميز بأنّ كل منها ينتج العديد من السلع على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، وهذا الشكل يناسب إستراتيجية رأس المال الدولي، وهو يمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق الدولية في الأجزاء المختلفة من السوق الدولية[113].

ينقسم الإنتاج الرأسمالي إلى عدة أقسام غير مركزية، يتخصص كل منها في إنتاج منتوج واحد، منظم كوحدة تكاد تكون مستقلة تشبه المشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة، إلا أنه يوجد ما يسمى بالمكتب العام الذي يهدف إلى تنسيق القرارات والتخطيط للمشروع على المستوى الدولي لحمايته من منافسة المشروعات الأخرى وتمكينه من النمو والتطور، ويتميز هذا الشكل بمرونة كبيرة تمكنه من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الإنتاج في تغيرهما المتزايد باستمرار[114].

أما على مستوى التنظيم الإداري، فإن المستوى الأول الخاص بالأعمال الإدارية ينفصل تماماً على المستوى المتوسط، ويكون المكتب العام للمشروع الذي يختص في رسم الإستراتيجية التي يجب أن يتبعها المشروع، أما المستوى المتوسط فيسهر على تسيير المسائل الإدارية التي تترجم الإستراتيجية العامة ميدانياً في إطارها التكتيكي والتقني، ويختص المستوى الأدنى بتنفيذ كل القرارات التي تتخذ على المستوى المتوسط. وهكذا تتضح طريقة الإنتاج الرأسمالية من خلال المشروع الرأسمالي الدولي أو ما يسمى بالشركات متعدّدة الجنسيات بطريقة يمكن بواسطتها إدارة الثروة على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي

الإنتاج الرأسمالي يتم عن طريق قوى السوق ونظام الأسعار، حيث أن كل ذلك يلعب دورا حيويا في توزيع القوى الإنتاجية على مختلف النشاطات. وبعبارة أخرى فإن السوق وحركات الأثمان هي عبارة عن ميكانيزم التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي، فصاحب المشروع يتخذ قراراته المتعلقة بالسلع التي ينتجها وبالمكان الذي يستثمر فيه وعدد العمال المستخدمين، وكمية المواد الأولية اللازم الحصول عليها، وكل ذلك يتخذ على أساس الأثمان السائدة في السوق على نحو يقال أن النظام تحكمه قوى موضوعية أو قانون

---

[113]– علي سعيدان، علي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 4.

[114]– المرجع نفسه.

القيمة مستقلة في حركيتها عن إدارة الأفراد، وهو ما يعبر عنه بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانيزم السوق[115].

وفي هذا الإطار، تتم طريقة الإنتاج في أثناء فترة زمنية معينة، ومن خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: ظهر فيها الرأسمالي صاحب المشروع كمشتري للسلع في السوق: وسائل الإنتاج (أدوات عمل ومواد أولية)، والقدرة على العمل، بمعنى أن النقود تتحول إلى سلع لإنتاج سلع أخرى، وهي المرحلة التي يتحول فيها رأس المال النقدي إلى رأس المال المنتج.

المرحلة الثانية: يمر رأس المال في هذه المرحلة بالمرحلة المنتجة باستخدام السلع المشتراة واستعمالها استعمالا منتجا، فبعد عملية التفاعل داخل المشروع بهدف إنتاج السلع وعرضها في السوق، وفيها يتحول رأس المال المنتج في شكل سلع.

المرحلة الثالثة: وفيها يعود صاحب المشروع إلى السوق كبائع للسلع المنتجة في المرحلة الثانية، محاولا تحقيق الربح المتكون في قيمة جزء من الناتج، وهي مرحلة تحول رأسمال السلعي إلى رأسمال نقدي[116].

- يبدو رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها، والتي يعتبر كل منها شرطا للأخر.

فالمرحلتان الأولى والثانية تنتميان إلى دائرة التداول بينما تنتمي المرحلة الثالثة إلى دائرة الإنتاج، تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليُتم دورته بصفتها واسطة عملية الإنتاج الرأسمالي، إلا أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة إنتاجية لأخرى، حيث يتميز الإنتاج الرأسمالي عما سبقه بالمعدل السريع للتطور الذي يكمن فيه معدل مرتفع لتراكم رأس المال. ذلك أن رأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الإنتاج الاجتماعي في خلال فترة زمنية معينة، وإنما كذلك لهذه العملية في تجددها المستمر عبر الزمن في فترات متعاقبة تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة إلى أخرى.

وأخيرا يمكن القول بأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تتميز بتحقيق تقدم فني يقوم على استخدام الآلة وتقسيم العمل كما يتميز بسرعة تراكم رأس المال.

---

[115]– حسان بقة ، المرجع السابق.

[116]– علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 5-6.

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي

يمتاز النظام الاقتصادي الاشتراكي بالإدارة التعاونية للاقتصاد، و بالملكية الجماعية لوسائل عناصر الإنتاج؛ كما يعبر ذات النظام عن فلسفة سياسية تحمي هذا النظام الاقتصادي وتدعمه بشكل كبير. وتعود الملكية الاجتماعية في النظام الاشتراكي إما إلى دولة المؤسسات المستقلة أو أن تكون في شكل ملكية شائعة أو شركات تعاونية أو إما أن تكون ملكية عامة بصفة مباشرة.

و تعتمد الاقتصاديات الاشتراكية على الإنتاج من أجل الاستخدام المباشر لمدخلات الاقتصاد قصد إشباع الطلب الكلي الفعال من مختلف الحاجات البشرية و المتطلبات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي

سوف نعرض من في هذا المطلب لمفهوم النظام الاشتراكي من خلال التطرق لنشأته وتعريفه وصولا لبيان مميزاته .

الفرع الأول: نشأة وتعريف النظام الاشتراكي

1- نشأة النظام الاشتراكي

بدأ النظام الاشتراكي في الظهور على يد "كارل مارس" في منتصف القرن التاسع عشر، وقد نشأ على إثر إسراف حكومات الدول الغربية في تطبيق مبادئ الحرية وتمجيد مذهب الفردية، نتيجة لتطبيق الآراء والتعاليم التي نادى بها مجموعة الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد باسم "الاقتصاديين الكلاسيك" وما كاد ينتصف القرن التاسع عشر حتى بدأ بوضوح النظام الرأسمالي الحر ينطوي على عيوب كثيرة وانحرافات خطيرة تجعله يخفق في تحقيق مطالبه الإنسانية[117].

وقد أكد ماركس في كثير من مؤلفاته أن النظام الرأسمالي الحر يخدم مصالح طبقة واحدة في المجتمع هي طبقة أصحاب رؤوس الأموال التي تمتلك عناصر الإنتاج وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، ولقد أدى هذا الوضع إلى سوء توزيع الدخل والثروة وتركزها في أيدي فئة ملاك عناصر الإنتاج[118]. وإذا كان الفرد هو محور التنظيم القانوني والسياسي في ظل النظام الرأسمالي، فإن

---

[117]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 105.

[118]– عويسي أمين، "دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة 2، 2016، ص 101.

الجماعة بالنسبة للنظام الاشتراكي هي غاية النظام الاقتصادي، فالنظام الجماعي يرى أنه ليس هناك انسجام طبيعي بين المصلحتين العامة والخاصة فقد يحدث التعارض بينهما.

إن المصلحة الجماعية ليست مجموع المصالح الخاصة، ولكنها تعتبر مستقلة عن المصالح الخاصة، لذلك لأن الجماعة رغم أنها تتكون من مجموعة من الأفراد إلا أنها لها كيان ذاتي مستقل عن كيان الأفراد المكونين لها، ولذلك يجب أن يكون هدف النظام الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية، وهذا لن يتأتى إلا بإحلال السلطة الجماعية محل الحرية الفردية[119].

وفي ظل هذه الظروف ظهر النظام الاشتراكي، والذي يقوم أساسا على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتخفيف ما قد يعجز عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه، وتهدف الدولة من تدخلها في النشاط الاقتصادي تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الأفراد، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية، ويهدف أيضاً إلى تحقيق الكفاية في الإنتاج، عن طريق تدخل الدولة بدفع عجلة التقدم إلى الأمام لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع[120].

2- تعريف النظام الاشتراكي

إن الفكر الاقتصادي الاشتراكي يقوم أساسا على فكرة التدخل المباشر والصريح للدولة في النشاط الاقتصادي لتوفير ما عجز الأفراد عن تحقيقه، كما يقوم على تخفيف الآثار السلبية التي قد تنجم عن تنامي التراكم الرأسمالي وتركز الثروات والأموال في أيدي أفراد قليلة من المجتمع، حيث تسهم السلطة الحاكمة في توفير فرص أكثر للتشغيل وتخفيض نسب البطالة، كما تعمل على استقرار الاقتصاد الوطني والحد من التقلبات والمخاطر التي يمكن ان تصيبه، ويمكن حصر الأهداف التي تسعى الحكومة الى تحقيقها من خلال تدخلها المباشر في النشاط الاقتصادي في النقطتين التاليتين:

- تحقيق العدالة في التوزيع؛
- تحقيقه الكفاية في الانتاج .

حيث يكون تحقيق مبدأ العدالة حين تعمل الدولة أو أحد أشخاص القانون العام على ضمان توفير العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والعمل على توزيع الدخول فيما بينهم بطريقة تتصف بالإنصاف، بحيث يتحصل الأفراد على عائد يتناسب مع مساهماتهم في العملية الإنتاجية.

---

[119]– رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 109.

[120]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 106.

ويكون تحقيق الكفاية في الإنتاج بأن تعمل الدولة أو أحد أشخاص القانون العام على اتخاذ الخطوات الكفيلة بزيادة حجم الإنتاج، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، بهدف إشباع الحاجات السريعة التزايد لأفراد المجتمع .

الفرع الثاني: مميزات النظام الاقتصادي الاشتراكي

يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على جملة من المميزات يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

أ- التخطيط المركزي: يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على منهج التخطيط المركزي الشامل، والذي ينبع من السيطرة الفوقية من أعلى شكل الهرم السلطوي على واقع اقتصادي معين، قصد تغييره إلى واقع آخر في فترة زمنية معينة.

ويمكن أن نستخلص مجموعة من النقاط تؤطر هذا التعريف نوجزها في التالي :

ب-يعبر عن التخطيط بالفن والعلم، حيث يقوم على تفهم موضوعي لواقع معين ومحاولة لتغيير هذا الواقع في نفس الوقت بما يتفق وطموحات السلطة السياسية أو المجتمع وأفراده، ولا يتم هذا إلا عن طريق تنفيذ و رسم سياسيات محددة سلفا؛ -

ت- ينطلق أي واقع جديد على نقائص الواقع الراهن، كما أن الأمور لو تركت على حالها لما استصيغ الواقع الجديد في الفترة الزمنية المنشودة سلفا، ولهذا فإن التخطيط يتطلب التحديد الجيد للواقع الحالي، بغية رسم أهداف طموحه، تسعى الدولة من خلالها إلى حصر الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة وتوجيهها بشكل كفء و واع؛

ث- يعبر التخطيط الاشتراكي عن محاولة جماعية وطنية للاستغلال الأمثل والرشيد للموارد البشرية و الطبيعية التي يحوزها اقتصاد ما، وكيفية استغلالها بمناهج منظمة و علمية لغرض تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي وتنظيم العملية الإنتاجية الكلية لديه؛

وهناك مميزات أخرى يمتازبها النظام الاقتصادي الاشتراكي يمكن أن نوجزها في التالي :

- محاولة تحقيق اكبر قدر من عدم الاستغلال و الإنتاج الكفء؛ -
- استقرار الاقتصاد الوطني؛ -
- تنمية روح المساعدة و التعاون بين أفراد المجتمع و إحساسهم بالمسؤولية الوطنية .
- التوزيع العادل للثروات في النظام الاشتراكي: ترفع الاشتراكية مبدءا مأثورا في توزيع الثروات على أساس المساواة و العدل يقول: "لكل حسب عمله، لكل حسب حاجته"، وتعتبر عملية إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع بشكل يحقق المساواة و العدل، من الأسس المهمة والرئيسية التي يقوم عليها الكيان الاشتراكي.

حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال تعريف المساواة و العدل في هذه النقطة بأن يتقاضى كل أفر اد المجتمع نفس النصيب من الدخل دخلهم الوطني، ولكن أن يتحصل كل منهم على نصيب يتواءم مع مردوده من العملية الانتاجية وكذا مساهمته فيها.

فكل الأشخاص سواء الطبيعيون أم المعنويون متساوون في دراجات المهارة و الكفاءة الإنتاجية سيتحصلون على نصيب متكافئ نسبيا. وهو الأمر الذي يترتب عنه انعدام التفاوت الواضح و الكبير في الثروة وفي المستوى العام للدخول بين أفراد المجتمع قاطبة. كما أن طبيعة النظام الاشتراكي المتمثلة في إقصاء الملكية الخاصة، لا تسمح لفئة من فئات المجتمع دون غيرها أن تقتطع جزءا معتبرا من الدخل الوطني دون أن تساهم فيه بجهد حقيقي، وهذا يصبح المجتمع مكونا من طبقة واحدة، تعمل ضمن أهدافه وتتلقى ما يعوضها نقدا أم عينا بصفة عادلة جراء مساهمتها في العمليات المختلفة للإنتاج .

- الإيديولوجيات الجماعية في النظام الاشتراكي: تتعدد مصادر الإيديولوجية الاشتراكية، حيث أنها تعتبر صورة متمردة تقريبا كرد فعل لمنتهجات الإيديولوجيات الرأسمالية في مرحة تاريخية تلت نشأēا. ففي مجابهة فكر المدرسة الطبيعة والأنظمة التي تمخضت عنها، تبلورت فكرة العقد الاجتماعي عن النظام الجماعي، ما هي في النهاية إلا تعبير عن مجموعة من الإيديولوجيات التي تكونت في بادئ الأمر بشكل رومانسي، للتحول إلى إيديولوجيات ذات طابع ومادي و علمي، حيث تواجه هذه الإيديولوجيات المادية والعلمية الاشتراكية مبدأ العقلانية و الرشادة في النظام الرأسمالي، فهي لا تؤمن بكل ما هو غيبي، وإنما ينصب اهتمامها على جملة القوانين والنظريات المادية و الجدلية في تفسير الظواهر الإجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة بشكل علمي ممنهج .

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية

تتحدد طريقة الإنتاج الاشتراكية وفقا لعلاقة الإنتاج القائمة على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجات الاجتماعية للجماعة، كما أن العمليات الاقتصادية تكون مخططة تخطيطا مركزيا من طرف الدولة .

الفرع الأول: الهدف من الإنتاج إشباع الحاجات الاجتماعية

- بعكس النظام الرأسمالي الذي يهدف لإشباع الحاجات الفردية، فإن هدف النظام الاشتراكي هو إشباع الرغبات الجماعية، ذلك أن تحقيق الربح لا يعتبر عنصرا دافعا للنشاط الاقتصادي، ويؤدي هذا الاتجاه بطبيعة الحال إلى جعل الاختيارات الاقتصادية تختلف من نظام إلى أخر، بمعنى أن القطاعات

الاقتصادية التي يوجه إليها الاهتمام في الدول الاشتراكية هي القطاعات التي تنتج وتقدم الخدمات التي يحتاج إليها كل السكان باعتبارها تشبع رغبات ضرورية[121].

- لتحقيق هذا الهدف تلجأ الدول الاشتراكية إلى إقرار تحفيزات مادية ومعنوية لفائدة العمال لمضاعفة مجهودهم. وإذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويترتب على ذلك أن الهدف من الإنتاج أصبح لإشباع الحاجات الاجتماعية، فإن أداء هذا الاقتصاد لا يكون بتحقيق العمل التلقائي لقوى السوق وإنما عن طريق التخطيط، وهو خاصية جوهرية ثالثة للاقتصاد الاشتراكي.

الفرع الثاني: التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية

- يهدف هذا التخطيط إلى ضمان سير الاقتصاد مع تحقيق تغير مستمر في هيكل الاقتصاد الوطني في الدولة الاشتراكية، ويتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى توزيع الموارد الإنتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق أهداف معينة وتنسيق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك[122].
- وبالتالي، فإن تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا الخصوص يمثل الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق للازم للاقتصاديات الاشتراكية، وبمعنى أخر فإن القرارات الجوهرية المتعلقة بنوعية الإنتاج وكميتها وكيفية توزيعها أو بيعها وتوجيهها للاستعمال النهائي في الاستهلاك أو للاستعمال في الإنتاج، ... الخ، يرجع اتخاذها من طرف السلطات القائمة على الحكم في الدولة على أساس الإمكانيات الاقتصادية لتلك الدولة، ولكي يتم لها ذلك يجب أن تكون لها السيطرة الفعلية على موارد المجتمع وقدراته الإنتاجية، ذلك أن القدرة على التصرف هي من أول متطلبات الخطة الاقتصادية من هذا النوع، أي السيطرة على الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الإنتاجية للجماعة، بمعنى أنه يمكن إدراج القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية.
- وفي هذا الاتجاه فإن الخطة الاقتصادية الاشتراكية تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة، إذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفاً تسعى لتحقيقه بمعنى أنها تحدد الاقتصاد الوطني في مجموعه غاية معينة أو بمعنى أخر "غاية التخطيط". وبالتالي فإن الخطة الاقتصادية الاشتراكية تأخذ بما يلي:
- 1- الأخذ بالحياة الجماعية المستقبلية.

---

[121]– علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 11.

[122]– عويسي أمين، المرجع السابق، ص 108-109.

- 2- تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من تجاوز التناقضات التي تعرقل تحقيق الهدف المتوخى.
- 3- تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الإنتاجية.
- 4- اتخاذ القرارات الجماعية بدلاً من القرارات الفردية.
- هذه هي الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق أو الاشتراكية التي يكون فيها الاقتصاد مخططاً ولا يخضع للعمل التلقائي لقوى السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وإنما يخضع لعمل يتضمن نشاطات اقتصادية مخططة ومنسقة مقدما إلى تحقيق عمل متوازن للعلمية الاقتصادية بتنفيذ الخطة الاقتصادية المركزية123.
- يهدف التخطيط في الدول الاشتراكية إلى تحقيق هدف أساسي وهو "التطور المنسجم والمتناسب للاقتصاد". ويتميز هذا التخطيط بمميزات يمكن ذكر أهمها :
- أولا: يتميز التخطيط في الدول الاشتراكية بإحداث توازن بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، باعتبار أن القطاع الأول هو الركيزة الأساسية للقطاع الثاني.
- ثانيا: إحداث التوازن بين إنتاج مواد تدخل في عملية الإنتاج، وإنتاج مواد موجهة للاستهلاك لكون تقدم الثاني مرتبط بتقدم الأول.

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي

باعتبار أن الشريعة الإسلامية هي خاتمة الأديان السماوية، فهي تصلح للإنسانية جمعاء في كل زمان ومكان وتطبق على كافة جوانب الحياة، وأن أحكامها تتسم بالمرونة والعمومية مما يجعلها تتناسب مع كل عصر وبكل تغيراته ومستجداته. وانطلاقا من أن الشريعة الإسلامية جاءت في شكل مبادئ وقواعد عامة ترسم الإطار العام للنظام الاقتصادي، فهي تستمد الحلول للمشاكل المستجدة في المجتمع من الاجتهاد الذي يجب ألا يتعارض مع تلك المبادئ العامة[124].

- من المعلوم أن الإسلام لا يمنع الاستفادة من الأساليب الحديثة في علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لا يوجد حائلا شرعيا من وجود ميزان مدفوعات للدولة، باعتبار ذلك سجلا محاسبيا يوضح الموقف الاقتصادي للدولة في مجال تعاملها مع مختلف الدول سواء على مستوى التصدير أو الاستيراد. كما أن الإسلام لا ينكر ضرورة التخطيط والإعداد لمستقبل الأمة وتنظيم السوق،

---

[123]– أسامة دويدار ، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعرى للنشر، القاهرة، 2017، ص 60.

[124]– أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 33-35.

والمرافق الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بل تسند هذه المهام إلى العلماء المتخصصين وتصبح فرض كفاية عليهم، بحيث إذا امتنعوا عن القيام بها أَثِمُوا[125].

المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي ومميزاته

الفرع الأول: تعريف وقواعد النظام الاقتصاد الإسلامي

1- تعريف الاقتصاد الاسلامي

- يقصد بالاقتصاد الإسلامي ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات إشباعا لحاجات الناس، وهو لا يختلف في المفهوم الاقتصادي المعاصر والذي يرتكز على إشباع حاجات الناس كهدف عام. وإنما يزيد عنه أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعنى أيضا بجانب ثاني وهو توفير الحياة الكريمة التي تراعي القيم، وتنمي خصائص الإنسان العليا، وتزكي ثواب الله في الآخرة[126].
- كما أن الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة من الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته[127]. أو هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي (إنتاج، توزيع، تبادل، استهلاك) وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية[128].
- للاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ تختلف عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، لاختلاف المرجعية المذهبية لكل منها، فالاقتصاد الإسلامي يستمد مبادئه وأصوله من الشريعة الإسلامية بما تتضمنه من القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد وأحكام الشريعة، كذلك ما أثر من تطبيقات عملية في عهد الخلفاء الراشدين، وما اجتهد به علماء الأمة استمدادا مما فهموه من مبادئ الشريعة ومقاصدها وقواعدها الأصيلة[129].

2- قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي

تكمن غاية النشاط الرأسمالي في تحقيق الفرد أكبر قدر من الربح المادي، فالمادة مطلوبة لذاتها، مما أدى إلى تفاقم الصراع ما بين الدول حول السيطرة على خيرات العالم. بينما الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى مراعاة العامل المادي نجد الجانب الروحي، وذلك في أن يتجه الفرد من خلال نشاطه الاقتصادي إلى الله

---

[125]– النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، 2004، ص ص 59-65.

[126]– عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، 2014، ص 119.

[127]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009، ص 18.

[128]– أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 11.

[129]– السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002، ص 22-23.

تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته، مما أدى إلى ترسيخ التعاون والتكامل ما بين أفراد المجتمع. ومن القواعد الإسلامية المقررة أنه لا بد للاقتصاد الإسلامي من قواعد متينة ومحكمة لاستناده إلى الرؤية الشمولية الإسلامية في الحياة[130]، وبناءا على ذلك ينبني الاقتصاد الإسلامي على نوعين من القواعد، وهي: القواعد الثابتة والقواعد المتغيرة[131].

- **القواعد الثابتة:** وهي عبارة عن مجموعة الأصول والقواعد الاقتصادية التي جاءت بها أحكام القرآن والسنة، ومن ذلك كل ما ينظم النشاط الاقتصادي ويبين القيود التي يخضع لها، وأوجه النشاط المحرمة. ومن أمثلة القواعد الثابتة: النصوص التي تقرر حرمة الملكية الخاصة، والنصوص التي تحتم ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي. وبالتالي فإن هذه الأصول والقواعد يلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للدولة أو أشكال الإنتاج السائدة فيها.

يلاحظ أن نصوص القرآن والسنة التي وردت في المجال الاقتصادي قليلة نسبيا، وأنها جاءت عامة وتتعلق بالحاجات الأساسية لكل مجتمع، وهي صالحة لكل زمان ومكان.

- **القواعد المتغيرة:** وهي قواعد تتعلق بالناحية التطبيقية، وتتمثل في الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي يتم بها إحلال أصول الإسلام الاقتصادية في الواقع المادي الذي يعيش المجتمع في إطاره، والتي يكشف عنها الفقهاء في اجتهاداتهم. ومن أمثلتها: إجراءات تحقيق التوزيع العادل للدخل، وسياسات حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، ووسائل جذب المدخرات والمستثمرين، وفي هذا الإطار يمكن القول أن الإسلام لا يمنع الدولة من أن تبحث عن الأساليب والحلول الاقتصادية التي تحقّق بها مصلحتها العامة ومصلحة الأفراد.

1- يرجع هذا التنوع ما بين قواعد ثابتة ومتغيرة إلى المصدر المعرفي للاقتصاد الإسلامي، وهو الوحي بالنسبة للثوابت، مما يجعلها تعصم ما هو متطور من الوقوع في الخلل. في حين أن الفكر الاقتصادي الأوربي عندما ولى ظهره للمصدر لم يعد عنده ما هو ثابت، ولهذا سمي اقتصادا وضعيا، ويختلف عنه الجانب المتطور في الاقتصاد الإسلامي بأنه محكوم بمعايير مع إعمال العقل فيه وقابليته للتغير.

---

[130]– قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 157.

[131]– أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص ص 33-35.

الفرع الثاني: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة ركائز أو أركان أساسية، كما تعتبر المبادئ الرئيسية لتنظيمه، وهي كالأتي[132]:

1- الملكية المزدوجة (الملكية الخاصة والملكية الجماعية)

تعد الملكية من أسس الموضوعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية التي اهتمت بها مختلف الدراسات، بل نستطيع بكل وضوح القول أن الموقف من الملكية يعتبر من أهم وسائل وأسس التمييز بين النظم الاقتصادية. والملكية بهذا المفهوم تشمل الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة والتي تعرف بأنها الملك المشاع لأفراد المجتمع أو الدولة[133].

ومن مميزات الاقتصاد الإسلامي كونه يقوم على النوعين في آن واحد، لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهو يعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكنا. أما لو حصل التعارض أو تعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد[134].

ومن الأدلة على ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يبيع حاضر لباد"، يعني أن يكون له سمسارا سيبيع له بسعر أعلى مما لو باع البادي بنفسه. ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تلقوا الركبان"، فالمتلقي سيشتري بسعر أقل وسيبيع للناس بسعر أعلى، وهو فرد قد حرم من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد ممكن من الناس من الشراء من الركبان أنفسهم لبيعهم بسعر أقل. ولقد أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهرا وبيعه على الناس، وهكذا نرى الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا كانت تلك الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس[135].

على هذا الأساس، يتضح جليا أن النظام الإسلامي لا يقصر الملكية على الأفراد وحدهم ولا على الدولة وحدها بل يجعلها مشتركة بينهما[136]. وبذلك يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الملكية

---

[132]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009، ص 26-28.

[133]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26.

[134]– أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 41.

[135]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26.

[136]– الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 57.

المشتركة، والإسلام عندما يقرر الملكية الفردية فهو بذلك يراعي فطرة الإنسان وما جبلت عليه من حب المال، وهو بذلك يحقق للإنسان فطرته.

2- الحرية الاقتصادية المقيدة

الحرية مبدأ من المبادئ الاقتصادية الهامة في الإسلام، وتقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع بما يشبع رغباتهم. وقد خالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية ومنع الناس من التملك، وهذا الحرية مقيدة في حدود مبدأ استخلاف الله للأفراد في التملك، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام[137].

والضوابط الشرعية جعلت الحرية الاقتصادية مضبوطة بتحقيق شروط أو أمور ثلاثة هي:

الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعا ومتفقا مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية. وهذا القيد يربط الاقتصاد في الإسلام بمعنى الطاعة والعبودية لله وحده، حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم خالصة لوجه الله.

الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد الإسلامي واسعة، ولكن بشرط أن لا يتضمن نصا يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي، وإذا جاء نص على التحريم فيكون دفعا للضرر أو درءا للظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة[138].

كما حرم الإسلام على كل فرد ممارسة أي نشاط مهما كان شكله يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية، ومثله الأخلاقية، وقيمه الروحية السامية، كالربا والاحتكار والغش والغبن وكل عقد فيه غرر[139]، فكل الشرائع السماوية تحرم ذلك لما فيها من أضرار اقتصادية واجتماعية .

الشرط الثاني: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع. ومثالها:

- ما فعلة النبي -صلى الله عليه وسلم- حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين. وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.

- بيع عمر السلع المحتكرة جبرا من محتكريها بسعر المثل.

---

[137]– عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 131.

[138]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 27.

[139]– عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 132-133.

- تحديد الأسعار منعا لاستغلال الناس والإضرار بهم.

- نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ... الخ[140].

الشرط الثالث: تربية المسلم على أن يؤثر بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر بالآخرين.

ويرجع سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية إلى عدة أمور منها:

- أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل. وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم.
- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة.
- إلزام الجماعة بالقيام بما يجب من واجبات عامة، كإنشاء دور التعليم والمستشفيات، والطرق، والخدمات العامة.
- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم، كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب، والضرائب عند الحاجة الماسة إليها[141].

ومن هنا فإن حق الملكية الخاصة أو الفردية يقيده بقيد الصالح العام، وهو أن يدور في فلك المنفعة الجماعية للدولة. ولذلك فإذا كان الإسلام يقر الحرية الاقتصادية، فإنه يميز بينها وبين الشراهة في الطمع وعدم المشروعية، بما يحقّق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية[142].

3- التكافل الاجتماعي

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانيات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال[143].

---

[140]- السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002، ص 40.

[141]- عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 28.

[142]- الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 62-63.

[143]- السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 38-39.

وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية، ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع ومنها[144]:

- الزكاة لسد حاجات المعوزين.
- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.
- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته.
- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.
- شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

نخلص في الأخير إلى أن الحرية الاقتصادية مقيدة في حدود مبدأ الاستخلاف، ولا بد أن تتوافق وتضبط مع حرية الآخرين في المجتمع تماشيا مع المصالح الجماعية، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام. ويترتب على ذلك نتيجتين هما[145]:

أ- التزام الدولة بمراقبة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد قصد استبعاد المساوئ والأضرار مع تهيئة الشروط الموضوعية لتشجيع الرقي والازدهار للأفراد. وبذلك تكفل الدولة بتدخلها حماية المصالح العامة، وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه.

ب-إلزام الأفراد الذين ينجحون ويتحصلون على فائض يزيد عن حاجاتهم أن يستثمروا ذلك الفائض في مساعدة المحتاجين من الأفراد داخل المجتمع، لضمان التكافل الاجتماعي والتوازن بين مصالح أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: ضوابط وأسس النظام الاقتصادي الاسلامي

لم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، وإنما هو أيضا تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للبشرية كافة تحكمه ضوابط محددة، وقد تميز فيه النظام الاقتصادي بمرونته وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى، كما وأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الاعتدال في الإنفاق وضرورة تحري الحلال والابتعاد عن الحرام[146]. ومن هنا سنتطرق إلى الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية

---

[144]– عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 133–134.

[145]– علي سعيدان وعلي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 19.

[146]– الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 58.

في تنفيذ السياسة الاقتصادية ، ثم مرونة الاقتصاد الإسلامي ،وكذلك الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال .

الفرع الأول: ضوابط النظام الاقتصادي الاسلامي

1- الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية

الضابط أخص من القاعدة والقاعدة أشمل من الضابط، فما ورد عند الفقهاء في أن كلا منهما حكم كلي تندرج تحته فروع فقهية، إلا أن الضابط يختص في باب معين. ولم يفرق بعض العلماء بين القاعدة والضابط كمفهوم، وإنما اعتبروهما أمرا واحدا، فذكروا في كتبهم قواعد هي في الأصل ضوابط دون تمييز بين القاعدة والضابط.

وعليه يراعى عند تنفيذ السياسة الاقتصادية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية في المجتمع الإسلامي الانصياع إلى ضوابط معينة، نذكر منها اثنان[147]:

2- ضابط الحلال والحرام وتأثيره على الإنتاج والاستثمار

يعتبر هذا الضابط قيدا عاما في الشريعة الإسلامية يرد على كل التصرفات التي يقوم بها الفرد بما في ذلك التصرفات ذات الطابع الاقتصادي. لذلك يحرم على القائمين على الاقتصاد الإسلامي أن يوجهوا إنتاجهم أو استثمارهم إلى نشاطات غير مشروعة مثل إنتاج الخمور، والسجائر وإقامة الملاهي وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، بل يجب العمل على توجيه الاستثمار إلى إنتاج الطيبات من السلع والخدمات[148].

حرم الإسلام الإنتاج الذي يحقق مصلحة الفرد ويضر بالمجتمع، فحرم الإنتاج والربح عن طريق استغلال حاجة المعوزين، أو خداعهم، أو إلحاق الضرر بهم بأي شكل من أشكال الضرر، والأدلة متضافرة على تحريم الضرر بالآخرين، ووجوب إزالته عنهم. ومما يدل على تحريم الإنتاج قوله صلى عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"، فأي إنتاج فيه إضرار بالآخرين محرم ولا يجوز تنمية المال عن طريقه[149].

وفي الأخير يتعين أن ننوه بأن هذا الضابط هو الأساس والمنطلق لكل منظومة ضوابط النشاط في الاقتصاد الإسلامي، من ذلك نجد أن جميع الضوابط العقدية خصوصا والشرعية للاستثمار لا بد أن تستند إلى مفهومه، وأنها بدونه لن يكون لها معنى أو وجود.

---

[147]– علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 17-18.

[148]– السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 63.

[149]– عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 87.

3- ضابط أولويات الإنتاج للسلع والخدمات في المجتمع

الإنتاج هو تلك العملية المركبة التي تستنفذ جهدا بشريا، وتستهلك موارد وطاقات في إطار زمني معين لإيجاد منافع مادية أو معنوية. بمعنى تثمير موارد الثروة المباحة، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء المجتمع، ودعم وجوده وقيمه العليا[150]. ولذلك فإن الشريعة الإسلامية لا تجعل كل ما هو مباح في درجة واحدة، وإنما يتم ترتيبها على مستويات كالتالي:

أ- السلع والخدمات الضرورية، وهي إن فقدت فإن الحياة تتوقف من دونها.

ب- السلع والخدمات ذات الحاجة، وهي إن غابت تحدث حرجا في حياة الناس.

ج- السلع والخدمات الكمالية، وهي إن توفرت تزيد في رفاهية ورخاء الإنسان وفرص استمتاعه في الحياة.

هذا الضابط يفرض على السياسة الاقتصادية أن لا تنتج مستوى منها إلا بعد إشباع المستوى السابق عليه، حيث يتم توجيه السياسة الاقتصادية دائما إلى ما هو أكثر إنتاجية وأعلى منفعة، والأفراد أكثر احتياجا له. ولعملية الإنتاج ضوابط أساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي يمكن إيجازها كما يلي[151]:

- ضرورة أن تكون أولويات الإنتاج وفق الهرم المقاصدي في الشريعة الإسلامية، وهي أولا الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات.

- ضرورة أن يكون المنتج من الطيبات المباحة، والبعد عن الخبائث المحرمة.

- ضرورة الإتقان في صناعة المنتج وبذل الوسع في ذلك.

- أن لا يرافق عملية الإنتاج ممارسات محرمة، مثل الاحتكار وأكل أموال العمال.

مما سبق، يتبين أن الضابط المقصود هنا هو أن يعتقد المستثمر في نظام الاقتصاد الإسلامي أنه حين يباشر نشاطاته الاستثمارية يكون في عبادة من أعظم العبادات، فما عليه إلا أن يخلص النية لله، وليعلم أن ما يقوم به ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق مرضاة الله، وعليه فإن الإنفاق الاستثماري هو أجر، كما قال صلى الله عليه وسلم: "إنّك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها"[152].

---

[150]– علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 18.

[151]– النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، 2004. المرجع السابق، ص 68.

[152]– الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 67.

الفرع الثاني: أسس الاقتصاد الإسلامي

4- مرونة الاقتصاد الإسلامي

الإسلام في الوقت الذي يشرع أحكام الاقتصاد للإنسان يجعل التشريع موجها للفرد، وفي الوقت الذي يعمل لضمان حق العيش والتمكين من الرفاهية، يجعل ذلك يتحقق في مجتمع معين وفي زمان معين، له طراز خاص من العيش. فالإسلام بمرونته ينظر إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع في الوقت الذي ينظر فيه إلى ضمان العيش والتمكين من الرفاهية، ويجعل نظرته إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع أساسا في نظرته إلى العيش والرفاهية[153].

وعليه يترتب على الأساس العقائدي للاقتصاد الإسلامي مرونته وصلاحيته لكان زمان ومكان. ويقصد بمرونة الاقتصاد الإسلامي السهولة في التطبيق وتبسيط الإجراءات حتى لا تكون عائقا لانطلاق العملية الإنتاجية، كما أن مظاهر تلك المرونة متوفرة لأن مبادئ الاقتصاد الإسلامي جاءت في صورة قواعد عامة يمكن تطبيقها في كل مجتمع حسب ظروفه، وهي تدخل ضمن الجزئيات التي يتكفل بها الفقهاء والمختصون.

ومن أبرز الأمثلة على مرونة الاقتصاد الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين يمكن أن نذكر مثال هو: امتناع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن تطبيق حد السرقة على السارقين، لعدم توفر الشروط الداعية لتطبيقه والمتمثل في تدهور الشؤون الاقتصادية للأمة في تلك الفترة، بالرغم من أن ذلك يعتبر حدا من حدود الله تعالى[154].

5- الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال

من بين الأسس الاقتصادية في الإسلام الاعتدال في الإنفاق في كافة مجالات الحياة، وفي ذلك يقول جل جلاله: "ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا"[155]. ويقول أيضا: "إنّ المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا"[156]، فالبخل والإسراف تصرف مذموم في الإسلام. وخير الأمور أوسطها كما ذكر الله تعالى عندما وصف عباده في قوله تعالى: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما"[157].

---

[153]– النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 60.

[154]– علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 18.

[155]– سورة الإسراء، الآية 26.

[156]– سورة الإسراء، الآية 28.

[157]– سورة الفرقان، الآية 67.

وهكذا نجد أن الإسلام يدعو إلى ترشيد الاستهلاك والادخار معا، ورغب في السعي من أجل الرزق الحلال بل جعل طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة. كما دعا إلى التكامل والتضامن الاجتماعي بما يكفل مصلحة الفرد والجماعة معا، ومن أبرز صور التكافل الاجتماعي في الإسلام الزكاة، فهي حق جعله الله للفقراء في أموال الأغنياء، في قوله تعالى: "فأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة"[158]، فإذا قامت الدولة بتنظيم الزكاة يعيش كل فرد من أبناء المجتمع المسلم في كفاية وأمن، فهي تطمئن الأغنياء على سلامة أموالهم من اعتداء الفقراء عليها بسبب الحرمان والفاقة[159].

كما حرم الله الربا في المعاملات الاقتصادية بجميع أنواعها، ولم يعتبرها مادة اقتصادية، فقال جل جلاله: "الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرّم الربا"[160].

[158]– سورة البقرة، الآية 43.

[159]– أنظر: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 66.

[160]– سورة البقرة، الآية 275.

الخاتمة:

مما لا شك فيه، أن دراسة الاقتصاد السياسي يعتبر مسألة في بالغ الأهمية بالنسبة لطلبة القانون، باعتبار أن الاقتصاد السياسي علم يهتم بدراسة النظام الاقتصادي ككل، وهو مفهوم مرتبط بالنظام القانوني الذي يحدد القواعد القانونية الاقتصادية، وهو أيضا مرتبط حتى بالنظام السياسي، فهو ذو علاقة وثيقة بمختلف فروع العلوم الاجتماعية بما فيها القانون.

وقد توجه علم الاقتصاد نحو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع بهدف معالجة المشكلة الاقتصادية، فهو يسعى إذا من خلال تحليله وتفسيره لمختلف الظواهر الاقتصادية إلى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، واللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، كما يهدف إلى توجيه الأفراد نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الإمكانيات والمتطلبات. كما يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ثم يعمل على إيجاد القواعد والوسائل التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات الإنسانية، فأهمية علم الاقتصاد تكمن في طبيعة المواضيع التي يدرسها، وهذه الحاجات تعتبر جوهر اهتمام الإنسان في حياته اليومية.

فعلم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، تطور مع تطور المجتمع الإنساني عبر مختلف العصور وتجاوبه مع التحولات والتحديات التي تواجهه، فهو علم يهتم بدراسة سلوك الأفراد عند استخدامهم المتعدد للموارد النادرة والمحدودة لإشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار بأفضل طريقة ممكنة، ويهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الإنساني والمتعلق بالنشاط الاقتصادي، والذي لا يخرج عن دائرة الإنتاج والتبادل، والاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنه من ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل، الادخار والاستثمار، وغيرها من الظواهر.

كما أن علم الاقتصاد يجسد ويعكس علاقة ذات اتجاهين، علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان. ومن خلال دراستنا هذه للاقتصاد السياسي نستخلص أن هذا الموضوع من أقدم، وأهم وأبرز مجالاته، والذي نشأ في ظل تطور الفكر الاقتصادي القديم، وعبر مختلف المدارس الفقهية الحديثة، والذي تتغير أسسه ومبادئه عبر مختلف الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية، وكذلك طرق الإنتاج فيها.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

أ- باللغة العربية:

1- البطراوي تامر ، أبحاث في الاقتصاد السياسي، دار بيبول الأزاريطة، الإسكندرية، 2017.

2- الحامض خالد ، الاقتصاد السياسي (أسس ومبادئ) ،منشورات جامعة حلب،سوريا ،2006.

3- الحداد معاوية عثمان ، القواعد القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

4- الرزاز محمد أحمد ، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.

5- الطريقي عبد الله عبد المحسن ، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009.

6- السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002.

7- السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

8- القريشي مدحت ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار وائل ، الأردن ،2008.

9- النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، 2004.

10- أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

11- أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

12- أحمد محمد مندور وأخرون، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001.

13- أحمد حشيش عادل وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

14- آدم سميث ، ثورة الأمم ترجمة حسني زينة ، معهد الدراسات الاستراتيجية ،بغداد، 2008.

15- أ. شومبيتر جوزيف ، تاريخ التحليل الاقتصادي، الجزء الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، القاهرة، 2005.

16- إيمون باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013.

17- دويدار أسامة ، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعرى للنشر، القاهرة، 2017.

18- بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

19- حاروش نور الدين ، الاقتصاد السياسي، دار الامة ، الجزائر ،2012.

20- ساقور عبد الله ، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004 .

21- سعد زغلول خالد ، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001.

22- سعيدان علي ، الوجيز في الاقتصاد السياسي ، دار العسيلة،2008.

23- صبري عبد الله إسماعيل ، دروس في الاقتصاد السياسي ، جامعة الإسكندرية .

24- صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006.

25- طشطوش هايل عبد المولى ، المشكلة الاقتصادية بين التوصيف و الحل، من منظور اقتصادي إسلامي، بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الاسلامي، دبي، 2015.

26- عبد العزيز عمارة، رانيا محمود **مبادئ علم الاقتصاد**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

27- عبد الحليم طلبة مختار ، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عامل الإنتاج)، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007.

28- عوض الله زينب حسين ، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.

29- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، 2014.

30- محي محمد مسعد ، الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد ، بدون طبعة ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ،2004.

31- مشروب إبراهيم ، الاقتصاد السياسي مبادئ –مدارس- أنظمة ، دار المنهل اللبناني، بيروت ، 2002.

32- ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013.

ب- باللغة الأجنبية:

33- SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique (1803), Œuvre diffusée par l'Institut Coppet, Paris, décembre 2011, p. 8. Disponible en linge sur: www.institutcoppet.org (Consulter le: 05/05/2022).

34- لا BLANCHETON Bertrand, Maxi fiches de Sciences économiques, Dunod, Paris, 2009, p. 23.

ثانيا: المجلات

35- احمد زاوي ، رشيد مياد ،المدرسة الماركسية وتفسيرها للظاهرة التاريخية ، مجلة رؤى تاريخية للدراسات والأبحاث التطبيقية ، المجلد الأول ، العدد2، أكتوبر 2020.

ثالثا: الاطروحات الاكاديمية

36- عويسي أمين، "دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة 2، 2016.

رابعا: المحاضرات

37- بقة حسان ، "محاضرات حول الاقتصاد السياسي "، موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ،2021-2022.

38- بن عزة هشام ،خذير أسامة ، محاضرات في الاقتصاد السياسي ، سلسلة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق ، كلية الحقوق ، جامعة تلمسان ،(د.س).

39- بولمكاحل إبراهيم ، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، موجهة لطلبة العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة 3.

40- محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

41- زكري مريم ، محاضرات في مدخل الاقتصاد السياسي ، سلسلة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس علوم سياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان - ، 2019-2020.

42- سعيدان علي ، علي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006.

43- غزلان سعيد ، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزئي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2017-2018.

خامسا: المو اقع الالكترونية

44- بن إبراهيم علي آل الشيخ محمد ، أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي ،الجامعة الإسلامية الامام محمد بن سعود، الرياض ، العربية السعودية، تاريخ الاطلاع ، 2022/5/6.
https://members.imamu.edu.sa/staff/dahamrouni/courses/Documents

45- العربي مجيدي، مدخل الى علم الاقتصاد ، سلسلة محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ، علوم إسلامية ، جامعة المسيلة ،تم الاطلاع بتاريخ :2023/11/4.
https://www.scribd.com/document/526927252/ %B1

الفهرس:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد السياسي.....03
المبحث الأول: عموميات حول علم الاقتصاد السياسي.....05
المطلب الأول: نشأة ومفهوم علم الاقتصاد السياسي.....05
الفرع الأول: أصل نشأة علم الاقتصاد السياسي.....05
الفرع الثاني: مفهوم علم الاقتصاد السياسي.....07
الفرع الثالث: خصائص علم الاقتصاد السياسي.....11
المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الأخرى.....11
الفرع الأول: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية.....12
الفرع الثاني: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم التطبيقية.....14
المطلب الثالث: منهج علم الاقتصاد وموضوعه.....16
الفرع الأول: منهج البحث في علم الاقتصاد..... 16
الفرع الثاني: مواضيع علم الاقتصاد.....18
المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية.....25
المطلب الأول: طبيعة المشكلة الاقتصادية.....26
الفرع الأول: تحديد مفهوم المشكلة الاقتصادية.....26
الفرع الثاني: أركان المشكلة الاقتصادية..... 27
المطلب الثاني: عناصر المشكلة الاقتصادية وحلولها..... 28
الفرع الأول: الحاجات الاقتصادية..... 29
الفرع الثاني: الموارد الاقتصادية..... 32
الفرع الثالث: حلول المشكلة الاقتصادية.....36
الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي..... 38
المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العصر القديم..... 40
المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة.....40
الفرع الأول: الحضارات الشرقية..... 40
الفرع الثاني: الحضارات اليونانية..... 42
الفرع الثالث: الحضارات الرومانية..... 43
المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى..... 43
الفرع الأول: الفكر الاقتصادي في أوربا..... 43
الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي عند المسلمين..... 45

المبحث الثاني: مدارس الاقتصاد السياسي 51
المطلب الأول: المدرسة التجارية أو الماركنتيلية 51
الفرع الأول: تعريف المدرسة التجارية 51
الفرع الثاني: أفكار ومبادئ المدرسة التجارية 52
الفرع الثالث: أبرز رواد المدرسة التجارية 53
الفرع الرابع: تقييم أفكار المدرسة التجارية 54
المطلب الثاني: المدرسة الفيزيوقراطية 56
الفرع الأول: مبادئ المذهب الفيزيوقراطي 57
الفرع الثاني: أهم انتقادات المذهب الطبيعي (الفيزيوقراطية) 59
المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية 59
الفرع الأول: تعريف المدرسة الكلاسيكية 60
الفرع الثاني: أسس ومبادئ المدرسة الكلاسيكية 61
الفرع الثالث: رواد المدرسة الكلاسيكية وأهم أفكارهم 62
المطلب الرابع: المدرسة الماركسية (الاشتراكية) 69
الفرع الأول: نشأة المدرسة الماركسية 69
الفرع الثاني: النظرية القيمية عند ماركس 71
المطلب الخامس: المدرسة الكينزية 72
الفرع الأول: تعريف المدرسة الكينزية 73
الفرع الثاني: مقومات ومبادئ النظرية الكينزية 74
الفصل الثالث: النظام الاقتصادي الرأسمالي 76
المبحث الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي 78
المطلب الأول: تعريف النظام الرأسمالي 78
الفرع الأول: عوامل نشأة وقيام النظام الرأسمالي 78
الفرع الثاني: خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي 80
المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي 82
الفرع الأول: نوع علاقات الإنتاج السائدة 82
الفرع الثاني: العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي 83
المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي 85
المطلب الأول: نشأة وتعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي 85
الفرع الأول: مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي 85
الفرع الثاني: مميزات النظام الاقتصاد الاشتراكي 87

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية.....88
الفرع الأول: الهدف من الإنتاج إشباع الحاجات الاجتماعية.....88
الفرع الثاني: التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية..... 89
المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي.....91
المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي..... 91
الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي..... 91
الفرع الثاني: مبادئ الاقتصاد الإسلامي..... 92
المطلب الثاني: ضوابط وأسس النظام الاقتصادي..... 96
الفرع الأول: ضوابط النظام الاقتصادي الإسلامي..... 97
الفرع الثاني: أسس الاقتصاد الإسلامي.....99
قائمة المراجع..... 102